كتاب الدوحة

الإمام محمد عبده

الكتابات السياسية



تقديم: د. محمد عمارة

الكتابات السياسية

الإمام محمد عبده

الكتابات السياسية

الإمام محمد عبده

كتاب الدوحة 23

يوزع مجاناً مع العدد 66 من مجلة الدوحة أبريل 2013

الكتابات السياسية

تأليف: الإمام محمد عبده

الناشر :
وزارة الثقافة والفنون والتراث - دولة قطر
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية :
الترقيم الدولي (ردمك) :

إخراج وتنفيذ : القسم الفني - مجلة الدوحة
لوحة الغلاف : أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر
بخط الفنان صباح الأربيلي - العراقي

الكتابات السياسية

الإمام محمد عبده

تقديم: د. محمد عمارة

فهرس الكتاب

مفكرة الأحداث العرابية

في السجن

هكذا تحدَّث الأستاذ الإمام

[لقد ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين:
الأول: تحرير الفكر من قيد التقليد..
والثاني: إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير..
وهناك أمر آخر كنت من دعاته، والناس جميعاً في عمى عنه.. وهو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.
نعم.. كنت ممن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على الحاكم، فالحاكم، وإن وجبت طاعته، هو من البشر الذين يخطئون، وتغلبهم شهواتهم، ولا يرده ويوقفه إلا نصح الأمة له بالقول والفعل.
ولا أبرح أدعو إلى عقيدتي في الدين، والإصلاح اللغوي. أما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره، وليد الله بعد ذلك تدبره، لأنني عرفت أنه ثمرة تجنيها الأمم من غراس تغرسه وتقوم على تنميته السنوات الطوال، فهذا الغراس هو الذي ينبغي أن يعنى به الآن. والله المستعان].

محمد عبده

(1)

كانت الحملة الفرنسية على مصر [1213 هـ 1798 م] بمثابة الزلزال الذي أحدث صدمة حضارية لدى المصريين.. لقد شابهت صدمة اللص الذي نبه صاحب الدار على الخلل البنيوي القائم في المنزل الذي يعيش فيه!.

صحيح أن هذه الغزوة لم تكن جديدة في ممارسة العنف المفرط الذي مارسته سابقتها الصليبية [489 - 690 هـ 1096 - 1291 م].. فالصليبيون - في سنة 493 هـ سنة 1099 م - قد ذبحوا وأحرقوا وأغرقوا سبعين ألفاً من سكان القدس في أسبوع

واحد، وسبحت خيولهم إلى لُجُم الخيل في دماء المسلمين الذين احتموا بمسجد عمر - مسجد قبة الصخرة -.. وكذلك صنع «بونابرت» [1769 - 1821م] الذي قتل من الشعب المصري أكثر من 300.000 - أي 7/1 من الشعب الذي كان تعداده - يومئذ - أقل من ثلاثة ملايين!.. وهي أعلى نسبة من الإبادة مارستها غزوة من الغزوات في هذا الزمن الوجيز.

وإذا كان «بونابرت» قد غدر بثلاثة آلاف جندي أسير، فذبحهم - على شاطئ «يافا» - بعد أن أعطى لهم الأمان.. فإن له سلفاً هو «ريتشارد قلب الأسد» [1157 - 1199 م] الذي مارس ذات الغدر مع ثلاثة آلاف أسير مسلم بعد أن أقسم لهم على عهد الأمان![1]

لكن الحملة الفرنسية - البونابرتية - التي مثلت الامتداد للعنف الصليبي، قد تميزت عن سابقتها تلك بأنها قد جاءت إلى بلادنا بفكر النهضة الأوروبية الحديثة، وإنجازات وتقنيات الثورة الصناعية، وفلسفة الحداثة الغربية.. جاءت - مع المدفع - بالمطبعة والصحيفة والبعثة العلمية.. فتميزت بذلك عن حملات الصليبيين الذين وصفهم الأمير العربي «أسامة بن منقذ» [488 - 584هـ 1095 - 1188م] وهو الذي حاربهم.. وصادقهم.. وخبرهم - فقال: «إنهم بهائم، ليست لديهم سوى فضيلة القتال»!..

وإذا كانت مدافع «بونابرت» قد صدمت خيول المماليك والعثمانيين، فإن الجانب الحضاري والعلمي والثقافي الذي رآه المصريون في هذه الحملة قد أحدث لديهم الصدمة التي كشفت لهم هول العزلة، وحجم التخلف، وعمق التراجع الحضاري، ومخاطر الجمود الذي ساد عقولهم وبلادهم في ظل حكم المماليك والعثمانيين.

ولقد كان الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ 1766 - 1825م] - الذي خالط علماء الحملة الفرنسية - أول من نبه على هذه الصدمة الحضارية، ودعا إلى تجاوزها بالاجتهاد والتجديد، وبالتفاعل الإيجابي مع الوافد النافع الذي فتحت أمامه الأبواب.. وذلك عندما قال: «إن بلادنا لابد أن تتغير، ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها».

1- د. سيجريد هونكة [الله ليس كذلك] ص 34 ترجمة: د. محمد غريب. طبعة دار الشروق سنة 1995 م وعبد الرحمن الرافعي [تاريخ الحركة القومية] ج ص 29. طبعة القاهرة سنة 1378هـ سنة 1958م.

(2)

ولقد أوصى الشيخ العطار تلميذه الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي [1216 - 1290هـ -1801 - 1873م] - الذي ذهب إلى باريس سنة 1826م إماماً للبعثة المصرية التي سافرت للدراسة هناك - أوصاه أن يفتح عينه وعقله وقلبه على التقدم الذي حدث في أوروبا، وأن يدوّن معالم هذا التقدم الذي يساعد على النهوض بمصر وبلاد الشرق الإعلامي.. فدوّن «الثقافة والفكر» - أي عمران النفس الإنسانية والنظم السياسية - في كتابه [تخليص الإبريز في تلخيص باريز].. ودوّن «المدينة» - أي عمران الواقع المادي - في كتابه [مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية].. وعاد الطهطاوي إلى مصر سنة 1831م ليكون قائد كتيبة الفكر وإمام الثقافة والتجديد والتنوير، من خلال «الدولة»، دولة مصر الحديثة التي قاد بناءها «محمد علي باشا الكبير»[1181 - 1265هـ 1770 - 1849م]..

ولقد كان أمير الشعراء «أحمد شوقي» [1285 - 1351هـ 1868 - 1932م] أعمق من وصف مكانة رفاعة الطهطاوي الفكرية والمعرفية - مكانة «الأدب الفكري» للشعب المصري - وذلك عندما قال عنه - وهو يمدح ابنه -:

يابـن الذي أيقظت مصراً معارفُه أبـوك كان لأبنـاء البـلاد أبـا

وعلى درب الشيخ الطهطاوي - درب التنوير بواسطة «الدولة» - ومن خلالها - سار عشرات الرجال العظام، الذين كان من أبرزهم «علي باشا مبارك»[1239 - 1311هـ 1823 - 1893م] أبو التعليم العالي، وأبرز علماء الهندسة والتخطيط في مصر الحديثة.

(3)

لكن أوروبا الاستعمارية قد اجتمعت - رغم تناقضات دولها وامبراطورياتها - على ضرب المشروع النهضوي الذي بناه محمد علي، والذي بنى فيه «دولة» كبرى سعت إلى تجديد شباب الشرق، وإنقاذه من التخلف العثماني الذي فتح الأبواب أمام الغرب الاستعماري كي يلتهم ولايات دولة الرجل المريض.

وعندما حاصرت أوروبا - مستعينة بالسلطان العثماني - «دولة» محمد علي - بمعاهدتي لندن سنة 1840م وسنة 1841م - انتقلت جذوة التنوير والتجديد من

«الدولة» إلى «الأمة»، فتبلور تيار التنوير الشعبي الذي قاده جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314هـ 1838 - 1897م].. والذي هندس بناءه الفكري الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ 1849 - 1905م] الذي رابط على ثغور تجديد مناهج الفكر، وإحياء ملكات الاجتهاد والتجديد، وإصلاح المؤسسات التي تصنع عقل النخبة والصفوة: - الأزهر.. والمعارف.. والمساجد.. والأوقاف.. والقضاء - لتأخذ الأمة طريقها - بالتدريج - إلى إفراز الدولة الرشيدة، التي تحكم الشورى، وترعى العدل بين الناس..

وإذا كان الشيخ محمد رشيد رضا [1282 - 1354هــ 1865 - 1935م] قد حمل فكر الأستاذ الإمام - بواسطة مجلة [المنار] - إلى الشرق الإسلامي على امتداد أربعين عاماً، فتكونت من حول فكره الإصلاحي أكبر مدارس الإصلاح على امتداد أقطار الشرق، حتى أننا نجد الآن - في إندونيسيا - «الجمعية المحمدية»، التي تنهج نهج الأستاذ الإمام، تضم في عضويتها أكثر من اثنين وثلاثين مليوناً من الأعضاء!.. وكذلك الحال مع دعاة الإصلاح والتجديد والاجتهاد في مصر وغيرها من وطن العروبة وعالم الإسلام.. لقد تكونت من حول فكر الأستاذ الإمام ومذهبه في الإصلاح أعظم مدرسة عرفتها بلادنا في العصر الحديث.. وظلت سلسلتها الذهبية ممتدة حتى الآن.

(4)

كان العقل الإسلامي - في مصر والشرق - يتنازعه تياران:

أولهما: ينكفئ على الموروث، الذي كُتب أغلبه في عصور التراجع الحضاري، والذي خلا من الإبداعات المتوهجة لعصر الازدهار والاجتهاد.. فالأزهر، الذي كان يدرّس في مرحلة من تاريخه الفلسفة والطب والتشريح والموسيقى، قد توقف عند علوم الآليات، دون المقاصد، حتى أنه قد خاصم علوماً مثل الجغرافيا والتاريخ!.. وكان شيوخه - الذين مثلوا قيادات الأمة وملاذاتها في الملمات - يخافون من التجديد حتى لا يضيع هذا الموروث!.

وثاني هذه التيارات: تيار الوافد الغربي، الذي رفض أصحابه هذا الموروث، وخافوا منازلة شيوخ الأزهر على أرض التجديد، وآثروا استعارة النموذج الغربي - في جملته - بديلاً وسبيلاً للتقدم والنهوض.

وهنا.. وأمام هذا الاستقطاب الحاد بين أهل الموروث وأهل الوافد.. جاء الدور الرائد والمتميز للإمام محمد عبده في حركة الإصلاح.. جاء دور التيار الوسطي، الذي

ينتقد الموروث، ويختار منه الثوابت والمناهج التي تجعل لهذا الموروث فعالية في إصلاح الواقع واستشراف المستقبل.. والذي يميز - أيضاً - في الوافد بين النافع الملائم، الذي هو «حكمة» تمثل ضالة المؤمن أنّ وجدها فهو أحق الناس بها، وبين الخصوصيات الغربية التي أفرزتها معالم طريق التطور التي عرفت الكهانة الكنسية والدولة الثيوقراطية، وما أحدثته من فلسفات وضعية ومادية وقطيعة معرفية مع الدين..

ولقد عبر الإمام محمد عبده عن هذا الموقف الوسطي، الذي ميز موقفه الفكري ومنهجه الإصلاحي، عندما قال:

«لقد خالفتُ، في الدعوة إلى الإصلاح، رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم»[1]

ثم أفاض - في إبداعاته الفكرية - الحديث عن أن هذه الوسطية هي منهاج الإسلام، وخصيصة أمته..

«فلقد ظهر الإسلام لا روحيا مجرداً، ولا جسدياً جامداً، بل إنسانياً وسطاً بين ذلك، آخذاً من كلتا القبيلتين بنصيب، فتوافر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره، ولذلك سمى نفسه دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية»[2]

وفي سبيل تحديد موقع الوسطية الجامعة بين النافع من الموروث والنافع من الوافد، سعى الإمام محمد عبده إلى تحرير مصطلح «السلف» من أسر تيار الجمود والتقليد.. فالسلف الصالح هو المنابع الجوهرية والنقية - البلاغ القرآني، والبيان النبوي لهذا البلاغ القرآني - ومناهج النظر في هذه المنابع قبل ظهور الخلاف، الذي اتسم - في أحيان كثيرة - بشغب الفِرَق وتعصب المتكلمين.. لذلك، وجب التمييز بين السلفية في الدين وثوابته، وبين المستقبلية في فقه الواقع والمستجدات.. وفي هذا المنهاج المتميز. قال الأستاذ الإمام:

«يجب تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.. والنظر إلى العمل

1- الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج2 ص 31 دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة دار الشروق سنة 1993.

2- المصدر السابق. ج 3 ص 287.

باعتباره قوة من أفضل القوى الإنسانية، بل هي أفضلها على الحقيقة».

ومن هذا الموقع المتميز - موقع «السلفية.. العقلانية.. المستقبلية» - انتقد الأستاذ الإمام أولئك الذين يريدون تعميم السلفية لتشمل الدنيا مع الدين، والذين خاصموا - لذلك - مستجدات الواقع وعلوم المستقبل.

فمدح «إنكارهم للبدع، وتخليصهم الدين مما أضيف إليه وليس منه».

مع النقد «لوقوفهم عند ظواهر الألفاظ، والتقيد بها، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية أحباء»[1]

(5)

وفي «نظرية المعرفة»، اتخذ الأستاذ الإمام الموقف الرافض لغلوى الإفراط والتفريط..

فالفلسفة الوضعية والمادية - التي سادت التنوير الغربي - والتي وفدت إلى بلادنا - قد وقفت - في مصادر المعرفة عند عالم الشهادة - دون عالم الغيب -.. ووقفت - في سبل المعرفة - عند العقل والحواس - بل لقد جعلت العقل حاسة من الحواس - ثم ألّهته، عندما جعلته «مطلقاً»، بدلاً من أن يكون «نسبياً»، ولذلك رفعت شعار: «لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده».. وبذلك أهملت «النقل» و«الوجدان»..

فجاء الإمام محمد عبده ليقدم منهاج الوسطية الإسلامية الجامعة في نظرية المعرفة.. منهاج «الهدايات الأربع».. هدايات:

العقل.. والنقل.. والتجربة.. والوجدان.. وفي ذلك قال:

«لقد منح الله الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاها: هداية الوجدان الطبيعي، والإلهام الفطري..

والثانية: هداية الحواس والمشاعر..

والثالثة: هداية العقل، التي هي أعلى من هداية الحس والإلهام..

والهداية الرابعة: هداية الدين. فقد يغلط العقل في إدراكه كما تغلط الحواس، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته.. فاحتاج الناس إلى

1- المصدر السابق. ج3 ص 314.

هداية، ترشدهم في ظلمات أهوائهم.. وهي هداية الدين»[1]

فتبلورت بنظرية المعرفة هذه - نظرية الهدايات الأربع - العقلانية المؤمنة.. والتجريب الذي يجعل العلوم الطبيعية سبلاً لسعادة الدنيا والآخرة، وذلك عندما يتغيى التجريب في الطبيعة اكتشاف أسرار الله في الكون، فيجعل هؤلاء العلماء الأكثر خشية لله - سبحانه وتعالى.. كما اعتمدت هذه النظرية النقل الديني، الذي يعرف به الإنسان ما لا يدرك العقل كنهه وجوهره من أبناء الغيب.. مع علوم التزكية للقلوب، حتى تغالب النفس الجوانب المادية والحيوانية لدى الإنسان.

(6)

وفي نظرة الأستاذ الإمام إلى النهضة الأوروبية الحديثة، والإنجازات العبقرية التي أحدثتها هذه النهضة في حياة الإنسان الأوروبي، أنصف الأستاذ الإمام هذه الحضارة التي اكتشفت الكثير الذي ارتقى بحياة الناس، وخفف آلامهم، ووفر لهم سبل التقدم والرفاه.. لكنه عاب سيادة الطابع المادي في هذه النهضة الأوروبية، وغلبة الطابع الدنيوي، وغيبة الدين، الذي مثل - ويمثل - الفطرة الإنسانية السوية..

فتعليقاً على الحوار الفكري والفلسفي والحضاري الذي دار بين الأستاذ الإمام وبين الفيلسوف الإنجليزي الكبير «سبنسر» [1820 - 1903م] والذي بدا فيه «سبنسر» يائساً من مستقبل الحضارة الأوروبية - قال الأستاذ الإمام:

«هؤلاء الفلاسفة والعلماء الذين اكتشفوا كثيراً مما يفيد في راحة الإنسان وتوفير راحته وتغريز نعمته، قد عجزوا عن أن يكتشفوا طبيعة الإنسان، ويعرضوها على الإنسان حتى يعرفها فيعود إليها!.. هؤلاء الذين صقلوا المعادن حتى كان منها الحديد اللامع المضيء، أفلا يتيسر لهم أن يجلوا ذلك الصدأ الذي غشى الفطرة الإنسانية ويصقلوا تلك النفوس، حتى يعود لها لمعانها الروحي؟».

لقد حار الفيلسوف «سبنسر» في حال أوروبا، وأظهر عجزه، مع قوة العلم!. فأين الدواء؟..

إنه الرجوع إلى الدين، الدين هو الذي كشف الطبيعة الإنسانية، وعرّفها إلى أربابها

1- المصدر السابق. ج4 ص 40، 41

في كل زمان، لكنهم يعودون فيجهلونها!"[1]

لقد رأى الأستاذ الإمام أن مأزق النهضة الأوروبية الحديثة إنما تمثل في القطيعة المعرفية التي أقامتها حداثتها مع الموروث الديني، فكان الطابع المادي لفلسفتها الوضعية التي وقفت عند الجانب المادي للإنسان، دون جانبه الروحي والإلهي، وعند سعادة عالم الشهادة والمعاش، متجاهلة الأسئلة الفطرية للإنسان عما وراء هذه الحياة، والتي لا يجيب عنها سوى الإيمان الديني.. ولذلك، وصف المدنية الأوروبية بقوله:

«إن هذه المدنية هي مدنية المُلْك والسلطان (القوة). مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج، مدنية الحنَل والنفاق، حاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم، و«الليرا» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك»[2]

(7)

ومع رفض الأستاذ الإمام المرجعية المادية الغربية - التي أخذت تزاحم المرجعية الإسلامية في بلادنا - وتأكيده على البعد الديني في حياة الفرد والأمة.. وتعبيره عن هذه الحقيقة بقوله:

«إن الأنفس قد أُشربت الانقياد إلى الدين حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا ينبت، ويضيع تعبه، ويخفق سعيه.. لأن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها.

«وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!»[3]

مع هذا التأكيد على البعد الديني في النهضة الحضارية المنشودة، كان الأستاذ الإمام حريصاً الحرص كله على نفي الكهانة عن الفكر الديني الإسلامي، وعلى

1- المصدر السابق. ج3 ص 513.

2-

3- المصدر السابق ج3 287، 225، 226.

نفي الثيوقراطية عن الدول الإسلامية ومؤسساتها.. والتأكيد على وجود نموذج إسلامي متميز.. نموذج «مدني»، يقدم «الإسلامية» البعيدة عن الكهانة والبريئة عن الثيوقراطية جميعاً.. وبعبارته:

فالإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا، فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة..

والأمة هي التي تولّي الحاكم، وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «ثِيوكرتيك»، أي سلطان إلهي، فليس للخليفة - بل ولا القاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام - أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدّرها الشرع الإسلامي، فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه، بل إن قلب السلطة الدينية، والإتيان عليها من الأساس، هو أصل من أجلّ أصول الإسلام[4]

وحتى لا نُفهم مدنية الإسلام ومدنية دولته ومؤسسات أمته على أنها نفي لإسلامية هذه الدولة ومؤسساتها، نبه الأستاذ الإمام على حقيقة:

«أن الإسلام دين وشرع، فهو قد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضي بالحق، وصون نظام الجماعة..

والإسلام لم يدع مالقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على مالَه، ويأخذ على يده في عمله، فكان الإسلام: كمالاً للشخص، وألفة في البيت، ونظاماً للملك، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه»[5]

(8)

وإذا كان الشيخ رفاعة الطهطاوي قد كان أول من ارتاد ميدان الدعوة إلى تحرير المرأة - بالتعليم والعمل - فإن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قد كان أبرز من

4- المصدر السابق ج3 ص 233، 285، 286، 288.

5- المصدر السابق ج3 ص 109، 231

فصل في انتصار الإسلام لهذا التحرير، وأصّل له من القرآن الكريم وسنة الرسول - عليه الصلاة والسلام -.. ويكفي - في هذا المقام - أن تقدم سطوراً، تمثل دستوراً لتحرير المرأة، ذكرها الأستاذ الإمام وهو يفسر قول الله - سبحانه وتعالى -: [ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم] - البقرة: 228.. لقد قال:

«هذه كلمة جليلة جداً، جمعت على إيجازها، مالا يؤدى بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: [وللرجال عليهن درجة]..

إن هذه الجملة تعطي الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجه في جميع الشؤون والأحوال، فإذا همّ بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن عباس - رضي الله عنه -: إنني لأتزين لامرأتي كما تتزيّن لي، لهذه الآية.

وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد: أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما أكفاء.. فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلاً منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسربه ويكره مالا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذه عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولاسيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه.

هذه الدرجة التي رُفع النساء إليها، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع، بل لم تصل إليها أمة من الأمم السابقة قبل الإسلام ولا بعده.

لقد خاطب الله تعالى النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحات في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة، وبايع النبي -صلى الله عليه وسلم- المؤمنات كما بايع المؤمنين، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم، وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أنهن مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة..

وأما قوله تعالى: [وللرجال عليهم درجة] فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجل أشياء، ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح.. إن الحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولابد لكل اجتماع من رئيس.. يُرجع إلى رأيه في الخلاف، لئلا يعمل كل ضد الآخر فتقضم عروة الوحدة الجامعة، ويختل النظام، والرجل أحق

بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله، ومن ثم فهو مطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها، وكانت هي مطالبة بطاعته في المعروف.

إن المراد بالقيام - «القوامة» - هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرؤوس بإرادته واختياره، وليس معناها أن يكون المرؤوس مقهوراً مسلوب الإرادة لا يعمل عملاً إلا ما يوجهه إليه رئيسه..

أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنما يلدون عبيداً لغيرهم»![1]

(9)

أما «السياسة» - التي كتب فيها الأستاذ الإمام كثيراً.. والتي انغمس فيها حيناً.. ثم طلّقها ولعنها حيناً آخر - فإن جلاء موقفه منها يحتاج إلى كلمات..

لقد كان مزاج الرجل منحازاً للمقولة التي تقول: «كما تكونوا يولّى عليكم»، لذلك كان تركيزه على سياسة «الأمة»، كي تفرز «الدولة» الراشدة.. فالأمة، عنده قبل الدولة.. والتربية، عنده قبل السياسة.. وتربية الأمة هي السياسة الحقيقية التي دعا إليها ومارسها طوال حياته.

لكن الرجل قد انغمس انغماساً شديداً في سياسة الدولة، عندما كان تحت سلطان أستاذه جمال الدين الأفغاني - سواء في مصر أو في المنفى - لأن الأفغاني كان من أنصار: «لا يصلح في الشرق: كما تكونوا يولّى عليكم، ولكن كما يولّى عليكم تكونوا»!.. وسلطان الأفغاني على محمد عبده - وعلى كل المحيطين به - كان طاغياً.. ولقد وصفه محمد عبده بعبارات حكيمة قال فيها: «.. فكأنه حقيقة كلية، تجلت لكل ذهن بما يلائمه، أو قوة روحية، قامت لكل نظر بشكل يشاكله»!..

وأيضاً، انغمس الأستاذ الإمام في السياسة - سياسة الدولة - بل وفي الثورة - إبان الثورة العرابية [1881 - 1882] - عندما انتزعت مظاهرة عابدين - في 9 سبتمبر سنة 1881م - من الخديوي توفيق [1268 - 1309هـ 1852 - 1892م] الدستور والحياة النيابية.. ثم عندما أصبح استقلال مصر مهدداً بالإنذار الإنجليزي - الفرنسي للثورة.. والذي انتهى باحتلال الإنجليز لمصر في سبتمبر سنة 1882م..

1- المصدر السابق ج4 ص 606 - 611 وج5 ص 200 - 203.

وكان المساعد الأيمن للأفغاني في «الحزب الوطني الحر» - أول الأحزاب السياسية في الشرق - وكذلك في «جمعية العروة الوثقى» المناهضة للاستعمار.

في هذه المواقف، ولهذه الأسباب والملابسات، انخرط الأستاذ الإمام في السياسة العليا.. سياسة الدولة، بما فيها من حزبيات وصراعات..

لكن مزاجه وتكوينه ومواهبه ظلت دائماً وأبداً مع تقديم سياسة الأمة، أي تربيتها - بإصلاح مناهج الفكر فيها، وتجديد مؤسساتها التي تصنع عقل النخبة والصفوة القائدة لها.. ولقد كان - في ذلك - متأسياً بالمنهج النبوي في الإصلاح، وفي أولويات هذا الإصلاح.. ففي المرحلة المكية كان التركيز على إعادة صياغة الإنسان.. وعندما تكوّن الجيل القرآني الفريد، وتبلورت الأمة الصالحة، جاءت الدولة والمؤسسات والتشريعات والجيوش والفتوحات ثمرة ناضجة وصالحة لهذا الأساس الذي صنعته التربية..

نعم.. إنه الطريق الأطول في الإصلاح.. لكنه الأضمن في بلوغ جوهر الإصلاح..

ولهذه الحقيقة - في موقف الأستاذ الإمام من ألوان السياسة - كان الرجل يعيب على أصحاب المواهب في التربية والإصلاح إضاعة أعمارهم في السياسة الحزبية، وفي التركيز على شؤون «الدولة» بدلاً من تربية «الأمة» وإصلاحها.. ومن كلماته في هذا المقام:

«إني أعجب لجعل نبهاء المسلمين وجرائدهم كل همهم في السياسة، وإهمالهم أمر التربية، الذي هو كل شيء، وعليه يبنى كل شيء.

إن السيد جمال الدين الأفغاني كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لأفاد الإسلام أكبر فائدة. وقد عرضت عليه حين كنا في «باريس» أن نترك السياسة ونذهب إلى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات، ونعلّم ونربي من نختار من التلاميذ على مشربنا.. فلا تمضي عشر سنين إلا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب، فينتشر أحسن الانتشار».

فقال [السيد جمال الدين]: «إنما أنت مثبّط!»[1]

«.. وإنه من سوء حظ المسلمين أن كل من كان فيه استعداد لشيء يشتغل بغيره.. فالسيد جمال الدين رجل عالم، وأعرف الناس بالإسلام وحالة المسلمين، وكان قادراً على النفع العظيم بالإفادة والتعليم.. ولكنه رأى أن طريق التعليم والتربية بعيد، وأن

1- المصدر السابق ج1 ص 7و8

الإصلاح الأقرب يكون بإصلاح الحاكم أو الحكومة.. فوجه كل عنايته إلى السياسة، فضاع استعداده هذا»[1]

«وكذلك الحال مع الأميرة نازلي [مصطفى فاضل] [1332هـ 1914م] نراها مولعة بالسياسة، بينما هي قادرة على تأسيس عمل يفيد في تهذيب البنات، وإن من حولها من الأميرات ينفقن نفقات كبيرة إسرافاً وتبذيراً، ولو أنها حملتهن وأمثالهن من النساء الغنيات على إنشاء مدرسة لتربية البنات وتعليمهن، واستحضرت لهن معلمات من الآستانة أو سورية لكان خير عمل تعمله.. ولطالما ذاكرتها بهذا المعنى، وخطأتها في الاشتغال بالسياسة.. وكان يسوءها هذا مني..»[2]

هكذا كان مذهب الأستاذ الإمام في السياسة.. وفي الانحياز إلى سياسة الأمة - بالتربية - قبل سياسة الدولة، التي هي ثمرة من ثمرات الأمة، تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها..

ولهذا المذهب والمشرب والمزاج كان اختلاف الأستاذ الإمام مع الزعيم الوطني مصطفى كامل باشا [1291 - 1326هـ 1874 - 1908م].

(10)

لقد تبوأ الأستاذ الإمام مقام إمامه الإصلاح والاجتهاد والتجديد على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام.. فمن غانة إلى فرغانة، ومن حوض نهر الفولجا إلى جنوبي خط الاستواء كان الناس يستفتونه في أمور دينهم، وفي إصلاح أحوالهم..

تتلمذ عليه شيخ الإسلام في روسيا القيصرية وإبان الثورة البلشفية العلامة موسى جار الله [1292 - 1368هـ 1875 - 1949م].

وكان المسلمون في شبه القارة الهندية يستفتونه، ويتابعون - عبر مجلة [المنار] - تفسيره للقرآن الكريم..

وفي أندونيسيا تكوّنت «الجمعية المحمدية» التي تسير على منهاجه في الإصلاح.

وفي بيروت - أثناء المنفى - جلس في الجامع العمري يفسر القرآن الكريم، فهرع إلى حلقة درسه الصفوة والنخبة، بمن فيهم قطاع من المسيحيين!..

وفي تونس تتلمذ على يديه شيوخ من جامعة الزيتونة، في مقدمتهم العلامة الشيخ

1- المصدر السابق ج1 ص 808، 809.

2- المصدر السابق ج1 ص 808.

محمد الطاهر بن عاشور [1296 - 1393هـ 1879 - 1973م].

وفي المغرب العربي، سلكت حركة الاصلاح على نهجه، بقيادة المجاهد المجدد الشيخ علاّل الفاسي [1326 - 1394هـ 1908 - 1974م].

أما في الجزائر، التي أرادها الاستعمار الفرنسي مهداً لمدينة روحها الانجيل، والتي أعلن كرادلة الكاثوليكية الفرنسية تشييع جنازة الإسلام فيها سنة 1930م.. فإن محمد عبده كان بمثابة معالم الطريق الذي سلكه أعلام «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» الشيخ عبد الحميد بن باريس [1307 - 1359هـ 1889 - 1940م] والشيخ محمد البشير الإبراهيمي [1306 - 1385هـ 1889 - 1965م] - الذي كتب عن إمامة محمد عبده لحركة الإصلاح في العالم الإسلامي، فقال:

«إنه لا نزاع في أن أول صيحة ارتفعت في العالم الإسلامي بلزوم الإصلاح الديني والعلمي - في الجيل السابق لجيلنا - هي صيحة إمام المصلحين الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - رضي الله عنه -، وأنه أندى الأئمة المصلحين صوتاً، وأبعدهم صيتاً في عالم الإصلاح، فلقد جاهر بالحقيقة المرة، وجهر بدعوة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إلى الرجوع إلى الدين الصحيح، والتماس هديه من كتاب الله وسنة نبيه، وإلى تمزيق الحجب التي حجبت عنا نورهما وحالت بيننا وبين هديهما، مبيناً بصوت يُسمع الصم، وبلاغة.. تستنزل العصم، أن علة العلل في سقوط المسلمين وتأخرهم وراء الأمم، وانحطاطهم عن تلك المكانة التي كانت لهم في سالف الزمن هي بعدهم عن ذلك الهدى الروحاني الأعلى، وأنه لا يرجى لهم فلاح في الدنيا ولا في الآخرة، ولا صلاح حال يستتبع صلاح المآل، ولا عزة جانب ترد عنهم عادية الغاصبين من الأجانب، إلا إذا راجعوا بصائرهم، واسترجعوا ذلك الهدى الذي لم يغصبه منهم غاصب، وإنما هجروه عن طوع أشبه بالكره، واختيار أشبه بالاضطرار، فباؤوا بالمهانة والصغار، والضعة والخسار.

كانت تلك الصيحة الداوية من فم ذلك المصلح العظيم صاخة لآذان المتربصين بالآلام، ولآذان المبطلين من تجار الولاية والكرامات وعبدة الأحداث والأنصاب، ولآذان الجامدين من العلماء.. وجموا لها، وملكتهم غشية الذهول علماً منهم أن أول آثارها إذا تغلغلت في النفوس هو قطع الطريق على المتربصين، وهدم سلطان المبطلين الزائف، ومكانتهم الكاذبة، وجاههم الخادع، وجفاف المراعي الخصبة التي كانوا يسيمون فيها شهواتهم ولذاتهم، ونضوب المنابع الروية من المال الذي كانوا يعلّون منها وينهلون..

لقد كان الأستاذ الإمام حجة من حجج الله في فهم أسرار الشريعة ودقائقها

وتطبيقها، وفي البصر بسنن الله في الأنفس والآفاق، وفي العلم بطبائع الاجتماع البشري وعوارضه ونقائصه...

ولقد كان تفسير الأستاذ الإمام للقرآن المنهاج المعجزة في التفسير، المنبئ بظهور إمام المفسرين بلا منازع، فهو أبلغ من تكلم في التفسير بياناً لهديه، وفهماً لأسراره، وتوفيقاً بين آيات الله في القرآن، وبين آياته في الأكوان. فبوجود هذا الإمام وجد علم التفسير وتم، ولم ينقصه إلا أنه لم يكتبه بقلمه كما بينه بلسانه، ولو فعل لأبقى للمسلمين تفسيراً لا للقرآن بل لمعجزات القرآن...

وبالجملة، فالرجل فذ من الأفذاذ الذين لا تكوّنهم الدراسات وإن دقت، ولا تخرجهم المدارس وإن ترقت، وإنما تقذف بهم قدرة الله إلى هذا الوجود.. فيكون وجودهم مظهراً من مظاهر رحمة الله بعباده، وحجة للكمال على النقص، وإصلاحاً شاملاً، وخيراً عميماً.. فرضي الله عن الأستاذ الإمام»[1]



تلك ومضات ألقيناها على المشروع الفكري، والمنهج الإصلاحي للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، وعلى المدرسة الفكرية التي تكوّنت من حوله، وهي المدرسة التي عمت سائر أقطار عالم الإسلام، والتي لا تزال سلسلتها الذهبية تقود الاجتهاد والتجديد في بلادنا حتى هذه اللحظات...

رحم الله هذا الإمام العظيم.. ونفعنا بعلمه.. وسيرته.. وبعظمته، التي جسدت سُلْطة العلم وسلطان العلماء.. الذي علا فوق سلطان الملوك والأمراء..

لقد قال عنه الخديوي عباس حلمي [1291 - 1363هـ 1874 - 1944م]:

«إنه يدخل عليّ كفرعون»!..

وداعبه جمال الدين الأفغاني، فقال:

«قل لي: ابن أي ملك من الملوك أنت»؟!..

ومع هذا، عاش متبتلاً في محراب العلم وميادين الإصلاح.

د. محمد عمارة

1- الإمام محمد البشير الابراهيمي [آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي] ج1 ص 177، 178. جمع وتقديم د. أحمد طالب الإبراهيمي. طبعة بيروت سنة 1997م.

ما قبل الثورة العرابية

احترام قوانين الحكومة وأوامرها من سعادة الأمة[1]

إنما تسعد البلاد، ويستقيم حالها، إذا ارتفع فيها شأن القانون، وعلا قدره، واحترمه الحاكمون قبل المحكومين، واستعملوا غاية الدقة في فهم فصوله وحدوده، والوقوف على حقائق مغزاه، وسهروا لتطبيق أعمالهم جزئية وكلية على منطوقه الحقيقي ومفهومه. عند ذلك تحيا البلاد حياة حقيقية، وتسري فيها روح السعادة، وتهطل سحائب الرحمة، فتخصب بها أرض الثروة، لكون جميع الأعمال على اختلافها حينئذ متجهة إلى غاية واحدة، هي النفع العمومي المنقسم على كل فرد من أفراد الرعية على التساوي، كل بمقدار عمله، وصاحب الحظ الوافر من السعادة هم العمال والمأمورون وأركان الدولة، لأنهم مصدر الأعمال الكلية التي عليها يدور نظام البلاد، فينالون من الثمرة على مقدار ما لهم من الفضل.

وليس يكفي في راحة العباد، وانتظام الملكية، أن توضع القوانين حاوية لكليات الأمور وجزئياتها، ثم تهمل من النظر، وتطرح عن الفكر، ويستمر كل ذي عمل في عمله، يتبع فيه رأي نفسه إن خطأ وإن صواباً، فإن هذه الحالة يستوي معها وضع القانون وعدم وضعه، ولا فائدة في إبراز فصوله وأبوابه من عالم الفكر إلى عالم

1- الوقائع المصرية العدد 952 في 31 أكتوبر سنة 1880م (26ذي القعدة سنة 1297 هـ) والمقال منشور بالوقائع دون عنوان، وعنوانه هذا من وضع اللجنة التي كونها سعد زغلول لجمع أعمال الإمام من الوقائع بعد وفاته.

اللفظ والكتابة، بل يكون هو والعدم سواء، وتتساوى بلاد ارتقى فيها الفكر الشرعي إلى أعلى درجة مع بلاد بلغت أقصى غاية من الهمجية والتوحش، فإن نهاية أمر الجهتين هو الاختلال والشقاء، وطالما افتخرت حكومة مصر في الزمن السابق بإصدار اللوائح، ووضع القوانين، وتجديد النظامات، وتنقيح الأصول الأساسية، وسجلت ذلك في الدفاتر، وخلدته في بطون الأوراق، حتى كان الناظر في ذلك يظن أن بلاداً هذا نظامها وذاك قانونها لفي غاية من السعادة والراحة، لكنها كانت تحنو أعناقها خجلاً عندما كان يظهر من أعمالها وأعمال عمالها ما يضاد القانون الذي وضعته، ويؤدي إلى شقاء البلاد التي حكمتها، ولا تؤاخذ علىذ لك، وهذه خصلة لا يرضاها العاقل لنفسه، أعني أن يعمل على خلاف ما يرسم ويحدد.

أما حكومتنا اليوم فلم تسمح بوضع اللوائح تحت المساند، ولا في مستودعات الدفاتر، ولا تحت تراب الإهمال والإغفال، بل لا تزال همة رجالها متوجهة إلى جعل القانون عنوان العمل، فلا تصدر حركة من آمر أو مأمور إلا على طبق ما رسمته في أوامرها العالية، فإن بقي من تلك العادة السيئة (أعني إهمال الأوامر) شيء في نفوس البعض من ذوي المناصب، وبلغ ذلك مسامع رئيسه الأعلى، وجه إليه اللوم والعتاب، وأنذره إنذار من يؤاخذ بالذنب، ويعاقب على الجرم، وأخذته الغيرة على قانونه الذي سنه، خوفاً عليه من الضياع، وعلى ثمرته من الفقدان، فإن تكررت منه المخالفة أنزله من منصبه، بعد إحالة النظر في مخالفته على المجالس القضائية، وذلك كله لحسن مقاصد الحضرة الخديوية، وعنايتها بإصلاح بلادها، وبهمة دولتلو «رياض باشا» رئيس النظار، وغيرته على الحق، وتيقظه وسهره على تنفيذ لوائح الحكومة ومنشوراتها، علماً منه أن أسعد البلاد ما نفذ فيها حكم القانون، خصوصاً إن كان ذلك القانون عادلاً يوافق مصلحة البلاد، وأنه لا فائدة في إجهاد النفس لوضع اللوائح وتأسيس المنشورات إذا لم يجر عليها العمل، ولم تكن نصب أعين العمال في جميع إجراءاتهم، ينظرون إليها، ويسيرون في كل أحوالهم عليها.

فرغب هذا الرئيس الجليل رغبة حقيقية في تأييد حرية العمل في هذه البلاد، ورفع سوط القسوة غير القانونية، وإبطال عمله بالكلية[1]، إذ لم يجعل لأحد من المأمورين سلطة على أحد من الأهالي إلا فيما يعود على البلاد بالمنفعة العامة، كما هو

1- الإشارة إلى أعمال السخرة.

شأن العدالة، وحقيقة النظام، وأعلن ذلك بالصراحة في منشورات الداخلية الجليلة مراراً، ليعلمه الحاكمون والمحكومون معاً، فيعرف الأهالي حقوقهم ممتازة ظاهرة، فلا يسمحون بخدشها، ويعتبر بذلك المديرون وصغار المأمورين فلا يسخرون أحداً في عمل من الأعمال بغير حق، وإلا فلا يأمنون عاقبة ذلك وسوء مغبته. نعم لهم الحق في أن يسوقوا المتقاعدين عن الأعمال التي تطلبها مصلحة البلاد، بسوط العدل الذي لا يرفع عن المهملين، وهذه صورة منشور جليل صدر من نظارة الداخلية في هذا الشأن، منبئاً بغيرة دولتلو ناظرها الأفخم، وشدة محافظته على رعاية القانون.



«قد علمنا مما كتب لنظارة الداخلية من مديرية الشرقية، بالتلغراف، أنه أخذ جملة أنفار من أهالي مديريته وتوجه بهم إلى جهة «شالوفة» لإصلاح ما حدث من الخلل، وترميم ما وقع من التهدم بجسر سكة الحديد، في المسافة الواقعة بين هذه الجهة و«السويس»، ولما سئل عن إقدامه على هذا الإجراء، بأمر من هو؟ أجاب بأنه أقدم على ذلك بناء على تلغراف ورد إليه من عموم إدارة السكة الحديد، ولما رآه من المصلحة العامة في ذلك، مع تعهد إدارة السكة الحديد بدفع أجر الأنفار. ولا يخفى أن هذا الإجراء لا ينطبق على القواعد الأساسية المتبعة، ولا يوافق نصوص الأوامر السامية المصرحة بأنه لا يجوز تكليف الأهالي بعمل من الأعمال إلا إذا كان عائداً عليهم بالمنفعة العمومية، كَرَيِّ مزروعاتهم، وحفظ أراضيهم وبلادهم من غوائل الغرق فقط. نعم إن منفعة السكة الحديد تعد منفعة عامة، لكن لها دائرة خصوصية ترجع إليها إيراداتها ومصاريفها، فعليها أن تتدارك جميع أعمالها من طرقها، باستعمال مأموريها أنفسهم فيما يلزم لها، وليس لها أمر ولا نهي على المديرين من أعمال الإدارة ولا غيرهم فيما يماثل هذا الأمر، ولو صدر عنها ذلك فلا يصح لمدير أو من دونه أن يجيبها أو غيرها إلى ما تطلب، بعد ما علم هذا الأساس المتين، خصوصاً أن أوامر الحكومة الصادرة إلى المديرين ناطقة بأوضح عبارة بأن كل مأمور مكلف بامتثال أوامر النظارة التابع هو لها، فالمديرون ليسوا بتبعة لمصلحة السكة الحديد ولا غيرها من المصالح، ولكنهم تابعون لنظارة الداخلية، ولا يسوغ لهم إجراء عمل ما يشبه ذلك إلا بأمر يصدر لهم منها، فعلى المديرين والأهالي عموماً أن ينتبهوا لمثل هذه القوانين الثابتة، ويراعوها حق المراعاة، ويعلموا أنه لا سلطة للمدير أو غيره على أحد من أهالي البلاد في عمل من الأعمال إلا فيما يعود إليهم بالمنافع العامة فقط،

وهو ما يتقرر بالجداول في كل سنة من أعمال التطهير، وتقوية الجسور لحفظ البلاد عند فيضان النيل، وكل من يبدو منه أدنى مخالفة لهذه الأوامر، بأن يكلّف الأهالي بأداء أعمال لا تجب عليهم، ولا هي في منفعتهم العامة المقررة في جداول العمليات، فقد أوقع نفسه تحت خطر المحاكمة، ونفوذ أحكام العدالة فيه، ومجازاته بما يقضي به القانون، وبهذا لزم الاخطار لعموم الجهات، ومن الجملة لسعادتكم، تحذيراً من الوقوع في المخالفة».

القوة والقانون[1]

قبل الكلام على خصائص هذين الركنين لهيئة الوجود الإنساني، نريد أن نبين حقيقة كل منهما، ليكون القارئ على علم بما يلقى إليه بعد، فلا يخطئ الغرض، ولا يجاوز المرمى، ولا تلحقه شبهة توقعه في ظلام الحيرة وغيهب التردد.

أما القوة فلا نعني بها إلا ما يستعمل لجلب الملائم، ودفع المكروه، سواء كان من شخص واحد أو جماعة متآلفة أو شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، وسواء كانت آلة تحصيل الملائم ودفع المعاند هي القوة البدنية، مجردة عن سواها، كما تراه في السباع الضارية والحيوانات الكاسرة، أو هي منضمة إلى السيوف القاطعة والآلات المحرقة، وغير ذلك مما يستعمله الإنسان في مواطن الغلبة والصيال.

أما القانون فهو الناموس الحق الذي ترجع إليه الأمم في معاملاتها العمومية، وأحوالها الخصوصية، وهيئاتها النفسانية، أَعَمُّ من أن يكون متعلقاً بروابط الممالك وعلائقها، أو منوطاً بالسياسة الداخلية، كالإدارة المدنية، والتدابير المنزلية، أو باحثاً عن الأخلاق الفاضلة، وما ينبغي أن يتحلى به الإنسان منها، وما يجب أن يبتعد عنه من أضدادها، وسواء كان في أمة واحدة أو أمم متعددة.

1- الوقائع المصرية. العدد 1031 في 7 فبراير سنة 1881م (8 ربيع الأول سنة 1298 هـ).

وهاتان الحقيقتان هما موضوع كلامنا الآن. أما القوة فكانت شِرْعة الأمم الغابرة، والشعوب السالفة، وقت أن كان الإنسان جِبِلّي الطبع، لا يمتاز عن غيره من أنواع الحيوانات إلا بالفصل[1] المميز، أعني قابلية النطق، المجرد عن نور المعارف وشعار التمدن، فكانت له الحاكم الفيصل، يرجع إليها في تحصيل غرضه، ونوال مطلوبه، وباختلافها وتفاوتها، اشتداداً وضعفاً وتقدماً وتقهقراً، كانت تختلف الأمم وقتئذ في الشرف والضعة، والسطوة، والفقر والغنى، من غير نظر إلى شيء من وسائل تلك الوجوه مهما كانت طرائقها، فكان الرجل يمتاز بين قومه بصفة الإقدام والجرأة، وكثرة السلب والنهب، والبَتْك[2] والفتك، وكانت القبيلة التي هي أشهر القبائل في هذه الصفات تعرف بالمجد الأثيل، والشرف الباذخ، والمكانة العالية، فيدين لها مجاوروها، وتخضع لسطوتها كل أمة قرع أسماعها ما هي عليه من علو المنزلة، وشدة الأنفة، وقوة الشمم، وتساق إليها الهدايا من تخوم الأقطار، وشاسع البلدان، وتأتيها الغنائم أفواجاً، يقتادها رجالها الأبطال من ساحات الصدام والنزال، ولم تزل الأزمان الغابرة محكومة بسلطان القوة، تقلب الأمم على جمر الخوف والاضطراب، وتضرب بصولجانها جراثيم القلوب الضعيفة، فتلقي بها في مهاوي الذل والهوان، حتى خضعت لها الأمم، ودانت لها الشعوب، وصارت هي الدَّيَّان المسيطر على كل شيء، فإذا تَمَّت لقوم تبعتها السلطة التامة، والحكم المطلق، فيتسلطون بقدر مُكْنَتهم على ما شاء الله من الشعوب والقبائل، ويتخيرون واحداً منهم سلطاناً أو ملكاً، قد امتاز بالتهور والجرأة، وجلالة المنظر والنضارة يُمَلِّكونه زمام الحكم والسلطة، ثم ينتخبون من عشائرهم رجالاً يعدونهم حفاظ الملك، وأرباب النجدة والنصرة على العدو، والعدة لفتح الممالك والأمصار، ويتسلطون بهؤلاء على بقية من هم تحت سلطانهم، بالرهبة والقساوة، لئلا يتملصوا من رِبْقَته، فيذعنون لملكهم قهراً لا طوعاً، وينظرونه مقتاً لا حباً، ويحملون إليه الخراج وهم صاغرون، وذلك دون مراعاة طرق عادلة، أو أحكام مؤسسة على أصول المساواة، واستعمال الشفقة والمرحمة، بل بحسب ما تقتضيه القوة التي

1- الفصل: مصطلح منطقي، يعني جزء الماهية الذي يميز النوع عن مشاركيه، ويسمى «الفصل القريب» إذا ميز النوع عن مشاركيه في الجنس القريب، مثل «الناطق» بالنسبة للإنسان، ويسمى «الفصل البعيد» إذا ميزه عن مشاركيه في الجنس البعيد، كالإحساس بالنسبة للإنسان.. إلخ.. إلخ.

2- القطع.

سفكت الدماء، وذللت الشعوب، وانتهكت حرمات الأمم، وسجنت حرية الإنسان في مطمورة الرق والاستعباد.

هذا ما ولَّدته القوة في تلك الأعصار الخالية، التي كانت مشحونة بظلمات الجهالة، مسربلة بجلابيب الغباوة، مغمورة في بحار الوحشية، وما أظن تلك الشريعة المشار إليها كانت خاصة بأمة من الأمم، أو صنف من أصناف البشر، بل كانت عامة بين أبناء الإنسان على اختلاف أجناسه، وتباين مواطنه، فَكُنْتَ ترى عامة القبائل، وكافة الشعوب، مقسمة إلى ممالك متعددة، وإمارات متباينة، تجول فيها يد القوة، ويحكمها مجرد الرهبة، ويطويها الخوف وينشرها الفزع، ويشملها الاضطراب والاختلال، وتتبادلها أيادي السلب، يبيت ضعفاؤها غير آمنين على أنفسهم، ويصبح أقوياؤها غير مطمئنين على حياتهم، فانبعثت في قلوب هؤلاء الأوزاع[1] الذين ضربتهم يد السطوة بعصا القوة علة الضعف، ودبت فيها سخائم الحقد، فاختلفت الأغراض، وتباينت المشارب، وتفرقت القلوب، وتنوعت وحدة الإنسان الحقيقية إلى أنواع لا يجمعها سوى جامعة الحيوان الناطق، وتبدلت فطرته السلمية إلى أخلاق لا مناسبة بينها وبين جوهره المقدس الشريف.

ولقد تمكنت سطوة القوة في قلوب أولئك الشعوب، وارتسمت صورها في مخيلاتهم، وتسحبت معانيها إلى ذاكراتهم، وصارت محفوظة في خزانة حافظاتهم، قائمة نصب أعينهم، حتى توهموها مُقَلِّب القلوب والأحوال، حافظ القوى والأكوان، إليها مرجع الحوادث، وعليها تدبير النوازل والكوارث، فاحتسبوها المدبر في المكونات بأجمعها، وصوروا تماثيل على صور مختلفة، وأنواع متباينة، تشير ظواهرها إلى القوة، وتؤدي هيآتها معاني العظمة والسطوة، ووضعوها في أماكن عباداتهم، ليؤدوا لها فرائض السجود والركوع، ويقربوا إليها القرابين من نوع الإنسان وأنواع الحيوان، وهذه أصنام العرب والصين والعجم، وآثار قدماء المصريين، وآلهة اليونانيين المصنوعة على أشكال الحيوانات العادية والملوك العاتية، يشرح التاريخ أحوالها، فلا داعي إلى الإسهاب في تفاصيل شؤونها، ومن تتبع تواريخ هذا الإنسان الوحشي بإمعان وتبصر، ظهر له أن القوة هي التي دوخت قوى الإنسان السلمية وبددتها، وأحدثت به من القبائح ما أحدثت، ولولا أن القانون كسر سورتها، وذلل صعوبتها، لما أشرق نور الحق

1- الأوزاع: الجماعات، وهو جمع لا مفرد له.

على صفحات الوجود، ولا تمتع الإنسان في الأزمات الأخيرة بلذة الراحة والسعادة. فالحق للقانون لا للقوة.

وبينما الإنسان تائه في أغوار الاستعباد، في هاتيك الأزمنة، أزمنة القوة والاستبداد، والجور والعبث والفساد، ليس له حق يصان، ولا عرض إلا ويهتك ويهان، إذا أشرقت، عليه قرائح الذين جادت بهم مراحم الفضل، وعرفوا بمناهج الخير، فأبصر من طلائع أفكارهم ما يهديه إلى سبل الرشاد، ويوقظ فكرته إلى التماس الصواب من أبواب السداد، فعلم أن القوة هي منحة جليلة، ونعمة كبيرة، يستعين بها على حاجاته الضرورية، ولوازم معيشته المرضية، قد عززها الله تعالى بالاتحاد والائتلاف، حتى إذا عجز الفرد الواحد عن ما لا طاقة له عليه من نفائس المطالب، وجلائل الرغائب، استعان بعشيرته، ثم بقبيلته، ثم بأمته التي يجمعها دين أو مُلْك، ثم بجميع أفراد نوعه، وأن القوة إن لم تكن على قانون لا تتعداه، وخط لا تتخطاه، بأن استعملت على أي وجه، وفي أي زمان أو مكان، لا ينال ثمرتها المحبوبة وغايتها المطلوبة، فَأسِفَ على ما كان، ونزع من رقدة الغفلة يحاول لها هذا النظام المُعَبّر عنه بالقانون، فكان نوراً يهتدى به، وقائداً رشيداً يسلك بالإنسان إلى ما أَهَّلَهُ له من الكرامة والنعيم، فاتبع سبيله المهتدون، ومال عن سنته الضالون.

أما الإنسان الذي ساعده التوفيق بالانقياد لأحكام القانون، فإنه حفظه باطناً وظاهراً، وتمسك به غائباً وحاضراً، حتى صار ركناً من لوازم حياته، وعدة لمقاصده وغاياته، وملهج لسانه في بكره وعشياته، إلى أن عرف به واجباته الحقوقية، وفرائض معيشته العمومية والخصوصية، وأمِنَ به من مصائب الظلم ونوازله، والجور وغوائله، واطمأن به على نفسه وعرضه وماله، فسكن قلبه بعد الاضطراب، وقرت عينه برياض الأمن والأمان، وتولد فيه أملٌ حَمَلَه على إدمان العمل، فأعمل فكرته الخامدة، وأجرى حركته الراكدة، ولازال يرتاد مواطن العلم ومعاهده، ويقتنص بحبالة الاستكشاف كل فائدة، ويستعمل قواه في حل المبهمات، ويستطلع ببصيرته ما خفي من مجهول الكائنات، إلى أن حداه العلم إلى معرض الاختراع والإبداع، فطار على جناح البخار بدل الشراع، واستخدم النُّضار[1] لقضاء الأوطار، واستعمل البرق- على بعد الديار- رسول الأخبار، وجعل المدافع والقنابل ليبيد بها مضاديه ومعانديه، وانغمس في النعيم

1- النضار: هو الخالص من كل شيء، ويأتي بمعنى الذهب والفضة، ويكثر إطلاقه على الذهب.

مطعماً ومشرباً وملبساً ومسكناً، إلى غير ذلك مما اتيح له من محاسن الحضارة، ولطائف الرفاهة والنضارة، ولا زال يضرب في تخوم البلاد، ويذلل بقوة عزمه أخلاق العباد، إلى أن أصبحت البسيطة في قبضة زمامه، ولا غرو فإن قائده الاتحاد والائتلاف، وباعثه الوفاق لا الاختلاف، وهو الآن كما بدأ يحافظ على القانون بإنسان مقلته، ويصرف في حراسته ما يدخل تحت قوته، فإنه ملاك سعده، وأساس مجده، ومنتهى جده.

أما الذي ضرب عن القانون صفحاً، وطوى عنه كشحاً، فهو هو على رذلة أخلاقه، وبساط أفكاره، يصبح مضغة تحت أضراس الظلم، ويمسي كُرَةً لصولجان البغي، فليحيي صاحب القانون على بساط النعمة الهني.

فيا أيها الذين ينحرفون على القوانين، ويعدلون عن طرق النظامات، لغرور وقتي ارفقوا بأنفسكم، واعتبروا بمن يماثلكم في الصورة الإنسانية، وانظروا إليهم كيف عظموا القوانين، ورفعوا شأن الحقوق، فأصبحوا في غاية من القوة والعزة، فانهضوا لمجاراتهم في الصدق إن كنتم تعقلون، وإياكم والتمادي فيما تسوله النفوس من الاغترار بظاهر من السلطة، فللأيام تغلب وتقلب، لكن صراط الحق واحد، وسالكه لا يضل، إن عثر يوماً استقام أعواماً، أما طرق الاعوجاج فهي وعرة خطرة، كثيرة الغوائل، سالكها معارض لمدبر العالم سبحانه وتعالى في أحكامه فإنه عز شأنه قد أقام الكون بنظام الحكمة، ورتب لكل شيء حدوداً، هي سور بقائه، وسياج دوامه، فإن خرج عنه انحدر إلى مهاوي العدم والفناء. ومن تأمل الكون الأعلى وما فيه من الكواكب والشموس والأقمار، ثم نظر إلى العالم الأسفل وما احتوى عليه من نبات وحيوان، يشهد في الجميع لكل نوع منها قانوناً خاصاً في سير وجوده، تقوم البراهين القاطعة على أنه لو انحرف عنه لحكم عليه سلطان القهر الإلهي بالعدم والانقلاب، وأنه بباهر حكمته قد جعل للهيئة الإنسانية حدوداً عامة، هي الشرائع وقوانين الآداب التي تحدد سير الإنسان في معيشته، لخاصة نفسه أو معاملته مع غيره، وقد أودعها العلماء والحكماء بطون كتب التهذيب والتربية البشرية، بعد أن نطقت بها الشرائع الإلهية، وقد شهدت التجارب بالأخبار المتواترة عن الأمم الماضية، والمشاهدة الحالية في الأوقات الحاضرة، أن من تخطى حدود هذه الحقائق رماه القهر الإلهي بسهام لا يخطئ مرماها، فالقانون هو سر الحياة، وعماد سعادة الأمم، وأن القوة لا تأتي بثمرتها الحقيقية إلا إذا عُضدت باتباع الشرع والقانون العام الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه.

فكيف يصح لذي شوكة أو صاحب سلطة أن يغتر بعد رؤيته هذه البراهين الباهرة- بقوته، أو يعجب بصولته، ويدع الأمور لإرادته ومشيئته، ويزدري ما للقانون من حفظ القوة ونمو الثروة في من هم تحت إمرته، فيفعل ما تسول له نفسه، ويأتي كل ما يسوقه إليه حسه، فيسري الإهمال في طبقات رجاله، ويجارون حاكمهم في عوائده وأخلاقه، وتصير الأموال لديهم مباحة، والحقوق مبتذلة، والأعراض منتهكة، ووسائل الربط والضبط معطلة، وعقد المواثيق والعهود محللة، فيكثر فيما وليه غواذل الخسران، وينمو به جوائح البهتان، حتى تصير أفراد المحكومين أخلاطاً رعاعاً، لا فرق بين كبيرهم وحقيرهم إلا بوفرة الشهوات، والتمكن من وسائل اللذات، مع توافق في الفطرة، وتشابه في الغريزة، ولا يطول عليهم ذلك العهد حتى يصبح الحاكم محاطاً بجم غفير من الغرماء، يتجاذبونه بأيد طالما نقدته من خزائنها ما ظنه نزراً يسيراً في جانب إسرافه وتبذيره، وهو على كاهل الأهالي حمل ثقيل العبء، لا تقدر أن تقله، وتمسي عمارة البلاد تنعي محاسن صبحتها أربابها، طوامس المعالم، مظلمة الأطراف، ليس فيها سوى نعاب البوم وهمس الهوام، وحينئذ لا تسل عن العاقبة فإنها أسر ونهب وبئس المآل.

ذلك ما يولده الغرور بالقوة، والإعجاب بالسطوة، وترك القانون الذي عليه سعادة العباد، وخصب البلاد، فإذا أرادت تلك الأمة- التي تصرف ذوو البغي والغرور فيها على خلاف القانون، أن تعيد لها مجدها الأثيل، وعزها الأول، فلابد لها من إعادة شأن القانون، فنشيد منه ما هدمته يد الغرور، وبددته سطوة الفجور، وتأخذ الوسائل النافعة لاستمالة قوامها إلى التمسك بعراه، ومتابعة رشده وهداه، ولا تبارح الحيل والتدابير لهذا الغرض، وما كان أغناها عن الإصلاح بعد الإفساد، والتعمير بعد التخريب، ولكنها باعت القانون بثمن بخس، فكان جزاؤها أن تشتريه بنفوسها العزيزة، ودمائها الشريفة، حيث عرفت ما هي القوة وما هو القانون، ولنا في هذا الموضوع كلام يأتي بعد إن شاء الله تعالى.



جرنال «أبو نظارة»

«ولقد وقفت على مغزى كلامه[1]، وحقيقة مرامه، فأيقنت أنه عنى بذلك جرنال أبي نظارة، ذلك الجرنال الهزأة، الذي لم يدع قبيحة من القبائح إلا احتواها، ولا رذيلة من الرذائل إلا أحصاها، أتى من العبارات ما لا يستطيع السوقة، وأدنياء الناس أن يأتوا به، وجعل ديدنه السب والثلب وثلم الأعراض، وتمزيق حجاب الإنسانية، والقدح في السير الشخصية، بما لا يليق أن يتفوه به الصبيان، مما يفسد الأخلاق، ويذيب الوجوه خجلاً وحياء.

على أن ليس فيه نكتة مضحكة، ولا لطيفة مسلية. وإني لأعجب من أناس يتناولونه بأيديهم، ويميلون لقراءته، والنظر فيه، مع أنه لا يحتوي على سياسة ولا أخبار، ولا مضحكات ولا فكاهات، بل هو محض الشتم واللطم، مع وجود الجرنالات الوطنية التي قد بلغت في حريتها ونشرها للأفكار العالية مبلغ الجرائد الأوروبية. وتلك حالة لم نتوهمها في الأزمان السابقة.

1- أي كلام جمال الدين الأفغاني.. فتعليق الأستاذ الإمام هذا قد كتبه تفسيراً لحديث أستاذه - في التربية- عن صنف من المربين لم يتحلوا بـ «الأوصاف الكاملة اللازمة لمقامهم»- انظر مقال الأفغاني في طبعتنا الأولى لأعماله - ص271 - 276 - وهذا التعليق نشرته جريدة «التجارة» - العدد 13 في 3 يونيو سنة 1879م - ولقد نقلناه عن كتاب الدكتور علي شلش (سلسلة الأعمال المجهولة - محمد عبده) ص20، 21 طبعة رضا الريس- لندن سنة 1987م.

ولم يكن ذلك من محرر ذلك الجرنال الهزء البارد إلا لدناءة الطبع، والميل إلى كسب الدنانير والدراهم، أو ينال بهذيانه هذا من زيد أربعين جنيهاً في الشهر،م ومن عمرو أقل، ومن بكر أكثر. وتلك دنيئة تأباها الشيم الكريمة. ولقد تغالى منشئه في الوقاحة، حتى أشار في كتاباته وخزعبلاته أن أبناء المجامع المقدسة ذات المقاصد العالية المبنية على محض الأدب والإنسانية هم مشاركوه في عمله هذا. حاشاهم، حاشاهم، أن تتدانى هممهم لهذه المقاصد الساقطة. فقد كذب وافترى، واعتسف واعتدى.

ولطالما كانت أرود نفسي بيان شناعة ما يرتكب هذا الجرنال الخبيث المقصد، الدنيء المنبع، وإعلان ذلك على ألسنة جرائدنا الوطنية، أيدها الله. غير أني كنت أخشى أن يكون لومي إغراء. حتى إذا بدا لهمة الأمير الوطني صاحب الأفكار العالية والنفس الطاهرة الذكية، والبصيرة النافذة، محب الوطني وبنيه، الغيور على أمته، الحريص على وقاية شرفها، حضرة مأمور ضبطيتنا، سعادة محمود باشا سامي، كثر الله في الأمة أمثاله، أن يضبط ما يرد من أعداده إلى المحروسة[1]، دفعا لما يسري إلى الأذهان من سم فساده، فلا جرم قد استحق بذلك ثناء ذوي الألباب، وشكر الكُمَّل، ومحبي الإنسانية، على قيامه بحق وظيفته السامية، التي نسبتها إلى الأمور البدنية، والآداب، كنسبة مجلس الصحة إلى الأحوال البدنية. فكما في الثاني مراقبة ما يحدث من الأمراض، واختلال الصحة، ليبادر إلى منعه أو قطعه، كذلك على الضبطية أن تدقق النظر في ما يخل بالآداب، أو ينتهك الحقوق التي قد حددتها الشرائع الحقة، أو يساعد أمراض النفوس على اغتيالها، لتنزيل كل ذلك، وتمحقه، وتقطع أسبابه. فلنعم الصنيع صنيعه، زاده الله كمالاً على كماله، وإقبالاً على إقباله.

1- أي القاهرة.. وكانت «أبو نظارة» ترد إليها من باريس- حيث كانت قد هاجرت بهجرة صاحبها يعقوب صنوع (1255 - 1330هـ 1839 - 1912م).

عيد مصر ومطلع سعادتها[1]

وفدت علينا رسل المسرات تحمل، إلينا بشائر السعادات، تنبئنا بأن انحلت مشاكلنا، وتذللت مصاعبنا، وزال عناؤنا، ودخلت بلادنا في عصر جديد. فقد ورد إلينا قانون لجنة التصفية، ختاماً لتسوية المسائل المالية ونهاية لفض المشكلات السياسية، وتمت لنا به الراحة من أهم المسائل التي طالما شوشت الأفكار وحيرت الألباب، وأوقعت البلاد في تيارات الارتباك والاضطراب.

فإن هذه الاختلالات المالية، والمكدرات السياسية ظهرت في ديارنا من نحو ست سنوات، وهي تزداد في كل يوم صعوبة، وطرق الخلوص منها لا تزيد إلا توعراً وعرقلة، عم هولها جميع الناس من خاصة وعامة، وحاكم ومحكوم، وآمر ومأمور، حتى أصبحت الأيدي مغلولة، والأرجل مقيدة، والأعمال باطلة، والأموال ذاهبة، والآمال منقطعة. وأوشك شأن البلاد أن ينحط إلى أسفل الدركات، بل كاد يذهب في استقلالها الوطني بالكلية، إذ احتاط بها المطالبون بحقوقهم يتنازعونها من كل جانب، ولم يكن بالحكومة رشيد يأخذ بالحزم ويدفع بالحسنى، فكانت هذه الحوادث المهمة والمصاعب الجمة والمصائب الملمة سائقة للطف الله الخفي،

1- (الوقائع المصرية) عدد 909 في 19 يوليو سنة 1880م (11 شعبان سنة 1297هـ).

ومؤذنة بحسن قضائه الأزلي، إذ كانت نهايتها استلام الجناب الخديوي الأعظم لزمام الحكومة المصرية، فكان ذلك طالع سعدها وإكليل مجدها، فقاده صحيح الفكر ورشاد الرأي وخلوص القصد إلى تعزيز حكومتها بإقامة رئيس لوزرائه من أجل رجال دولته وأعرفهم بأحوالها، وأشدهم غيرة على مصالحها، وأخلصهم في رعاية منافعها، فانتخب هو أيضاً رجالاً من العلماء النزهاء النبلاء، لا تأخذهم حب المنفعة الشخصية، ولا ينالهم ملل ولا ضجر من النظر فيما يقدم البلاد ويعود عليها بأحسن عاقبة ليكونوا أعضاء لهيئة هذه الحكومة الجليلة، فتم له ذلك على أكمل ما يرغب، فبذل هذا الرئيس الجليل جهده، وسهر ليله، وواصل الأعمال في جميع الأحوال، ودخل في كل أمر من بابه، ورجال الوزارة يؤيدونه ويعضدونه، والخديوي الأعظم يذلل لهم المصاعب، ويفتح لهم سبل الوسائل، ويستحثهم على الإقدام في طريق النجاح والفلاح حتى تم لهم إزالة الخلل ورأب الصدع في أمور كثيرة بمدة لا تزيد عن سنة.

وإن من أجل الأعمال وأعظم الآثار لهذه الحكومة النابلة العادلة تسوية الأمور المالية على وجه لا يخل بمصالح البلاد، وفض هذا المشكل الذي كان يحسب من قبيل الجزء الأصم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا الإتيان بما يجلو غيهبه، في أقرب زمن، على خلاف ما كان يخطر ببال كل عارف بأحوال ماليتنا وعلاقاتنا مع الدول الأوروبية. فنقصت الفوائد نقصاً يعتد به، وزيد في المبالغ المخصصة لمنافع البلاد زيادة لم تكن تصل إليها الآمال ولا تسمو لها الأماني في عهد الحكومة السابقة. وعدل سير المالية على طريقة منتظمة بعيدة عن الخلل، عارية من العلل، وتمت بذلك النعمة على أبناء هذه الديار التي أثقلت الديون كواهلها بفوائدها الفاحشة الخارجة عن حد القانون. ويصح أن يقال: إنه لم يكن ببلادنا عوائق وعقبات في طريق سعادتها سوى مشاكل المالية، كما هو بين ومعلوم، وها هي قد انتهت بعون الله تعالى وحسن مقاصد الحضرة الخديوية وهمة دولتلو رئيس النظار وسائر أعضاء الوزارة السامية، فوجب على أبناء أوطاننا أن يقوموا بواجب الشكر والثناء للحضرة الخديوية الجليلة، ولدولتلو رئيس النظار حضرة مصطفى رياض باشا، ورجال الحكومة الصادقين أرباب الحزم والعزم والجد والاجتهاد، وأن يتخذوا هذا اليوم عيداً يتذكرون به خلاصهم ونجاتهم من البلايا التي كادت تأتي على أولهم وآخرهم. وقد قام بذلك الوجهاء والنبهاء في القاهرة والاسكندرية، إذ أظهروا

علائم الفرح والابتهاج، ورفعوا أصوات الشكر والثناء على الخديوي الأعظم ورجال حكومته الذين كانوا سبباً في تخليصهم مما ألم بهم.



وهذه صورة القانون الذي رتبته لجنة التصفية وصادق عليه وزراؤنا، وصدر بتنفيذه الأمر الكريم[1].

1- من هنا وحتى آخر هذا العدد من الوقائع، تقريباً، تتوالى مواد ونصوص قانون التصفية.. وعند هذا الحد ينتهي التقديم الذي كتبه له وعنه وعن المسألة المالية الأستاذ الإمام.

الوطنية[1]

نشرنا في أحد أعداد جريدتنا سابقاً خبر رجل من أهل جزيرة «ساقز»، وهب جميع أمواله لخيرات بلاده العامة، فخصص جزءاً وافراً منها للمدارس في تلك الجزيرة، وبعضها للاسبتاليات والمستشفيات التي يداوى بها الفقراء والأيتام، ومن لا عون له. وكان جميع أمواله التي أوقفها على سبيل المنافع العامة يبلغ مئة ألف جنيه أو يزيد.

و«ساقز» هذه جزيرة من جزائر آسيا، ويقال لها: «شيو ومصطكي» كثرتها فيها، ودخلت تحت سلطة الدولة العلية في سنة 1822م، وفيها عدد كثير من الأورام، ويبلغ مجموع سكانها نيفاً وثمانين ألف نفس على التقريب. سمعت باسم التمدن حديثاً، وتمثل به بنوها بعد أن رددته ألسنة المصريين وتحققت فيها آثاره، فتلت علينا الجرائد من آياتها عجباً زينا به وجه صحيفتنا من عهد قريب، وآثرته عنا بعض الصحف العربية.

وقد حدانا إلى تكراره الآن غرض التنبيه على أن ذلك البر الفاضل «زورزي درومو كايتيس» لم يوص بما وصى به (وما أدراك ما هو؟ هو جميع ما ملكت يداه) للمصالح الحقة والمنافع العمومية إلا لكونه علم علماً حقيقياً بأن ذلك الأثر الجليل لا شك

1- الوقائع المصرية. عدد 1054 في 6 مارس سنة 1881م (6 ربيع الثاني سنة 1298 هـ).

يودع له في صدر الأعصار ذكراً رفيعاً ترddه الألسن الإنسانية كلما تعلم جاهل أو صح مريض أو استغنى فقير أو تربى يتيم أو اتحدت قلوب على حفظ جنسية وصيانة أوطان، ويقيم له في أذهان مواطنيه ونفوس معاشريه تمثالاً يحفظه الخلف عن السلف ويصوره القريب إلى البعيد مقروناً بقربان الثناء وفرائض الشكر. وتحقق أن ما ينال بنيه وأقرباءه وذويه من خيرات هذا الإنفاق وفوائد تلك الوصية أبلغ في انتفاعهم وأعظم لنعومة بالهم من أن يكون ذلك المال مقصوراً عليهم دون من عداهم، إذ الإنسان لا ينال الشرف الإنساني والسعادة الحقيقية والثروة الدائمة والنعيم الثابت إلا إذا صلح حال وطنه فتقدمت أبناؤه وتحلت نفوسهم بالمعارف وصفات الكمال، فأخذ كل واحد حقه، وأدى الواجب عليه، وخدم العموم بجد ونشاط، وسعى في مصالح الجميع بصدق وأمانة.. إن بدت منفعة لأي منهم تضافر الكل على جلبها، وإن ألمت به ملمة اتحدت قوى الجميع على إبعادها، فحينئذ يعم النفع جميع المتواطنين، وتستتب الأمنية، وتتسع دائرة المنافع المستديمة، فلا يخشى كاسب أن تفوته ثمرة كسبه، ولا يخاف مجتهد ضياع غاية اجتهاده، فكل من ينتسب إلى الإنسان من الأقرباء والأبناء والأحياء والأتباع إن كانوا من ذوي العقل وأولي الفضل ينالون حظوظهم في مثل هذا الوطن المعزز بأهله، بخلاف ما إذا فسد حال الوطن واختلت شؤون ذويه، فإن كل واحد منهم يقف عقبة في طريق أخيه، يسد أبواب الخير عليه ولا يتأخر عن إيقاع المكروه به متى تخيل في ذلك منفعة خصوصية تعود عليه، بل ربما خان الوطن عمومه وباع قومه بمصلحته الذاتية، كما شوهد ذلك في بعض الديار المصابة بداء الاختلال.

ولقد أعلى هذا المحسن ذكر بلاده الحقيرة القدر، الوضيعة الاسم، وأودع لها مقاماً عالياً في النفوس، ومنزلة رفيعة في القلوب، فأصبح المطلعون على مثل هذا الأثر الناشئ عن صحيح الفكر يلهجون بذكراها، ويتساءلون عن أحوالها، ولم تكن شيئاً يعتنى به أويلتفت إليه، حتى أن أغلب التواريخ لم يذكرها إلا في مقام التبعية، ولم يوردها جل الجغرافيين في كتبهم إلا على سبيل الاستطراد مشفوعة ببعض أوصاف إجمالية وتعريفات عمومية لا يقف القارئ منها إلا على مجمل أحوالها دون التفصيل.



وإن بلادنا هذه المصرية، مع دخول التمدن فيها من زمن بعيد العهد وانتشار أنوار المعارف في نفوس نبهائها من مدة غير يسيرة وشدة احتياجها إلى الإعانة

والمساعدة، لم يصبها حظ من مثل هذا المبدأ الفكري الذي يترتب عليه صدور مثل هذا الإحسان الثابت، ومد يد المساعدة بمثل تلك الصدقة الدائمة، وإن كان فيها من أولي البر والخيرات ما نعترف بفضلهم ولا تنكر آثارهم.. فمنهم تألفت الجمعيات الخيرية، وبعنايتهم فتحت المدارس المجانية. لكن ما علمنا أن ذوي الثروة الغزيرة من أبنائها الذين يتمتعون بخيراتها دخلوا في هذا الباب الخيري بمبالغ وافرة كهذه، يكون لها بها ذكر رفيع، يعد من أعظم الأعمال الناشئة عن كرائم الصفات، خصوصا من له منهم ما يتجاوز عقد العشرة آلاف فدان، وربما كان في أوائل سنة لا يملك فتراً منها، فإن عليه من الحق شكراً لنعمة البلاد عليه أن يمد إليها يد المساعدة لتدوم له نعمته بدوام الإصلاح فيها، وينال من الفخر جزءاً عظيماً له، مع أن أمثال هؤلاء كثير جداً، ويدعون أنهم على جانب عظيم من الوطنية وحب خير البلاد، وكثيراً ما اتخذوا هذا الحب آلة لنيل كثير من أمانيهم.

فهلا نعتبر بمثل هذه الطيبات التي تصدر من أهالي بلاد حقيرة، حديثة العهد بالتمدن جداً، ولا نخشى لوماً من أن يسبقنا إلى هذه الدرجات الرفيعة من لم تتوفر له أسباب التنور والتبصر مثل ما توفرت لنا.

لا ريب أنه يسر كل وطني أن يرى في بلاده من يرتقي إلـمثل هذه المعالي الحقيقية، فينال في الدنيا ثناء جميلاً وفي الآخرة ثواباً جزيلاً. أما الثناء الجميل فهو أمر واجب الوقوع متحقق الحصول، حيث جبلت نفوس بني الإنسان على الميل إلى من أحسن إليها ومحبة من أبلغها إلى أمر تكمل به وجودها وتحسن به أحوالها، سنة الله في عباده من قبل ومن بعد، ولن تجد لسنة الله تبديلاً. وأي سبيل لتكميل الوجود الإنساني وتحسين أحواله سوى تثقيف العقول وتربية الأفهام وحفظ الأبدان من عاديات الأمراض ووقايتها من مخالب الفاقة وأشراك الاحتياج، وربط الجنس برباط المحبة والوداد، فإذا سعى امرؤ في فتح هذا السبيل، وتأييد أمره، فوقف عليه جميع ماله أو بعضه المعتد به، المنظور إليه، الذي له وقع في النفوس وقيمة في النظر، فلا ريب ينجذب إليه قلب كل من امتد عليه ظل هذا الإحسان، وتمتزج محبته بحواسه، ويمتلئ جنانه تعظيماً له واحتراماً، فتنطلق الجوارح بالشكر وينطق اللسان بجميل الذكر وحسن الثناء. وأما الثواب الجزيل فقد كتبه الله على نفسه، ووعد به على ألسنة رسله الكرام، ولن يخلف الله وعده، ولا يضيع أجر المحسنين.

الوطنية[1]

توهم قوم أنها مجموع ألفاظ ولفيف كلمات تخطفتها آذانهم من مواقعها، ومسكتها آذانهم فرددوا بها الألسن ولاكوها في الأفواه، وانطلقوا يوردونها في كل مقام، وينطنطون بذكرها في المجامع والمنتديات، وتخيلوا أن هذا هو الحق الذي يطالبهم الوطن بالقيام به، والمفقود الذي يرجو منهم نواله، فاقتصروا من الأقوال على تردادها، ومن الأعمال على هز الرؤوس عندما يرفعون بها الأصوات، فطوراً يهزأون بما يعمله سواهم، ويقبحون صنع من عداهم، وآونة يحقرون ما أتى الغير به ويعدونه صغيراً لا يفيد في مصالح الوطن العمومية، ولا يجلب له خيراً كثيراً، وحيناً يصفون البلاد بأنها سيئة الحال خطرة المآل، لم تحصل على ما حصل عليه سواها من التقدم ولا قاربته في راحة الخطر ونعومة البال، لعدم صدق وطنية أبنائها، وقلة سعيهم في طريق منافعها بالجد والاجتهاد، وزماناً يزعمون أن الأمور تنزل في غير منازلها، وتوضع في غير مواضعها، فتهدى المناصب إلى غير مستحقيها ويرفع إلى الرتب الرفيعة من هو جدير بالضعة وحقيق بالانخفاض، يمضون كل أوقاتهم في حكاية ما ذكرناه ويميتون أعمارهم بالاشتغال بذكراه، ثم لا نراهم، وأظنهم يعترفون بما نقول، أنهم أقاموا من

1- الوقائع المصرية. عدد 1067 في 21 مارس سنة 1881م (21 ربيع الثاني سنة 1298هـ).

العمل دليلاً على صدق دعواهم وصحة ما يزعمون أو نصبوا من الأثر الحقيقي أمارة على السبيل الذي يرشدون إليه مع أن كل من كان متظاهراً بفن أو صناعة (وكان تظاهره به هو السبب في ترقيه ورفعه إلى رتبة عالية) يدعي أنه وقف على كل دقائقه واستكشف جميع غوامضه، وعرف حقيقة مغزاه وسر مبناه، لم يجئ مثله في الأولين ولا ساواه أحد من المتأخرين، وكان يشار إليه من بين أقرانه في المدرسة أو المصنع بأطراف البنان، وإذا سأله سائل في عمل شيء مما يدعي معرفته كاختراع أمر أو تأليف كتاب أو قراءة علم أو تدريس فن يستفيد منه الطالب وتترشح به الأذهان، تأوه تأوه الآسف المحزون، قائلاً: هذا أسهل شيء عليّ، وأهونه لديّ، ولكن يأسف كل التأسف لانحطاط شأنه في هذه البلاد وضعة مقامه، إذ ليس فيها من يعرف قدره ولا ما يجب لمثله من العزة والاحترام.

أو يقول: إنهم قوم لا يفقهون حديثاً، فلا يدركون ما أقول، ولا يفهمون ما ألقيه، بل ليست فيهم قابلية للعلم ولا استعداد للفهم، فإذا اشتغلت بأمرهم أضعت أوقاتي سدى وذهبت أتعابي فيهم أدراج الرياح.

أو يذكر أن أبناءها لا يصبون إلى الوطني ولا يحفلون بعمله، وإن كان أبدع صنع وأجمل أثر، وإنما يميلون كل الميل إلى الأجنبي، ويروق لهم كل ما صدر عنه وإن كان صغيراً لا فائدة فيه ولا عائدة، وعادتهم أن ينظروا إلى الأمور من جهة مصادرها، ولو أنهم اعتبروها في حد ذاتها، ونظروا إليها في نفسها، فأدركوا المفيد منها وعرفوا به ذويه، وأعلوا شأنهم وقابلوهم بجوائز الشكر ومثوبات الاحترام لشهدت المطرب والمعجب، ورأيت غرائب الحكم ونوادر الآثار. أو يعتل بأن هذا العمل يحتاج إلى المعاون والمساعد، وليس يوجد بين طائفته وأولي حرفته من يقتدر على إبراز عمل مفيد، أو يتحد مع غيره على تسهيل صعب أو توضيح غامض أو تقريب بعيد، ولئن كان فلا يكون إلا نفوراً من غيره، حقوداً على من عداه، لا يود اعتلاء سواء، ولا يهتم إلا بمصالحه الشخصية، يمضي سائر أوقاته في البطالة والكسل، إلى غير ذلك من التعللات والأعذار التي يموهون بها على الغير ويخدعون نفوسهم بحلاوة ظاهرها عندما تحس بمرارة ما هم عليه وتأخذ ضمائرهم في توبيخهم وملامتهم وقت الاختلاء بها ومناجاتها.

ولا والوطن ومحبته، ليست الوطنية ما توهموها، ولا الأثر ما تخيّلوه، ولا ذلك بمأمول الوطن فيهم، ولا ما يرجوه منهم، ولا تلك الاعتذارات بالمقبولة لديه، ولا هو

يرتاح إليها.. إنما الوطنية أن تخلص المحبة للوطن إخلاصاً ينبعث عنه السعي بكامل الجهد في التماس ما يعود عليه بالتقدم والنجاح، وليس الأثر إلا ما أفاد فائدة حقيقية توجب اعتدالاً في التصورات أو حسناً من الأخلاق والعادات، أو صحة في الأبدان أو عزة للوطن أو ارتفاعاً لمقامه، فذلك ما تدعوه العقلاء وطنية، وهذا ما يعدونه أثراً، لا الألفاظ المحفوظة ذات المعاني المبتذلة المطروقة، ولا التأسف وهز الرؤوس والإكثار من التنهدات التي ليست منبعثة عن داعية في القلب ولا رنة في الفؤاد تستوجب النهوض لإزالة الضرر والسعي من رفع الملمات، وهل يفيد الغريق تأسفك عليه وإظهار الرأفة له والحنو عليه دون أن تمد إليه يد الشفقة لتنقذه، وهل يسر المريض وصفك داءه وذكر صحة سواه دون أن تتعهده بالدواء الكافل للشفاء؟ وهل يريح الجائع تعداد ألوان الطعام وأصنافه وشرح مشتهياته ومستبشعاته، وبيان ما تتناوله الأمراء منها وما يأكله الأوساط دون أن تقدم إليه مأكولاً أو تأتيه بما يكسر ثورة الجوع؟ كلا إن ذلك مما يزيد في آلامه ويثير كامن الأشجان عليه.

وأما تلك المعاذير فلا نخالها قرينة الصواب، ذلك أن كل صاحب فضيلة تحقق فيه حب النفع العام يسعى في إبراز أثرها للعموم ما استطاع غير مبال بما يعرض له أثناء سعيه من الأمور المنفرة، ولا يثنيه عن وجهة خفض منزلة أو فقدان مكافآة، فإن غاية مطلوبه ومنتهى لذته إيصال الخير إلى وطنه، فمكافأته هي انتفاع العموم بأثره ومثوبته استفادتهم من عمله خصوصاً إذا كان ممن تربى على نفقات الحكومة وسيرته بمصاريفها إلى البلاد المتمدنة ليكون لها ساعداً في الأعمال ومرشداً في المشكلات.

نعم.. إن المكافأة والشكر مما يقوي الهمة ويزيد في المنافسة والاجتهاد، لكن عدمها لا يوجب الانقباض عن السعي عند ذوي الفضائل محبي الأوطان، على أن ذلك على تسليم أن ليس للعلم شأن في بلادنا وإلا فهو مرفوع الراية وذووه هم أرباب الشرف والاعتبار، ينظر إليهم بنظر الرفعة، ويرفعون إلى منازل العزة والإجلال، ومتى رأيت فيها صاحب علم أشير إليه بأطراف الاحتقار إلا من يخيل إليك أنه على شيء من العلم وهو في الواقع من ذوي الجهل والغباوة الذين تشعر الطبيعة بحقيقتهم فتلفظهم كما تلفظ المعدة بشع الطعام، ومثل هذا (المدعي للعلم وهو في الحقيقة خلي منه) لا ينبغي أن يتخذ عنواناً على تأخر المعارف وانحطاط شأن ذويها (وإن كان هو يدعي ذلك) وإنما يجب أن يستدل به على رفعة مناره في هذه البلاد وتعظيم أبنائه حيث لم يعترف أهلها من كان دخيلاً في بابه، بعيداً عن سماته، فأخرجوه إلى

فناء الضعة وقذفوا به إلى حضيض الانخفاض.

نعم، قد يعارض بعض الفضلاء بعض العقبات في سيرهم، وتحل بهم نكبات، وتلم بهم ملمات ربما يسببها سعيهم في رفعة الحق وخفض الباطل، ولكن ذلك لا يدوم، بل ربما كانت تلك المصائب معدات لحصول الشرف والرفعة ومقدمات لنتيجة النجاح كما عهد ذلك في البلاد التي سبقتنا إلى غايات العزة والرفاهة والسعادة والراحة، فهذه سنة الله في خلقه، لا تنال الراحة إلا بالتعب، ولن تبلغ الآمال الرفيعة إلا بالجد والنصب، لكن.. إن التعب في المقدمات لا يعد شيئاً يذكر إذا التفت إلى عظم الغايات.

ومن المعلوم أن كل نفس قابلة للتأدب والتهذب، وكل امرئ مستعد للكمال في أي زمان وجد ومن أي أرض نبت وعلى أي شكل كان، كما تدل عليه التجربة ويشهد بصدقه العيان، فنفي القابلية عن البعض عجز، ورميه بعدم الاستعداد للفهم مكابرة في المحسوس أو عمى عن الصواب.

أما دعواهم أن أهالي بلادهم لا يميلون إلى ما يأتي به الوطني، فإنما يصح التصديق بها أو الاعتماد في التقاعد عليها، أن لو أتوا بعمل مفيد أو جاءوا بصنع جليل ولم يكافأوا عليه أو يشكروا به، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل ولا هموا به وإنما توهموا عدم النظر إليهم فامتنعوا وتخيلوا فقدان مكافآتهم فأهملوا الواجب عليهم وتقاعدوا عن الأعمال.

وعندنا، كما هو الواقع، أن تلك الأقاويل وهاتيك المعاذير مجرد تمحلات قصد بها أربابها العاكفون عليها أن يظهروا للعالم أنهم على شيء من العلم، رجاء أن يعتقد ذوو الجهال وضعفاء العقول فيهم الفضل وغزارة المعرفة فيرفعوا قدرهم ويعظموا شأنهم ويقضوا لهم بعض الأوطار، فمثل هؤلاء كمثل خلي من العشق فارغ القلب من الحب يتواجد عند سماع النغمات المطربة ويهيم لدى وصف الخدود ونعت القدود، وما صبا عمره بحسناء ولا كلف بهيفاء، ولكن أراد أن يصور لرائيه أنه من قتلاء الغرام الذين خاضوا بحار العشق وعلقوا بالحسان فلطفت حواسهم وسلمت أذواقهم وأصبحوا أولي رقة وظرف وذوي خلاعة وفكاهة فيحتفل بهم أضرابهم من الناس ومن لا ذوق لهم في الهوى.

وغير خفي أن مثل هذا الغرض لا يتعلق به قصد العقلاء، ولا تتوجه إليه همة الفضلاء، سيما في هذا العصر الذي لا يغني فيه القول عن العمل، ولا تقبل أبناؤه شنشنة اللسان ما لم يؤيدها الأثر في العيان ولا ينظرون للمرء إلا من كوى آثاره ولا

يستطلعون حقيقته إلا من مرآة أعماله وإنما يتعلق قصد العاقل بالمحمدة الحقة التي يذكرها الشاكرون ويوجهون هممهم إلى إظهار المأثرة النافعة التي يشكرهم عليها الذاكرون.

فإلى متى يتباكى أولئك القوم على الوطن، ويقيمون المآتم الكاذبة على نضوب مئة وفقدان بهائه؟ وإلى متى ينعون حاله ويصفون اعتلاله؟ ومتى يطرحون وساوس الأهام التي حسبوها معارف سامية وسموها أفكاراً عالية، ومتى يعدلون إلى سبيل الأعمال فيفرغوا فيها الوسع كما أفرغوا في الأقوال وينيطوا إظهار الفضل بالآثار، فإنها تنطق بأحسن مما ينطقون وتمثل تمثالهم في الأذهان بأعظم مما يمثلون، فما الأقوال إلا أعراض تظهر ثم لا تلبث أن تختفي، وقليل أن تذعن بصدقها العقول، وما الآثار إلا أمور ثابتة لا يسترها تقادم العهد ولا مرور الدهور ويموت المرء وتبقى هي شاهدة بفضله، دالة على مقامه في الوجود يعترفها كل من رآها ولا يقوى على إنكارها المكابرون.

وفي اليقين إنهم إذا وجهوا هممهم إلى الأعمال يحرزون فيها قصب السبق كما أحرزوه في الأقوال إذا اتبعوا في العمل سبيل الذين باشروا الأعمال الرفيعة ونجحوا فيها فتنور العالم بمعارفهم وتشرف الوجود بآثارهم، ولا يكونوا كالغراب أراد أن يقلد الحجل في مشيته فعجز، ثم نسي مشيته الأولى، فضل في سيره على هيئة غير مألوفة، هدانا الله إلى خير الأعمال وأرشدهم إلى ما فيه النجاح.

خطأ العقلاء[1]

إن كثيراً من ذوي القرائح الجيدة، إذا أكثروا من دراسة الفنون الأدبية، ومطالعة أخبار الأمم، وأحوالهم الحاضرة، تتولد في عقولهم أفكار جليلة، وتنبعث في نفوسهم همم رفيعة تندفع إلى قول الحق، وطلب الغاية التي ينبغي أن يكون العالم عليها، ولكونهم اكتسبوا هذه الأفكار، وحصلوا تلك الهمم من الكتب والأخبار، ومعاشرة أرباب المعارف، ونحو ذلك، تراهم يظنون أن وصول غيرهم إلى الحد الذي وصلوا إليه، وسير العالم بأسره أو الأمة التي هم فيها بتمامها على مقتضى ما علموه هو أمر سهل، مثل سهولة فهم العبارات عليهم، وقريب الوقوع مثل قرب الكتب من أيديهم، والألفاظ من أسماعهم فيطلبون من الناس طلباً حاثاً أن يكونوا على مشاربهم، ويرغبون أن يكون نظام الأمة وناموسها العام على طِبْق أفكارهم، وإن كانت الأمة عدة ملايين، وحضرات المفكرين أشخاصاً معدودين، ويظنون أن أفكارهم العالية إذا برزت من عقولهم إلى حيز الكتب والدفاتر، ووضعت أصولاً وقواعد لسير الأمة بتمامها، ينقلب بها حال الأمة من أسفل درك في الشقاء إلى أعلى درج في السعادة، وتتبدل العادات وتتحول الأخلاق، وليس بين غاية النقص والكمال إلا أن ينادى على الناس باتباع آرائهم.

1- الوقائع المصرية العدد 1079 في 4 إبريل سنة 1881 (5 جمادى الأولى سنة 1298هـ).

تلك ظنونهم التي تحدثهم بها معارفهم المكتسبة من الكتب والمطالعات، وإنهم وإن كانوا أصابوا طرفاً من الفضل، من جهة استقامة الفكر في حد ذاته، وارتفاع الهمة، وانبعاث الغيرة، لكنهم أخطأوا خطأ عظيماً، من حيث إنهم لم يقارنوا بين ما حصلوه وبين طبيعة الأمة التي يريدون إرشادها، ولم يختبروا قابلية الأذهان، واستعدادات الطباع للانقياد إلى نصائحهم، واقتفاء آثارها، ولو أنهم درسوا طبائع العالم، كما درسوا كتب العلم، ودققوا النظر في سطور أخلاقه وعاداته الحقيقية الواقعية، التي اقتضتها حالة وجوده، بل لو قارنوا بين الحوادث المسطرة في الكتب، وتبينوا كيفية انتقال الأمم من بداياتها إلى نهاياتها، لعلموا أن الأمم في أحوالها العمومية كالأشخاص في أحوالها الخصوصية، بل إن الأحوال العمومية هي عبارة عن مجموع الأحوال الخصوصية، وليست الأمة مثلاً إلا مجموع أفرادها، وليس حال الهيئة المركبة من تلك الأفراد إلا مجموع أحوال هاته الأفراد.

فعلى من يريد كمال أمة بتمامها أن يقيس ذلك بكمال كل فرد منها، ويسلك في تكميل العموم عين الطريق التي يسكلها لتكميل الواحد. هل يسهل على صاحب الفكر الرفيع أن يودع في عقل الطفل الرضيع أو الصبي- قبل رشده وقبل أن يتعلم شيئاً من مبادئ العلوم- تلك الأفكار العالية، التي نالها بالجد والاجتهاد، وكثرة المطالعات؟!.. كلا.. بل لو أراد أن يجعل شخصاً من الأشخاص على مثل فكره، احتاج إلى أن يبدأ بتعليمه القراءة والكتابة، ثم مبادئ الفنون السهلة التحصيل، ثم يتدرج به شيئاً فشيئاً، حتى ينتهي بعد سنين عديدة إلى بعض مطلوبه، وأن يراقب حركاته في أعماله، خوفاً من اختلاطه بفاسدي الأخلاق والأفكار، والمائلين إلى الكسالة والبطالة، أو ورود موارد الشهوات، ونحو ذلك من الملاحظات التي لابد منها، فإن اختل شيء من الترتيب في التعليم، بأن قدم الأصعب على الأسهل مثلاً، أو أهمل ملاحظة أعماله وأحواله، اختلت التربية، وذهبت الأتعاب سدى، واستحال صيرورة حال ذلك الشخص مماثلة لحالة مرشده.

ولو أنه أراد تحويل أفكار شخص واحد، وهو في سن الرجولية، هل يمكنه أن يبدلها بغيرها بمجرد إلقاء القول عليه؟!.. كلا.. إن الذي تمكن في العقل أزماناً، لا يفارقه إلا في أزمان، فلابد لصاحب الفكر أن يجتهد أولاً في إزالة الشبه التي تمسك بها ذلك الشخص في اعتقاداته، وذلك لا يكون في آن واحد، ولا بعبارة واحدة، ولكن بعبارات مختلفة

في التقريب، بعضها سهل المأخذ قريب المنال، والبعض أرقى منه، وبعضها خطابي[1]، والآخر برهاني[2]، وما شابه ذلك، فإن لم يتخذ تلك الوسائل في إرشاده، امتنع عليه مقصوده، بل ربما جره نصحه إلى الضرر بنفسه، تلك هي الحالة المشهودة التي لا ينكرها أحد، ثم إن نجاحه في تغيير فكر واحد مع كل هذا الاجتهاد موقوف على أن صاحب ذلك الفكر الفاسد لا يعاشر ولا يخالط في خلال تعلمه إلا مرشده، صاحب الفكر السليم، فإن كان يخالط غيره، ممن يؤيد فكره الأول، طال الزمن، وربما لم ينجح فيه الإرشاد، وأظن أن هذا يعترف به من مارس الأخلاق والعادات.

إن كان هذا حال شخص واحد، إذا أردنا إصلاح شأنه، في صغره وكبره، مع أنه يسهل ضبط أعماله وأحواله، والوقوف على كنه أوصافه ودرجات تقدمه في المقصود وتأخره فيه، فما ظنك بحال أمة من الأمم، تختلف عناصرها، وتتباين شعوبها؟! فمن الخطأ، بل من الجهالة، أن تُكلِّف الأمة بالسير على ما لا تعرف له حقيقة، أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية، كما أنه لا يليق أن يطلب من الشخص الواحد ما لا يعقله أو ما لا يجد إليه سبيلاً.

وإنما الحكمة أن تحفظ لها عوائدها الكلية المقررة في عقول أفرادها، ثم يطلب بعض تحسينات فيها لا تبعد منها بالمرة، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدريج، حتى لا يمضي زمن طويل إلا وقد انخلعوا عن عاداتهم وأفكارهم المنحطة إلى ما هو أرقى وأعلى، من حيث لا يشعرون، أما إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا إلى كنهه، أو كلفوا من العمل ما لم يعهدوه، أو خولوا من السلطة ما لم يعودوه، رأيتهم يتخبطون في السير، لخفاء المقصود عنهم، وضلال الرأي فيما لم يكن يمر على خواطرهم، فيمكن أن يخرجوا عن حالتهم الأولى، لكن إلى ما هو أتعس منها، بحكم الاستعداد القاضي عليهم بذلك.

مثلاً إننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية في أميركا، واعتدال أحكامها والحرية التامة في الانتخابات العمومية في رؤساء جمهورياتها، وأعضاء نوابها، ومجالسها، وما شاكل ذلك، ونعرف مقدار السعادة التي نالها الأهالي من تلك الحالة، ونعلم أن هذه

1- الكلام الخطابي، والمثالي، والشعري، هو الذي يثير حماس الجمهور واقتناعه، والمبني في ذات الوقت على العواطف والمشاعر دون العقل ومنطقه..

2- الكلام البرهاني، هو المعتمد على البرهان، وهو القياس المؤلف من اليقينيات، ومن المقدمات الصادقة.. والبرهان أداة الفلاسفة في البحث والاستخلاص.

السعادة إنما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين في مصالحهم بأنفسهم، لأنهم أرباب الانتخاب، وإنما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم في حفظ تلك المصالح والحقوق التي رأوها لأنفسهم، وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة الجليلة، لكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلاً، حال كونها على ما نعهد من الخشونة، فإنه لو فوض أمر المصالح إلى رأي الأهالي لرأيت كل شخص وحده له مصلحة خاصة لا يرى سواها، فلا يمكن الاتفاق على نظام عام، ولو طُلب منهم ان ينتخبوا مئة نائب مثلاً، لرأيت كل شخص ينتخب صاحباً له أو نسيباً أوقريباً، فربما ينتخبون آلافاً مؤلفة، ثم لا ينتهي الانتخاب إلى المرغوب أصلاً، لوقوف واحد عند انتخابه الأول، ولو وكل إليهم انتخاب رئيس للحكومة لانتخبت كل قبيلة رئيساً منها، ثم يقع الهرج بين الرؤساء، وهكذا حال الأمم التي تعودت على أن يكون زمامها بيد ملك أو أمير أو وزير يدير أعمالها بدون أن يكون لها دخل في رؤية مصالحها، لا يمكن أن يطلب منها الدخول في أعمالها العامة وإلا فسدت، فإذا أردنا إبلاغ الأفغان مثلاً إلى درجة أميركا، فلابد من قرون تبث فيها العلوم، وتهذب العقول، وتذلل الشهوات الخصوصية، وتوسع الأفكار الكلية، حتى ينشأ في البلاد ما يسمى بالرأي العمومي، فعند ذلك يحسن لها ما يحسن لأميركا.

ويا عجباً!! هل الشخص الذي توارث العوائد عن آبائه وأجداده، ومرن عليها من مهده إلى كهولته، وتعود تفويض مصلحته إلى إرادة غيره، يصح أن يطلب في زمان واحد خلع جميع ذلك؟! ويلقى إليه زمام مصلحته، وهو في جميع عمره لم يفكر فيها؟! إن هذا لخطأ ظاهر.

ولكون أرباب الأفكار منا يرومون أن تكون بلادنا، وهي هي، كبلاد أوروبا، وهي هي، لا ينجعون في مقاصدهم، ويضرون أنفسهم بذهاب أتعابهم أدراج الرياح، ويضرون البلاد بجعل المشروعات فيها على غير أساس صحيح، فلا يمر زمن قريب إلا وقد بطل المشروع، ورجع الأمر إلى أسوأ مما كان، فيفوت الزمان وهم على حالهم القديم، وكان لهم إمكان أن يكونوا على أحسن منه، فمن يريد خير البلاد فلا يسعى إلا في إتقان التربية، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه، إن كان طالبا حقاً، بدون إتعاب فكر ولا إجهاد نفس، وفي الكلام بقية أذكرها فيما بعد هذا العدد.

كلام في خطأ العقلاء[1]

تولى أمر هذه البلاد (المصرية) أناس في أزمنة مختلفة، تظاهر كل منهم بأنه يريد تقدمها ونقلها من حالة الهمجية- على ما يزعم - إلى حالة التمدن التي عليها أبناء الأمم المتمدنة، وجعلوا الوسيلة إلى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتمدنين، وأفكارهم وأطوارهم، إلى هذه البلاد، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية، وتشبهنا بهم في الأطوار، كاف في أن نكون مثلهم، وإن استلامنا لتلك العادات، وتلقينا لتلك الأفكار أمر غير عسير.

لم ينظروا في الأسباب والوسائل التي توصل بها أولئك الأمم إلى هذه الحال التي هم عليها، حتى يَعْتَدُّوا مثلها أو قريباً منها لترقي هذه البلاد، بل ظنوا أن هذه الغاية من الممكن أن تكون بداية، مع أن ما نرى عليه جيراننا من الممالك الغربية لم يصلوا إليه إلا بعد معاناة أتعاب، ومقاساة مشاق، وسفك دماء شريفة، وثل عروش ملك رفيعة، وكانوا في كل ذلك يقربون من المقصود تارة ويبعدون عنه أخرى، كما يرشدنا إليه تاريخهم، حتى بدلت الحوادث الدهرية طبائع الأهالي، وغيرت أخلاقهم، ونبهت الضرورات أفكارهم، وهذبت المخالطات الجهادية[2] والتجارية عقولهم.

1- الوقائع المصرية، العدد 1082 في 7 إبريل سنة 1881 (8 جمادى الأولى سنة 1292هـ).

2- الحربية والعسكرية.. والإشارة إلى الاختلاط مع الشرق زمن الحروب الصليبية، كما سيتضح بعد قليل.

إن بداية التقدم الأوروبي في الحقيقة كان في نفوس الأهالي وأفراد الرعايا، علمتهم الحروب الصليبية سير البر والبحر، وخالطوا فيها الأمم الشرقية أجيالاً، وطمحت أنظارهم لمغالبتهم، فدققوا في سبب قوة الشرقيين- التي كانت لهم إذ ذاك وبحثوا في أحوالهم، فرأوا لهم عادات جميلة، وفيما بينهم أفكار سامية، ورأوا في دوائر أعمالهم اتساعاً، وأيدي الصناعة والاكتساب مطلقة الحرية، ولذلك كان الغنى والعز مستوكراً[1] أقطارهم، فأخذ أهالي أوروبا عند ذلك تقليدهم، لكن لا في البهارج والزخارف، بل في أسبابها، والموصلات إليها، وهي توسيع نطاق الصناعة والتجارة ونحوهما من وجوه الكسب، فكان ذلك أساساً للعمل، وَقَرَ في النفوس، وثبت في العقول، وبنوا عليه ما شاءوا، ولو تأملنا تاريخ سير التقدم الأوروبي لرأينا أسباب التقدم يجمعها سبب واحد: وهو إحساس نفوس الأهالي بآلام صعبة الاحتمال، من ظل الأشراف (النبلاء)، وغدر الملوك، وضيق وجوه الاكتساب، ونفرة دينية على المسلمين الذين استولوا على حرمهم المقدس، وهذا الإحساس هو الذي دعا الأنفس الكثيرة العدد إلى الخروج من هذه الآلام، فطلبوا لذلك أسباباً متنوعة، أقواها التعاضد والتعاون على ترويج وسائل الكسب وافتتاح أبواب الرزق، فكانت تعقد لذلك المحالفات والمعاهدات، وتتألف له الجمعيات، فكان جرثومة تقدمهم أمراً منبثاً في غالب الأفراد، ومحرزاً في أغلب العقول، وهو نشاط الأهالي في اجتلاب الثروة، وطلبهم لحرية العمل، لينالوها، ورفضهم لتلك التقيدات التي كانت تمنعهم من طلب حقوقهم الطبيعية، ثم تدرجوا فيه، ينتقلون من حال إلى حال، والأصل ثابت لا يتغير، حتى عم التغير جميع العوائد والمشارب والقوانين، ولم يكن ذلك كله إلا من حرص الأهالي أنفسهم على الخروج من الآلام التي كانوا يشعرون بها في كل لحظة من حياتهم، ويتوارث هذا الشعور وذلك الحرص أبناؤهم من بعدهم.

أما عقلاؤنا فقد وجهوا نظرهم إلى حالة التمدن الحاضرة، والأهالي على غير علم منها بأنفسهم، فاستلفتهم العقلاء إليها، لكن لا بتحريك غيرتهم إلى العمل اختياراً، أو إلجائهم إليه اضطراراً، وتسهيل الطرق لهم حتى يسير من جميع عناصر البلاد وطبقاتها أشخاص مختلفون في الأفكار والأحوال إلى تلك البلاد المتدمنة، ويشهدوا عاداتها وأحوالها، ويهتم العقلاء منهم بالبحث عن أسباب السعادة، وموجبات

1- أي مستقراً في بلادهم استقرار الطائر في وكره وعشه.

الشقاء، اهتمام المضطر الذي يطلب خلاص نفسه من هلاك يتوقعه، بل جلبوا إليهم كثيراً من أبناء تلك البلاد، تظهر عليهم الرفاهية، وتُرى عليهم آثار النعمة، يتكلمون بما لا يُفْهَم، ويتفكرون فيما لا يُعقل، فشادوا بيننا أبنية، وزينوها بما لم نكن نعهده من أنواع الزينة، وجلبوا إلينا من مصنوعاتهم ما راق منظره، وطاب مخبره، لكننا لم نشهد مصنعه، ولم ندر منبعه ورأيناهم يتزينون بهذه اللطائف التي تُذهب الحزن، وتشرح الخواطر، ويتنافسون فيها، فأعجبتنا حالهم هذه، وقال لنا العقلاء كونوا مثلهم، وألحقوا بهم في هذه السعادة، ثم صاروا أئمة لنا في العمل، فأخذنا نتشبه بهم، لكن فيما رأيناه، وهو الزينة والبهرجة، غير باحثين عن كون ذلك هو الذي يلحقنا بهم في الحقيقة أم لا، ومن ذلك ترى أفكار الغالب منا دائماً، عندما يجد فرصة الاقتدار، موجهة إلى تشييد الأبنية، وتجويد وضعها، واتقان ترتيبها، وتزيين بواطنها وظواهرها، والتوسع في لوازم المآكل والمشارب وآلاتها وأوانيها، والتفنن فيها، وجلب ما هو أغلى ثمناً، وأدخل في النظر، وأجلب للأنس، والتأنق في الملابس، ومحاذاة الأوروبيين فيها، ومحاولة أن تكون على النمط الأعلى عندهم، وعلى هذا النحو تفننا في أنواع المفروشات، وتأنقنا في اقتنائها من أنواع مختلفة، مما غلا ثمنه، وارتفعت عن الطاقة قيمه، وتنافسنا في ذلك كتنافس أسلافنا في افتتاح البلاد وتملك الحصون، وبالجملة فقد سلكنا مسالك المتمدنين في ثمرات تمدنهم، التي جعلوها من زوائدهم، فأسرفنا في الانفاق، وصار الناظر لملابسنا ومساكننا، والذائق لمطاعمنا ومشاربنا، يشهد بأننا في ذلك بحمد الله متمدنون، فقد اشتركنا معهم في ثمرات التمدن، أي ما ينتهي إليه حال التمدن من طلبه للتمتع باللذائذ، وركونه لترويح النفس وتخفيف أتعابها.

لكن من تأمل حقيقة الأمر، علم أن مثلنا في ذلك كمثل الدجاجة، رأت أن الأوزة تبيض بيضاً كبيراً، فطلبت أن تبيض مثلها، فأجهدت نفسها في أن يكون ذلك، غير عارفة أن ذلك لا يكون إلا باستعداد، أي بأن تكون أوزة، فحبست نفسها، واستعملت قوتها الدافعة حتى انشق منها ما انشق، وتمزق منها ما تمزق، فإن إفراطنا في تقليد الأوروبيين، ومجاراتهم في عاداتهم التي نظنها تفوق عاداتنا البسيطة، فعل في نفوس غالب الأغنياء منا فعلاً غريباً، صرف نظرهم إلى اللذائذ، واستكمال لوازم الترف والنعيم، وأحدث في نفوسهم غفلة عما يحفظ ذلك عليهم بل يوجب ازدياده لديهم، وهو الوقوف على الطريق المستقيم المَوَصِّل إلى اكتساب المجد الحقيقي والشرف الذاتي، الذي يتبعه الغنى والثروة والراحة المستتبعة للذة الحقيقية والنعيم الباقي في

الحياة وبعدها، ومن هذه الجهة - جهة الغفلة عن روح الثروة وحمايتها، وهو التمدن الحقيقي، أعني الإحساس بوجوه اللذائذ والآلام، والتنشط في طلب وجوه الكسب المتنوعة، وطلب الأمنة على تلك الوجوه، ومراعاة الحقوق والواجبات الطبيعية والشرعية- فارقوا الأمم المتمدنة، فصح أن يطلق عليهم أنهم في غاية التمدن، مع أنهم إما في بدايته، وإما قبلها بكثير، وحق لهم ذلك فإنهم رأوا أبواب اللذات مفتحة قبل أن يجدوا عقلاً يُقدر لهم ما يلزم وما لا يلزم.

كل ذلك نشأ من جلب تلك العوائد الترفيهية إلى بلادنا، وطلب التحلي بها دون أن نحوز ما يوصلنا إليها من أنفسنا، وليتنا قبل أن نشيد بيوتنا بالارتفاع الشاهق والترتيب المحكم ونزينها بأنواع النقوش والفرش والأثاث، أبقيناها على بساطتها، وشيدنا في عقولنا الهمم الرفيعة، والحمية التي لا تمتد إليها الأيدي، وأحكمنا طرق سيرنا في حفظ حقوقنا، ورتبنا في مداركنا جميع الوسائل والمعدات التي تحفظ علينا ما وجدنا، وتجذب إلينا ما فقدنا، وزينا نفوسنا بالفضائل الإنسانية والشرعية، من رحمة بالضعفاء، ورفق بالملهوفين، وغيرة على البلاد، وأنفة عن الصَّغار.

لعمر الله لو قدمنا هذه الزينة الجوهرية على ذلك الرونق الصُّوري لكان العالم بأسره ينظر إلينا نظر الراهب الخائف، أو يرمقنا بلحظ المعظم المبجل، وكانت معيشتنا البسيطة أوقع في نفسه من معيشته الرفيعة، وكان ذلك سهلاً لو أن الزاعمين فينا حب الترقي والتقدم ساروا بنا من البدايات، وحجبونا عن النهايات حتى لا نراها إلا من أنفسنا، فنطلبها، لا لأنها أعجبت النظر ولكن لأنها بِنْتُ الفِكْر ونتيجته، وكانوا يعلموننا محاذاة المتمدنين في أصول أعمالهم، لا في زوائدها، فكنا بذلك نصل إلى ما وصلوا إليه في زمن أقل بكثير من الزمن الذي نالوا فيه ما نالوا، لكن فات الوقت ونحن الآن فيه، فعلينا بالعمل غير مقتصرين على مجرد الأمل.



كلام في خطأ العقلاء[1]

لسنا ننكر أن بلادنا كانت في الأزمات السابقة تحت تصرف أقوام خشنين، لا يعلمون للخلقة غاية إلا وجودهم الشريف، وكانوا يعدون أفراد الأهالي أنعاماً خُلقت لهم يستعملونها كيفما يريدون - (كما كان ذلك شأن سائر الأمم غربية وشرقية)- فأرغموا أنف الطبيعة، ومحوا أنوار الإلهام الفطري الذي وضعه الله في نفوس عباده لفهم منافعهم ومضارهم، حيث وقفوا سداً حصيناً بين كل شخص ومنافعه، فاستأثروا بجميع ثمرات الأعمال، فلا يعمل العامل وله أمل بأن يجني ثمرة عمله، فإنه عندما تبدو الثمرة يسرع حاكمه إلى قطفها، وكانت حياته معقودة بغضب ذاك الحاكم ورضاه، فإن رضي عنه فهو في أمن عليها، وإن غضب عليه فهو - إن عاش - كمريض بلغ المرض غايته، ينتظر الموت في كل لحظة، فيكون في حالة تسليم مطلق، خائف على حياته مستسلم لقضاء حاكمه، وبالجملة لم يكن لأحد من الأهالي حركة اختيارية، ناشئة عن فكره الخاص به في تحصيل منفعة أو درء مضرة، بل كانت أعماله تابعة لإرادة سيده الحاكم، وكان يعتقد أنه وما ملكت يداه حِلّ للآمر عليه، وليس لتصرف ذلك الآمر حد يجب أن ينتهي إليه، وهذه حالة يصعد بها تاريخ هذه البلاد أجيالاً

1- الوقائع المصرية. العدد 1092 في 19 إبريل سنة 1881م (20 جمادى الأولى سنة 1298هـ).

كثيرة، إذا استرسلنا في طلب مبدئها قد نصل إليه وقد لا نصل، وبذلك الاسترقاق الظاهري والباطني فنيت الإرادة ومات الاختيار وطفئ نور الفكر بالمرة.

وكان من جملة التقييدات العنيفة التي وضعها أولئك المتسلطون: الحَجْر على أهالي المدن وغيرها في الأعمال والأقوال الشخصية، حتى كانوا من شدة التضييق يستعملون طريقة يقال لها «الكبسة» وهو أن يهجم رجال الضابطة على بعض الأماكن ليلاً، ليقبضوا على من يظن بهم الاجتماع على فسق، كفحش بالنساء، أو شرب للمسكرات وما شاكل هذا، فإن وجدوا شيئاً من ذلك ساقوا من يجدونه إلى حيث يستوفي عقاباً أليماً، وكذلك وضعوا في الأفواه لجاماً من الرهبة، فلا يكاد ينطق الناطق بكلمة في مطلب علمي، أو يجادل في حال شخص، إلا ويُرْمَى بكفر وزندقة، أو طَعْنٍ في حاكم، وله عند ذلك الويل الذي لا مخلص منه، كل ذلك سمعنا بعضه بالنقل ورأينا بعضه الآخر بالعيان.

فتلك كانت حالة تعيسة، يجب على عقلائنا أن ينتحلوا كل وسيلة لتخليص رقاب العباد منها، فرزق الله هذه البلاد بأناس خالطوا الأمم المتمدنة، وطالعوا أحوالها، ورأوا ما عليه أهلوها من إطلاق الإرادة وحرية الاختيار، فطلبوا لبلادنا أن تكون في أحوال أهاليها الشخصية على مثال سكان تلك البلاد المتمدنة، لكنهم أول ما بدأوا به أن أباحوا- ما أقبحها من إباحة- لكل شخص أن يعمل فيما يخص نفسه بإرادته، ويتكلم فيما هو مقصور على ذاته بمقتضى فكره، وشرطوا في ذلك شرطاً- ما أنفسه من شرط- وهو أن تكون تلك الأعمال والأقوال غير متعلقة بارتباطاته مع حاكمه، فإن كانت كذلك فدونها ضرب الرقاب، أو سَكَن الحُبُوس، أو الجلاء عن الأوطان، وسموا تلك الإباحة حرية، ونادوا بها على الألسنة الظالمة، فكان حاصل تلك الحرية أن لا جُناح على من ارتكب أي جريمة، وتطبع بأي خلق، حسناً كان أو سيئاً، وذهب إلى أي مذهب، صحيحاً كان أو فاسداً، وإنما عليه أن يكون تحت أمر الحاكم، ليس له حق في أن يمنع عنه مطلوباً، أو يستقضي منه مسلوباً أياً كان، فلم يجعلوا للسلطة حداً معيناً، وهو الذي نسميه بالقانون الذي يعرفه كل أحد فيقف عنده، بل أبقوها على ما كانت عليه، وجعلوا تلك الحرية غطاء على هذا الاستعباد، فهم في الحقيقة لم يقلدوا الأمم المتمدنة في إطلاق الإرادة من جهة الارتباطات العمومية الثابتة، فهذا خطأ من وَجْهٍ إنْ كان لهم مقصد إصلاح، وظُلْمٌ إنْ كانوا متعمدين هذا التقييد، ثم إنهم قلدوها في الأحوال الجزئية الشخصية، مع علمهم أن البلاد غير معتادة على مثل

هذه الحرية فيها، فلذلك اندفعت الناس إلى انتهاب الشهوات، وهتكوا حرمة الوقار، وتهالكوا على شرب المسكرات في بلادنا الحارة إلى الحد الذي لا يبلغه الأوروبيون في بلادهم الباردة، وكثرت لذلك الحانات، ومخازن الشراب المهلك للعقول والأبدان، ثم تولعوا بما يتبع السكر من اللهو واللعب، وتنافسوا في الحظوة عند النساء الباغيات، واتسع الأمر في ذلك حتى صارت المداعبة والملاعبة بين النساء والرجال في الطرق والشوارع، وتعدى ذلك المرض المعدي إلى الحرائر، فذهب الكثير منهم إلى حيث يبتغين، وافتضحت بذلك بيوت شريفة، وكلما طَلَبْت لذلك منعاً أو رُمْتَ له دفعاً قال المولع: هذه حرية!! فضاع شأن الآداب، وانحطت قيمة الشرف والوقار، حيث أصبح أبناء الأغنياء وذوي المقامات يتسابقون إلى التهور في هذه الأحوال الرديئة، ويدعون إليها مَنْ دونهم ومَنْ فوقهم - إلا قليلاً- ويصرفون فيها ما لا يُقَدَّر من النقود - (وسأجعل لذلك موضوعاً خاصاً)- وكاد فساد الأخلاق يسري إلى كثير من طبقات الأهالي - هذه نتائج ذلك العمل.

وأما نتائج حرية الفكر- التي يزعمونها - فكانت خاصة بالاعتقادات والمشارب الدينية، فأخذ كثير من الناس يجهر بين العامة بألفاظ تناقض دينه الذي ولد فيه، فإن قيل له خَفِّض من صوتك، وأجمل في قولك، فما كل الناس يرضاه. قال: إننا في زمان الحرية. على أن أفكاره التي يذهب إليها في مخالفة دينه ليست بأفكار مُرَتَّبة مبنية على مبادئ، ربما يقال إنه اتخذها مشرباً، بل ألفاظ حفظها من معاشريه، لو سئل عن معناها أو طلب منه: أي وهم ساقه إليها؟ لعجز عن التعبير، والتجأ إلى التهوس، ورمى من يخاطبه بالجهل والخشونة، حيث لم يوافقه على مشربه الفاسد، ثم يتخذ هذه الخزعبلات الاعتقادية، التي يظنها تنوراً وتبصراً، ذريعة لاستباحة القبائح واستحلال المحظورات، ولقد رأيتُ شخصاً ينكر ألوهية الخالق - والعياذ بالله- ثم يسأل عن حكمة المعراج؟! ومنهم من ينكر النبوات ويعتقد بالشياطين؟ وما أشبه ذلك، فهؤلاء من الجهل بمكان لا يعلوهم فيه حيوان فضلاً عن إنسان!!.

فهذه الحرية البتراء، التي رمانا بها عقلاؤنا، لم تدع لها أثراً يُحمد، وإن كان الأوروبيون يحرصون عليها، فإن استعداد بلادنا لم يكن ملائماً لمثل هذا الإطلاق، الذي هو في الحقيقة عين الرق والاستعباد، فإن الجاهل الذي لم يتعود على تصريف إرادته وإعمال اختياره، إذا أطلق له العمل، وقع في أشد من الرق وأضر من العبودية. نعم، إنه عتق من أسر الضابطة وغل الجزاء، ولكن شهواته الخبيثة تبيعه بأبخس الأثمان إلى

الإسراف والبطالة والكسل وجميع أنواع الشرور، وتودعه سجن الفقر وتغله بطوق الذل والعار، ويا ليته بقي تحت سيادة القانون، يسوسه حتى في أعماله الشخصية، «فالكبسة» على ما كان فيها من الخطر على الأنفس والأموال، وشناعة الصورة، لو أحسن فيها القصد لكانت أولى وأفضل، إلى زمن تتقدم فيه التربية، فيكون لكل شخص زاجر من نفسه، فترتفع «الكبسة» بذاتها، ويذهب الناس أحراراً بطبعهم، وما كان ذلك بعسير ولا محتاج إلى زمن طويل، وما ضرنا إلا التقليد على غير تبصر بحال البلاد واستعدادها.

فتلك الحرية، التي سموها إطلاق الفكر، قد عتقت صاحبها من قيد العقل، وأسلمته إلى الجهل الأعمى، فهو يتصرف به كيف ما يقتضي من المضرات، ولو أنه بقي تحت سيادة العقل، يسوسه المهذبون، ويقوده المتبصرون، حتى يعلم من أين تؤتى الأفكار، وبأي الوسائل يوفى العقل حظوظه الحقيقية، لكان ذلك خير وأبقى، ولم يكن يحتاج إلا لتخفيف يسير في شناعات المتعصبين، وتعيين دائرة منتظمة يُرَدَّد الكلام بين محيطها إلى زمن معين، حتى تستقيم العقول، فتضرب لنفسها حداً تقف عنده، ولكننا طلبنا أن نكون على مثال الأوروبيين في عوائدهم، حتى المُضِرَّة بأخلاقنا وأعمالنا وأفكارنا.

ويا ليت العقلاء منا في الزمن السابق[1] اقتدوا بالبلاد المتمدنة في الأزمان السابقة، عند إرادتهم تأييد الاستقلال حقيقة، حيث بدأوا بالمجالس البلدية، فكان يمكنهم أن يصنعوا لأهل البلاد قانوناً بسيطاً ينطبق على عوائدهم وأحوالهم، ويقرب فهمه من إدراكاتهم، ثم يفوض إلى أهل كل بلد أن ينتخب منه عدداً معيناً ليقوم بالفصل بينهم على مقتضى هذا القانون، ثم يصنعوا مثل ذلك في المدن على حسبها، ويذهب أشخاص من العارفين إلى القرى والمدن ليُفَهِّمُوا أولئك مواد القانون السهل البسيط، ويدربوهم على كيفية العمل به، ثم لا يزالوا على المراقبة أزماناً، فلا تمضي مدة حتى يكون جميع الأهالي عالمين بما يجب عليهم، فتنموا فيهم القوة، وتحيا فيهم روح الاختيار، كما كانت عليه الجمعيات ببلاد «إيطاليا» و«فرنسا» وغيرهما في مبدأ تمدنها، ثم يتدرجوا في القوانين إلى أرقى مما وضعوا أولاً، مع تفهيمه وتعليمه لجمهور الأهالي، ليعلموه فيقفوا عند حده.

1- الزمن المعني بالحديث في هذا المقال هو عهد الخديوي إسماعيل بما أنجز فيه وأقيم من مؤسسات دستورية شورية وغيرها من المستحدثات.

وكان في ذلك غِنْية عن القوانين الضخمة التي لا يفهمها إلا الراسخون في العلم، وهي محفوظة بين دفات الكتب وصدور بعض من النبهاء، لكن الأهالي أنفسهم الذين قد وضعت هذه القوانين لهم غير عالمين بها، فكيف يُطْلب منهم أن يعملوا بمقتضاها؟! إن هذا لشيء عجاب، غير أن العقلاء منا يقولون: لابد أن نكون مماثلين لأوروبا في القوانين والعادات، رغماً عن الحق الذي يقضي علينا بأن نكون خاضعين لأحكام بُقْعَتنا، وما تقتضيه طبيعة موقعنا الذي نشأنا فيه، ولن يكون ذلك أبداً.

وإننا نخشى لو تمادينا في هذا التقليد الأعمى، واستمر بنا الأخذ بالنهايات الزائدة قبل البدايات الضرورية الواجبة، أن تموت فينا أخلاقنا وعاداتنا، وأن يكون انتقالنا عنها - لو انتقلنا- على وجه تقليدي أيضاً، فلا يفيد. لكن الوقت لم يفت بعد، فعلى من يريد بنا خيراً أن يذهب بنا طريقاً قويماً، ولا أراه إلا نشر القوانين- (وإن كانت طويلة صعبة المنال في وقتنا هذا وما لا يدركه كله لا يترك كله)- إنما لا يكتفي بنشرها على لسان «الجرائد»، فإن قارئيها قليل، ولا بإرسال «المنشورات» إلى «عُمَد» البلاد، فإن كثيراً منهم قلما يفهم إذا قرأ، ولكن لابد من تشكيل جمعيات في القرى والمدن لتفاهم «القوانين» و«اللوائح» و«المنشورات»، وإلا ضاعت الحقوق، وكثرت المشاكل، وصعب كبح صغار المأمورين عن الإجراءات المضرة بالحكومة والأهالي معاً، ثم وضع حدود قويمة للأعمال الشخصية والأخلاق والتصرفات، فإن إصلاح الأخلاق والأفكار والأعمال من أهم واجبات البلاد، وبدونه لا يمكن إصلاح شيء من أمورها، وليس بجائز أن يجعل في درجة أقل من درجة قوانين حفظ الضبط والربط.

ومركز النظر في جميع ذلك نبهاء البلاد، وذوو الشأن فيها، فعليهم إن كانوا صادقين في الوطنية أن يبذلوا الجهد في طلب ذلك، والقيام بما يلزم، وإلا فإنهم مقلدون فقط، والله أعلم، وفي الكلام بقية تأتي.



اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم[1]

(عدنا إلى الكلام في القانون حسبما وعدنا)

إن المبدع الأول جل شأنه، أودع في الإنسان قوتين: عملية، ونظرية، ليتوصل بهما إلى كماله المخصوص به، وربط إحداهما بالأخرى، فجعل كمال الأولى متوقفاً على كمال الثانية، فصار الإنسان مفطوراً على طلب النظريات، والوقوف على الحقائق، قبل أن يباشر عملاً ما، فإن العمل لا يُقْصد إلا إذا كان له من النتائج ما يبعث على مباشرته، وليس كل عمل ينتج الفائدة المعتد بها، بل لابد أن يكون على نهج مخصوص، ولا جَرَم أنَّ تصوُّر النتيجة، ومعرفة أساليب العمل، مما يناط بقوة النظر، فإذا كملت، جاء العمل على أحسن الوجوه، وكانت الفائدة أعظم، والغاية أكمل.

ومن هذا صار كل إنسان حريصاً على استكمال النظريات، أولاً وبالذات، ليهتدي بها إلى مناهج أعماله، يقارفها للحصول على كمال حياته، ويميز النتائج، على اختلاف درجاتها في النفع، ليضع بإزاء كل واحدة منها عملاً مخصوصاً، مرتباً على وجه معلوم، أقرب فائدة، وأسهل تناولاً، وأحكم وضعاً.

فعلوم الإنسان هي عبارة عن الحدود التي بها الفوائد النافعة، يضبط بها طرق الأعمال الموصلة إلى تلك الفوائد، حتى لا يخبط في سيره، ولا يخلط عليه النافع والضار، فيقع في الشقاء، وتنتابه أيدي البلاء.

1- الوقائع المصرية العدد 1142 في 19 يونيو سنة 1881م 22 رجب سنة 1298هـ .

وحيث أن أحوال كل أمة تابعة لمعلوماتها، على نسبة بينهما كنسبة العلة والمعلول، فهي إنما تتخذ لأعمالها حدوداً، وتختار لأوضاعها قوانين، بحسب قوتها في النظر، ورتبتها في الفكر، بحيث لا تخرج وقتاً من الأوقات عما تسنه سجيتها من التقاليد والأخلاق، إلا إذا أتاحت لها الفرص الارتقاء إلى درجة أعلى في النظر وأرقى في الفكر.

ولما كانت القوانين مَنَاط ضبط الأعمال، لتكون منتجة لجلال الفوائد، وهي ثمرة الأعمال النظرية، وخلاصة الأبحاث الفكرية، صارت قوانين كل أمة على نسبة درجتها في العرفان، واختلفت القوانين باختلاف الأمم في الجهالة والعلم.

فلا يجوز حينئذ وضع قانون طائفة من الناس لطائفة أخرى تباينها في درجة العرفان، وتزيد عليها فيه، لأنه لا يلائم حالة أفكارها، ولا ينطبق على عوائدها وأخلاقها، وإلا اختل نظامها، والتبس عليها سبيل الرشد، وانسد دونها طريق الفهم، وحسبت الصحيح فاسداً، والصواب خطأ، وحرفت الأوضاع، وبدلت وغيرت، فيقلب عليها دواء غيرها داء، وذلك لقصر نظرها، وعدم درايتها بوجوه تلك القوانين، وما هي الداعية لها، والحاجة إليها، فإن الحاجة هي الأستاذ المرشد، والمعلم الأول، متى علمها الإنسان حق العلم صار حريصاً عليها، مقيداً بها، فلا يخالف ما دعت إليه، وقضت به، وإذا كان وضع القوانين بين قوم داعيته حاجتهم إليها، فلا تسمح لهم ظروف الأحوال بمخالفتها، أما من لم تَدْعُهُم الحاجة إليها فلا يرونها من الضروريات، فلا لوم عليهم إذا نبذوها، ويكون تكليفهم بها من قبيل التكليف بالمحال، بل الأجدر بهم أن يعلموا أولاً: ما هي الحاجة، ليستووا مع غيرهم في العالمية، ويتحدوا معهم في ما يترتب عليها.

وقد جرت عادة المشرعين في كل زمان، أن يراعوا في وضع القوانين درجة عقول الذين يراد وضعها لهم، حتى لا تكون مبهمة عليهم، فلا يتيسر لهم فهمها، ولا معرفة الغرض منها، وأن يلاحظوا العوائد والأخلاق ملاحظة تامة، فلا يخرجون في تأسيس القوانين عما تقتضيه من الشدة والتخفيف، فرب طائفة من الناس ينفع فيهم الزجر الخفيف، ويردعهم الوعيد بالجزاء الهين، إذا كانت طباعهم سهلة الانقياد، ونفوسهم شريفة، وحواسهم سريعة التأثر، فهؤلاء لا يسن لهم من القوانين إلا ما كان منطبقاً على أحوالهم، فلا يكلفون بالقوانين الصارمة، لأنها تضرُّ بهم، شأن من يتجاوز في استعمال الدواء الحد المخصوص.

مثلاً إذا فرض أن واحداً ممن وصفناهم فعل ما يستوجب العقاب، وكان السجن

بالنسبة إليه أمراً يؤثر في طبيعته، ويؤلم نفسه على ما بها من العزة ولطف الحاسة ألماً شديداً، ويشق على نفوس عشيرته وأهل وطنه أن يقال فلان سجن لجناية كذا، بحيث يكون وقع ذلك لواحد منهم من أكبر الزواجر عن اقتراف الذنب الذي وقع منه، فيكون الحكم على هذا المجرم حينئذ بما هو أعظم من ذلك، كالنفي والطرد والأعمال الممتهنة الشاقة ظلماً بيناً، لأن ذلك ربما يفضي به إلى الموت العاجل، ويؤثر في نفوس عشيرته وبني جلدته انقباضاً مستمراً، وحقداً أبدياً، لعلمهم بخطأ الحكم، وليس بعد ذلك إلا أن تتقد نيران الفتن، وتلتهب حمية الغضب بين هؤلاء الناس، وتكون عاقبتهم شراً، أو تخمد النفوس، وتذل الطباع، وتنعدم الشهامة من الأفراد، وبئست العاقبة هذه.

وربّ أمة فطرت أفرادها على الغلظة، ومجافاة الرقة، وكانت بواطنهم منطوية على الخسة والسفالة، ونفوسهم بعيدة عن خصال الشرف، فهؤلاء لا يردعهم عن غيهم، ولا يصدهم عن موارد بهتانهم إلا القوانين الصارمة، المؤسسة على الجزاءات الشديدة، فمن الخطأ البين أن يعامل مذنبهم بالسجن مثلاً إذا كانت نفسه تستخف ما هو أشد منه عقاباً، فإن الغرض من وضع القوانين إنما هو مجانبة ما يخل النظام، ويبدد هيئة الاجتماع، ويضر بالمصالح الشخصية، والمنافع العمومية، فإذا لم تكن مؤدية لهذا الغرض فليست إلا مجرد تكاليف ألقيت على كواهل الناس، بل لا تعد إلا توسيعاً لدائرة المفاسد، وإكثاراً للمظالم.

ولنا شاهد على ما ذكرناه حالة بلادنا من قبل، فقد مر على أهلها زمن كانوا فيه همجاً لا يعرفون صالح نفوسهم، لتمكن الجهل منها وقتئذ، فكانوا لا يعتدون بالزراعة، مع توافر أسبابها، وصلاحية الأراضي لها، وكان الملاك لا يعرفون قيمة ما يمتلكونه منها، فيود الواحد منهم أن لو انتقلت أملاكه لشخص آخر حتى لا يكلف بأداء ما فرضته عليه الحكومة[1] من المطالب، ولا يقيم في بلده مدة تناله فيها أيدي الحكام، فكان أهالي البلاد يهاجرون منها إلى بلاد أخرى، خوفاً على نفوسهم من الزراعة والأخذ بوسائل الغنى والثروة، فاضطرت الحكومة وقتئذ أن تلزم الأهالي امتلاك الأراضي وزراعتها، ورتبت على المخالفين قوانين صارمة، تشتمل على مواد العقاب الشديد، فإذا جاء الوقت الذي تطالب فيه الحكومة بالمطاليب الأميرية

1- الإشارة إلى التجربة الزراعية التي قام بها محمد علي إبان فترة حكمه البلاد.

امتلأت السجون من بقايا الذين هاجروا من البلاد، وراج سوق الكرابيج، فكنت ترى كافة الأهالي ما بين فار من بلده، ومودع في السجن، وموجع بالضرب، وكان لخراب البلاد وعمارها أوقات معينة في السنة لا تتعداها، واستمرت على هذه الحالة السيئة أمداً طويلاً، إلى أن توطدت نفوسهم على العمل، وتمهدت لهم طرق الزراعة، ودخلت في دور جديد بما أتيح لها من المعدات التي سهلت طرقها، وثبتت الأهالي في البلاد، وأخذوا خطة واحدة في فلاحة أراضيهم، غير مبالين بمطاليب الحكومة، لكونهم ابتدأوا يعلمون أهمية الزراعة، ويعظمونها، ويتنافسون في حاصلاتها، فتبدلت القوانين التي كانت تتخذها الحكومة لزجر الفلاح عن الفرار، وإهمال الزراعة، والتقاعد عن الأداء، نوعاً من التبدل، ثم تبادلتهم الأيدي الظالمة أمداً ليس بقصير، ولكنهم لم يزالوا ثابتين على أملاكهم، فسئموا سوء المعاملة، واشتاقت نفوسهم إلى قانون عادل ينتظم به أمر الأداء، فساقت لهم يد العناية الإلهية من لدن الحكومة التوفيقية من أسس لهم قانوناً عادلاً، في هذا الشأن، دخلت به مصر في عصر جديد، وارتفع من بين أهلها صوت الكرباج، وبُدِّل جزاء التأخير عن أداء المطاليب بما لا يحط من شرف الإنسان، ورتبت المصالح العامة على قوانين لا تخالف مشرب أهل البلاد، بوجه يغاير القوانين السالفة، وذلك مرتب على تغاير الحالتين، وتباين المشربين أولا وآخراً، فلو جعل جزاء التأخير في الزمن السابق هو انتزاع الأرض من يد مالكها لكان أحب شيء إليهم هو التأخير، ليستريحوا من كتابة اسمهم في دفتر الملاك، وكان هذا الجزاء ثواباً عندهم في الحقيقة لا عقاباً، لكنه الآن أصبح من أشد العقاب.

ولقد آن لحكومتنا أن تعطف عنان النظر إلى قوانين المجالس القضائية، لتجعلها مناسبة للحالة الراهنة، فتختار منها ما لا يصعب فهمه، ولا تحتمل عبارته معنيين أو جملة معان، ولا تكون مواده من قبيل القواعد العمومية التي تنطبق أحكامها على جملة من الجزاءات لكثير من الجنايات المتباينة، حتى لا تكون القوانين نفسها ذريعة لأرباب الأغراض الفاسدة، فيلعبون بالحقوق كما يشاؤون، مع أن من بأيديهم أزمة القوانين ليسوا في رتبة المشرعين الذين يستنبطون مما يحتمل خلاف الظاهر، أو من القواعد العمومية الحكم المنطبق على حقيقة الأمر الواقع.

على أن أرباب الحقوق منا ليسوا منزهين عن الشكوك والظنون الفاسدة، فربما أساؤوا الظن بمن يكون بريئاً عن الخطأ والخيانة، مع خفاء الحكم من نفس المواد القانونية وعدم انكشاف النص منها، وذلك يؤدي إلى حرصهم على استئناف التحقيق

أولاً وثانياً فيطول الأمر وتتعطل المصالح، وتزيد النفقات، وتشتد الضغائن، وتتسع أبواب المفاسد، مع كثرة الوقائع والمشاكل كما هو حاصل في بلادنا الآن، فيجب حينئذ أن تكون مواد القوانين نصوصها صريحة ظاهرة الأحكام، منطبقة على كافة الوقائع، مفصلة الأبواب، سهلة التراكيب.

أما القوانين التي كانت متناولة في بلادنا حتى اليوم، فإنها (مع كونها قاصرة، مجملة، غير بينة الأساليب) ليست مضبوطة، ولا معروفة عند الناس، بل بعضها يعرف «بالقانون الهمايوني»، وبعضها يسمى «باللوائح»، وبعضها يدعى «بتعليمات الحقانية»، والبعض يقال له «قرار الخصوصي»، والبعض الآخر «منشور الأحكام»، والبعض «الأمر العالي»، الصادر في تاريخ كذا، وهكذا مما لا يحصى عدده، ولا يمكن لأحد ما حصره، فكيف يعقل أن يكون هذا التشتيت قانوناً يقف العالم عند حدوده، على أنهم لو علموه لما تصوروه، لكونه غريباً عن أحوالهم، بعيداً عن مداركهم.

فمن الواجب إصلاح هذا الخلل البين الذي أضاع الحقوق، وأضر بالأمن، ومن اللازم الإسراع به، وعدم تفويت الوقت، وإضاعة الزمن في الأقوال التي لا طائل تحتها، ويلزم أن تكون القوانين مستوفاة جميع القيود والشروط، ولا يحال فيها على «المنشورات» ولا «اللوائح»، تسهيلاً لضبط الأحكام، وتطبيقاً لها على مقتضى الحال، وأن تكون منطبقة على حالة الأهالي، ودرجة إدراكهم، ليمكنهم دركها، والعمل بمقتضاها، كل على حسبه، وإلا كانت حبراً على ورق.

فقد تقرر في مدارك العلماء والسياسيين من سابق ولاحق، أن المشرعين وواضعي القوانين يضطرون دائما إلى مراعاة العوائد والأخلاق، ليتمكنوا من تأسيسها على وجه عادل نافع، بل إن أحوال الأمم بنفسها هي المشرع الحقيقي، والمرشد الحكيم النطاسي وأن القوة الحاكمة تابعة لقوة رعاياها، فلا تخطو الأولى خطوة إلا إذا كان لها من الثانية سائق إلى ما خطت إليه، نعم لا ننكر أن إعداد الوسائل والمعدات منوط بالقوة الحاكمة، فهي تُلزِم بها رعايها، كرهاً أو اختياراً، لكن على قدر طاقة المحكومين، فاختلاف هيئات الحكومات، وتبدل قوانينها، تابع لما تقضي به حقوق الوطنية، التي هي في الحقيقة حالة الرعية، فإن انتقال حكومة فرنسا مثلاً من الملكية المطلقة إلى المقيدة، ثم إلى الجمهورية الحرة، لم يكن بإرادة أولي الحل والعقد فقط، بل المساعد الأقوى حالة الأهالي، وارتفاع أفكارهم، وتنبيه إحساساتهم لطلب الرقي إلى أعلى مما هم عليه، فتغلبوا على جميع القوى الغربية التي كانت تحول بينهم

وبين الوصول إلى مطلوبهم، من معرفة الواجبات الحقيقية، على أنهم لم يصلوا إلى هذه الغاية الشريفة إلا بعد قطع العقبات التي هي دون الوصول إليها، إذ دون ذلك لا يمكن أن تنال الغاية ولا يدرك المطلوب.

وحيث كانت تلك الوسائل وهذه المعدات من مزالق الأفهام والعقول، وكانت معرفتها والحصول عليها بذاتها في غاية الصعوبة، فربما يقع في وهم طائفة من الناس أنهم تهيؤوا لأن ينتقلوا إلى خطة أرقى في المدنية والنظامات القانونية، وليس الأمر ما توهموه فيتقهقروا إلى الوراء، بأن يعمدوا إلى جعل التشريع حراً، والمشاركة في التأسيس مباحة، وليسوا آمنين من دسائس الأغراض، ولا متمكنين من الوسائل التي تهيئهم لهذا الأمر، فيفشوا فيهم داء الاختلاف، ويلحقهم دجل العناد، فلا يهتدون إلى الصواب ولا يبرمون رأياً، ولا يبتون حكماً، ويمضون الزمن في قيل وقال، فتفوتهم ثمرة الحزم، وتضيع مصالحهم، ويصدق فيهم المثل: «من عجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه»، وبالجملة فليست هيئة النظام المدني لأمة من الناس سوى صورة لمادة الملكات التي اكتسبتها أفرادها، من مألوفاتها وعوائدها التي نشأت عليها، سواء كانت ممدوحة أو مذمومة، وأن اختلاف قوانينها في معارج صعودها ومدارك هبوطها لا ينفك عن هذه الملكات، مهما تغيرت أصنافها، وتبدلت شؤونها، وهذا ما جعل عقلاء الناس يجتهدون أولاً في تغيير الملكات وتبديل الأخلاق عند ما يريدون أن يضعوا للهيئة الاجتماعية نظاماً محكماً، فيقدمون التربية الحقيقية على ما سواها، ليتسنى لهم أن يحصلوا على هذه الغاية، بل يجعلون في نفس القوانين النظامية فصولاً وأبواباً تضبط الأخلاق، وتحفظ الملكات الفاضلة، وتكون حداً تقف عنده النفوس في أعمالها، وتلتزمه الأشخاص في سيرها، حتى تنتقل الأعمال من حالة التكليف إلى حالة العادة والملكة، فتصبح الأخلاق فاضلة، والعادات حسنة وتسير الأمة في طريق الاستقامة إلى خير غاية.

السلطة للصفوة المستنيرة[1]

إن أول ما يجب أن يبدأ به: التربية والتعليم، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة مؤيدة بالعزيمة، وحمل الحكومة على العدل والإصلاح، ومنه تعويدها الأهالي على البحث في المصالح العامة واستشارتها إياهم في الأمر بمجالس خاصة تنشأ في المديريات والمحافظات، وليس من الحكمة أن تعطي الرعية ما لم تستعد له، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بماله قبل بلوغه سن الرشد، وكمال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد....

...... إن الأمة لوكانت مستعدة لمشاركة الحكومة في إدارة شؤونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى، فما يطالب به رؤساء العسكرية الآن غير مشروع لأنه ليس تصويراً لاستعداد الأمة ومطلبها، ويخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالاً أجنبياً يسجل على مسببه اللعنة إلى يوم القيامة.

1- كلمات الأستاذ الإمام هذه جاءت في حوار بينه وبن مجموعة من قادة الثورة العرابية إبان أحداثها الأولى، وكان قد جمعهم مجلس في منزل «طلبة باشا»- أحد رجالات الثورة- في عيد الفطر، وكان عرابي حاضراً يشارك في النقاش، وكان الأستاذ الإمام يعارض بكلماته هذه الديمقراطية وإعطاء حق اختيار الحكام وإدارة شؤون الدولة لعامة الناس. وعندما أشار الأستاذ الإمام إلى احتمالات حدوث احتلال أجنبي بسبب الشغب، واللعنة التي ستحل على المتسبب في ذلك قال عرابي: «أرجو أن لا أستحق هذه اللعنة، وليس الجند هو الذي يطلب مجلس النواب، ولكنه مؤيد لطلب أعيان البلاد ووجهائها».



...... إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتقييد سلطتها وإلزامها الشورى، والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا، إذا فشا فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام... إنه لم يعهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالحياة والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك، فكيف حصل في هذه المرة، ومن أهل هذا المجتمع؟

..... هل تغيرت سنة الله في الخلق، وانقلب سير المجتمع الإنساني؟! أم بلغت فيكم الفضيلة حداً لم يبلغ إليه أحد من العالمين حتى رضيتم واخترتم عن روية وبصيرة أن تشاركوا سائر أمتكم في جاهكم ومجدكم؟! وتساووا الصعاليك حباً بالعدالة والإنسانية؟! أم تسيرون إلى حيث لا تدرون، وتعملون بما لا تعلمون؟!

مصر والحبشة[1]

لم يكن للمخاصمات السياسية بين هاتين الحكومتين شأن ينظر إليه في الأزمان السالفة لانحصار الحبشيين في حدودهم مشتغلين بالحروب المنتشبة بين ملوك طوائفهم، لا يتصورون لهم عدواً خارجاً عن بسيط أرضهم، حتى خيل لأولي الأمر في عهد الحكومة السابقة أن يجعلوا لهذا الأمر مكاناً من تصرفهم، فعمدوا إلى محاورات أفضت إلى مناوشات سفكت فيها الدماء من الطرفين على ما هو معلوم عند أبناء بلادنا وغيرهم، فإن العهد قريب والأمر خطير، وصرف فيها من الأموال ما كانت البلاد أولى بادخاره لضروراتها الطارئة أو إنفاقه في مصالحها العامة. ثم انقضت تلك المناوشات بهذا الضرر، وتم أمرها على دغل في النفوس وحقد في القلوب تهب نيرانه كلما خطرت ذكرى الحوادث الماضية بين الحكومتين. وكثرت لذلك الإشاعات وتنوعت هواجس الخواطر حتى انقضت تلك الحكومة وتركت آثارها تضطرب منها البلاد وتألم لها نفوس العباد.

ولما قبض الجناب الخديوي توفيق الأول على زمام الحكومة، وألف هيئة حكومية من رجالها الصادقين، وجهت الحكومة فكرها إلى إصلاح الداخلية وملاقاة أمر

1- الوقائع المصرية عدد 1190 في 14 أغسطس سنة 1881م (19 رمضان سنة 1298هـ).

الخارجية بصدق نية وخلوص طوية، فأخذت بالتدابير السياسية مبنية على المقدمات الصحيحة بعزم ثابت وجأش قوي، حتى كان من أجل أعمالها انقضاء هذه النازلة على أحسن أحوالها.

فقد كان حديث الناس في شأنها على عهده في الأيام المشؤومة، أو صدى أخبارها يصدع آذاننا إلى أوائل هذا العام، والناس بين مصدق ومكذب، والحكومة مجدة في سيرها القويم، حتى انجلى الأمر واتضحت الحقيقة للعام والخاص، وذهبت الإشاعات والأكاذيب الصادرة عن أعداء السلم والإصلاح أدراج الرياح. والحبشة في حدودهم الحقيقية لم ينالوا من الأمر شيئاً، ولا يبتغون سوى الرضا، وأبى الله إلا أن يحق الحق ولو كره المبطلون.

أرسل نجاشي الحبشة رسل المحبة والمصافة حاملين من التحف والهدايا خير ما لديه ليقدموا إلى الجناب الخديوي أن الحكومة الحبشية على عهود وشروط الوداد، لا تتمنى غاية أعلى من مصادقة الحكومة الخديوية لما تبين لها من علو مقامها ورفعة مكانها وانتظام أحوالها بمراعاة جانب الصدق في أقوالها والعدل في أعمالها، والعدل أساس القوة والسطوة، وتيقنت أنها الجار المنيع الذي يرجى خيره ويخشى ضيره، ويلتمسوا من جانب الخديوي تعيين مطران وثلاثة أساقفة لرئاسة الدين في بلادهم، فلاقى المرسلون من لدن الحضرة الخديوية ومن حضرة دولتلو رئيس النظار ورجال الحكومة الكرام ما شرح صدورهم من علائم الكرم ودلائل المروءة، وشهدوا من انتظام الأحوال واستقامة الأعمال ما أعظم أمر البلاد المصرية في نفوسهم وأكبرها في قلوبهم، ونالوا من مكارمها تعطف الحليم، وتفضل الكريم، وقامت عندهم الأدلة القاطعة على تأكد الألفة وحسن القصد من الحكومة الخديوية، ومنحتهم ملتمسهم من تعيين الرؤساء الدينيين بانتخاب حضرة بطريرك الكنيسة القبطية ورجعوا إلى أوطانهم شاكرين على ما منحوا من قضاء المطلوب وما لاقوا من إكرام فوق المرغوب، وقد منحهم الجناب الخديوي بهدايا جليلة وتحف نفيسة، لحضرة الملك، تليق بشأنه، تأكيداً لعلاقة المحبة بين الحكومتين.

ومما يدل على كمال الثقة، وأن تلك الخرافات التي لم يزل طيفها في آذان كثير من الأغبياء إلى هذه الأوقات لم تكن مبنية على شيء أن جناب الملك أوعز إلى مرسليه أن يلتمسوا إذناً من الحضرة الخديوية بشراء عدد من الأسلحة التي توجد في أسواق القاهرة، فأمر الجناب الخديوي بإهداء القدر المطلوب وهو ثمانمئة بندقية من

الأسلحة الموجودة في مخازن الجهادية، فعبئت الأسلحة في صناديق هدية إلى حكومة الحبشة، وزيد على ذلك خمس وثلاثون بندقية لنفس المرسلين. كل ذلك لا في مقابلة شيء. فهذا برهان على أن العلائق بين الحكومتين على غاية من الصفاء.

تلك آيات حكمة قامت لنا على حسن عناية الحكومة الخديوية براحة الأهالي وحقن دمائهم وحفظ أموالهم وكمال اهتمامها بالمحافظة على السلم ليتم لها تنظيم الداخلية وترتيب إدارتها حتى تسترجع إلى البلاد ثروتها وتتدرج بها في مراقي كمالاتها. أيدها الله في تتميم مقاصدها السليمة ونجاح أعمالها القويمة.

في الثورة العرابية

نيل المعالي بالفضيلة[1]

عثرنا في جريدة المقتطف على فصل مفيد، يحكي تاريخ الجنرال «غارفيلد» رئيس جمهورية الولايات المتحدة في أميركا، فكان هذا التاريخ شاهداً على ما للرجل من وفرة العلم وكثرة التجربة، وتقلبه في الأعمال النافعة لبلاده، ودليلاً على ما لبلاد أميركا من التقدم في المدنية، حيث إن فضل الرجل عندهم يعرف، ويشهد لهم به، فلا يحول بينه وبين ما يؤهله له استعداده وضاعة أصوله، أو خمول عشيرته، أو فراغ يده من النقود، أو حقارة مسكنه، أو خشونة مأكله، فجميع هذه الظواهر التي لا دخل لها في جواهر الرجال ليست معتبرة عندهم، ولا هي المدار في ارتقاء مراتب الشرف والسيادة، وقد استفيد من هذا التاريخ: أن هذا الرجل لم يصل إلى ما وصل إليه بلزوم أعتاب الكبراء، ولا الوقوف خلف أبواب الأمراء، ولم يرفعه إلى منزلة الرياسة العظمى صفاء لون الوجه، ولا حسن تركيب الخلق، ولا توسطه في منافع من هم أرفع منه منزلة، ليجذبوه من حضيض حطته إلى أوج رفعتهم، وهكذا يرتفع أبناء الأوساط والآحاد من الناس، في البلاد المتمدنة، بالصفات الفاضلة، وسعة المعلومات، وبذل الجهد فيما يعود على البلاد بالخير والفائدة.

1- الوقائع المصرية: العدد 1223 في 1 أكتوبر سنة 1881م (ذي القعدة سنة 1398 هـ).

وهذا هو الذي يبعث كل فرد من أفراد الأمة على الجد في كسب الفضائل الحقيقية، واستعمال العقل الإنساني فيما خلق لأجله، من إصلاح أحوال المعيشة، وسعادة الدارين، وسلوك طرق الرشاد، واستخدام جميع الوسائل الإلهية التي أعدها الله تعالى لمنافع خلقه، ووهب لهم إدراكاً يتمكنون به من اجتناء منافعهم منها.

فأرباب الثروة وذوو المقامات الرفيعة، يعلمون أن المناصب وارتفاع الشؤون تنال بالفضائل التي ألهم الله بها عباده، وهداهم إليها على لسان من اختصهم بمزايا الإدراكات السامية، ودلهم عليها بالحاجات والضرورات بما ساقه إليهم من حوادث الكون التي هي خير أستاذ ماهر للعقول الإنسانية، والنفوس البشرية، وجعلها قواماً لسعادة المعيشة، وركناً شديداً لبيت الحياة، وهي الفضائل التي دونت لها كتب العلماء والحكماء، وأثبتها الصديقون والسياسيون في مؤلفاتهم، ويجمعها طلب النفع الخاص من طريق الفائدة العامة، أي الوقوف في السعي لكسب المعيشة عند حد ما ينفع الجمعية المعنونة باسم واحد، كمصر أو الشام أو أميركا، أو ينفع لعموم نوع الإنسان، ولا يجلب ضرراً على أحد من المجتمعين، لا في العاجل ولا في الآجل إلا أن يتوقف عليه نفع جميعهم، ويتبع هذه الفضيلة الكلية عدة فضائل، هي أصناف وأنواع لها، وكل واحدة منها أصل لفضائل لا تنحصر إلا بالذوق الطاهر والفكر الدقيق، ويلزم لنوال كلها اتساع دائرة العقل في المعلومات، ومقارنة الحوادث بعضها ببعض في السير المدني، ونسبة كل منها إلى الآخر في المنفعة والمضرة، حتى يتيسر للشخص حسن الطلب على النحو الذي بيناه، ويتبع هذا الواجب نشاط في العمل المفيد للفرد والمجموع، واحتمال لكثير من المشاق المتعبة في أوقات وإن أعقبها راحة دائمة، ثم يعقب ذلك تجمل بصفات كثيرة وتخَلٍّ عن أغراض جمة، تسمى الأولى باسم الفضائل، وتعنون الثانية بعنوان الرذائل، فإذا تيقن الأعلون من الناس أن لا رفعة ولا ثروة إلا بحوز هذه الفضائل، دأبوا في تحصيلها، وبذلوا الجهد في المحافظة عليها، فيسعدون بما يستفيدون، ويسعد غيرهم بما يفيدون، إذ يحرصون على التفنن في العلوم والصنائع التي يحتاجها غيرهم، فيطلبها منهم بالثمن الذي يرغبون، ويجتهدون في منع كل ضرر يخشى وقوعه لهيئتهم الاجتماعية، التي هم أعضاؤها الرئيسة، فتطلبهم الأفراد للسيادة عليهم، جزاء لهم بحسن خصالهم وجميل فعالهم.

أما الوضعاء من الناس، وذوو الأنساب الحقيرة، ومن لا اسم لهم، فإنهم يعلمون أن هذه الصفات الفاضلة تسوق إلى السعادة، وأن من لا قدر لهم، ولا تعلم أسماؤهم،

لخمول ذكرهم، وحجب ستارة الفقر والإعدام شواخصهم عن أعين الناظرين، يعلو ذكرهم، وتتوجه الأفكار إلى معرفتهم، والقلوب إلى احترامهم، وتطلبهم المنازل الرفيعة وهم في مساكنهم الحقيرة، فيجدون ويجتهدون في اكتساب ما يؤهلهم ويعدهم للحاق بمن سبقهم في الأعمال النافعة، والأوصاف الفاضلة، لينالوا من رفعة الشأن مثل ما نال السابقون، وبذلك تكون الأمة على اختلاف طبقاتها في حركة صعود دائماً، فإن الغني وذا الجاه لا يريان لحفظ غناهما وجاههما أو الاستزادة منهما إلا المحافظة على منابع الخير من ذاته، والبعد عن قواذف الشر ومطارح الضر، والفقير وخامل الذكر لا يجد سبيلاً إلى الغنى ونباهة الاسم إلا المبادرة إلى أسبابه الحقيقية، وهي التشبه بالنبلاء والوجهاء الذين لم ينالوا النبالة والوجاهة إلا بالفضائل الحقيقية في التحلي بتلك الفضائل، حتى يصبح نبيلاً وجيهاً مثلهم، فتقوى في الأمة دعائم العمران، وتثبت فيها أصول السعادة التي وضعها الله تعالى لتحسين حالة الإنسان في حياته، ووقايته من الخطر الذي يتوقع أن يحل به، وعند ذلك تكون للأمة الأحوال التي نسميها بالرفاهية والعزة، والسطوة والقوة والشوكة، والغنى والثروة، والرئاسة والسياسة وغير ذلك من الصفات التي تمدح بها ويعلو شأنها.

وهذا بخلاف ما يوجد في كثير من البلاد التي لا عناية لها بشأن الفضائل، فلا ينظر فيها إلى الشخص من حيث حليته الباطنة، وزينته العقلية، ولكن أهاليها ينظرون إلى الرونق الظاهر، والحلية الصورية، ويعدون الأعراض الساقطة في المنزلة الأولى من الاعتبار، فلا ينزل الواحد فيها منازل الشرف إلا إذا كانت له من أبيه أو من متبوعه جهة الشرف، ثم إن صاحب الجاه والشأن الرفيع لا يسقط من مقامه، فإن جاهه هو الحافظ له، وشأنه هو الذي يقدم أبناءه وحواشيه إلى مثل مقامه، وإن كان فاقداً لكل فضيلة، وخالياً من كل صفة الإنسانية، فتكون الطبقات في مثل هذه البلاد على الدوام ثابتة، أفرادها على حال واحد في أزمنة كثيرة، فالفقراء يبقون على فقرهم، والأغنياء يدومون على غناهم، وقليل أن يصير الفقير غنياً، ويلزم لذلك تمكن الاستبداد والظلم في نفوس الطبقات العليا، وثبوت جرثومة العبودية والذل في قلوب الطبقات السفلى، وفي مثل هذه البلاد قد ينال بعض المستضعفين وآحاد الناس ومن لا شأن لهم رفعة شأن أو علو مقام، ولكن لا من أسبابه الطبيعية التي سنها الله في خلقه، بل بوسائل التذلل والمداجاة وإظهار العبودية لمن فوقه، ولزوم أعتابهم، والوقوف على أبوابهم، أو بأن ينتصب لجلب منافعهم الخاصة، فإذا داوم على ذلك أزماناً رقوا

له، وأخذوا بيده، فدرجوه في مراقي الشرف سُلماً بعد سلم، حتى يلحق بهم، ويعد في حاشيتهم، فيشرف بمثل شرفهم، فبهذه الوسائل تنحرف القلوب، وتميل الأفكار عن الجادة المستقيمة، ويدخل الناس في هذه الطرق فتنعدم الرغبات في الفضائل، بل تغفل الأذهان عنها بالكلية، فلا تتوجه إلا إلى تلك الرذائل.

غير أن هذه الوسائل، وإن أفادت في بابها، وأتت بالغاية المطلوبة منها، لكن لا يمضي زمن قليل حتى تسقط الأمة بتمامها، وينتهي بها الحال إلى الخراب، ويعم الشر جميع الأفراد.

فهنيئاً للبلاد التي تُعْرَف فيها الحقوق لأربابها، وتدخل لها السعادة من أبوابها وإنا ننشر هذا الفصل التاريخي ليستفيد منه المطالعون.

قانون الوظائف المدنية[1]

كثيراً ما تحدث الناس في شأن قوانين الملكية، وما يراد منها، مع كون التقرير الذي رفعه حضرة دولتلو رئيس مجلس النظار كافياً في بيان المقصد، ولهذا رأينا أن نزيد القراء إيضاحاً للقصد من هذا العمل الجليل، فنقول: تحقق مجلس نظارنا أن الطريقة الجاري عليها العمل في قبول صغار المستخدمين في الخدمات الميرية الملكية وتولية كبار الموظين الخطط المهمة ثم رفت أولئك وعزل هؤلاء ليست قويمة، وأن دوام السير على مقتضاها مما يضر بأعمال الحكومة ويعوق المصالح الإدارية خصوصاً عن التقدم في الكمال والانتظام، وذلك أن القاعدة في تقليد الوظائف والإبعاد عنها إنما هي آراء رؤساء المصالح ونظارها، متى ظهر لدى رئيس القلم أو ناظر المصلحة أو من فوقهم استحقاق شخص لوظيفة بادر بتحويلها عليه، سواء كان في الواقع مستحقاً أو غير مستحق، ومتى انحرف عنه، لداع خصوصي أو أي موجب مما لا يتجاوز علمه، سارع إلى رفته بالاستصواب أو الاستحسان أو الاستغناء أو نحو ذلك من الأسباب المتعارفة في الرفت.

ولذلك كان المستخدم ولم يزل، حتى تصدر القوانين وينفذ مقتضاها، لا يراعي إلا

1- الوقائع المصرية. عدد 1244 في 25 أكتوبر سنة 1881م (2 ذو الحجة سنة 1298 هـ). والمقال غير معنون، وإنما هو وارد تحت عنوان (قسم غير رسمي)..

رضاء رئيسه، ولا يوجه الاستقامة في العمل وامتثال ما يأمر به فقط، بل إذا احتاج في إرضائه إلى طرق أخرى، من كثرة التملق وملازمة الأبواب والمشي خلف الغرض ونحو ذلك على حسب ما يليق بشأن المستخدم ورئيسه من الكبر والصغر، لم يتأخر عن إجراء ما يراه موجباً للرضاء أياً كانت صفته، فإذا أتى هذه الأسباب وجد نفسه لاحقاً بالوظيفة لا يفارقها إلا لأرفع منها، وإن بعد عنها يوماً رأيتها تجذبه جذباً عنيفاً وكأنه جزء منها أو هي جزء منه، وإن قصر في شيء من ذلك حقت عليه اللعنة ولو بالغ في الاجتهاد وتغالى في الاستقامة، فإن التقصير في مرغوبات الرئيس يبدي له عيوباً وينشئ فيه نقائص وإن جمع في ذاته أنواع الكمال.

هذا فيمن تقلد الوظيفة بالفعل، أما من يريد الوصول إليها فلا ينالها بمجرد استحقاقه في الغالب، بل لابد أن يضاف على الاستحقاق أن يعرفه زيد أو يترجى فيه خالد، وكثيراً ما ينجح الترجي والشفاعة بصرف النظر عن الاستحقاق، فقد يقدم الشخص على طلب الوظيفة وهو يعتقد أن ذلك لمجرد التعيش وليس الغرض أن يؤدي عملاً من الأعمال أو يقوم بواجب عليه فيها، ومع ذلك متى وجد السند واهتدى إلى واسطة الخير رأيت المسعى ناجحاً والبغية حاصلة. وربما يوجد من ذوي المعرفة والاستقامة من هم أهل لاستلام بعض المهام، لكن يعوقهم ويوجب حرمانهم فقد الوسائط التي توصلهم إلى ما يستحقون.

وهذه الأسباب جميعها كما هي أسباب لنيل الوظائف والثبات عليها، أو للحرمان منها، كذلك هي أسباب لإهدار مصالح الحكومة والمهاترة بأعمالها وواجباتها، فإنها داعية لعدم المبالاة بواجبات الوظائف عند القيام بواجبات الرؤساء، فيقلد الوظيفة، ويرقى لأسمى منها من ليس بأهل للقيام بأدنى منهما، ثم يحرم منها أو من الترقي أو الاستناد على واسطة نافذة العمل من هو جدير للقيام بأهم الوظائف والارتقاء لأعلى المناصب، فتضيع أفكاره ويذهب عمره سدى، وكم في الناس من أمثال هؤلاء وهؤلاء، ولا يخفى ما في جميع ذلك من المضرات التي تلم بالبلاد وتذهب ببهجتها.

فلو كان الرؤساء يعلمون أنهم مسؤولون عن أعمالهم هذه تحت قانون نافذ الأحكام، لم يكن ذلك يقع منهم، إذ لا يقدمون على تعيين متوظف للوظيفة أولاً إلا بعد العلم التام باحتياجها إليه، وأنه كفؤ للقيام بواجباتها، ثم لا يرفت إلا عند الإخلال بأحد تلك الواجبات وثبوت ذلك عليه ببينات واضحة، وصدور الحكم بها عليه من محكمة عادلة، وعلى هذا النمط يكون الترقي، فلا يزداد في راتب شخص ما دام في

وظيفة إلا لمزية ظاهرة يعلمها أهل ديوانه وتثبت له الأحقية بمقتضى القانون الحاكم بذلك رغماً عن نفوس مبغضية أو سابقية في الخدمة أو السن أو الظهور الكاذب حيث تكون نصوص القانون هي الناطقة بمزيته التي استحق بها زيادة الراتب في الوظيفة ذاتها أو استعد بسببها للانتقال عنها إلى أرقى منها.

فعند ذلك تنصرف نفوس المستخدمين، صغاراً وكباراً، إلى خدمة القانون ومراعاة الواجبات التي رسمها، ويتسابقون في القيام بها لينالوا الشرف الذي أعده القانون جزاء على الوفاء بالواجبات، فتتحد وجهة الجميع في تقدم أعمال الحكومة وانتظام شؤون المصالح، ويظهر عند ذلك أهل الفضل بفضلهم، فينشأ اللاحقون على طلب الشرف الذي ناله سابقوهم إليه، فيسري روح التقدم في البلاد عموماً، وتحيا الأفكار والفضائل حياة جديدة، وتجود القرائح الصافية بما استكن فيها أزمنة مديدة وهو في حيز الكمون، وتنبعث النفوس الزكية ناشرة أعمالها بعد أن كانت في طي الخمول، وبهذا تنقبض صور الجهال وتنقطع أيديهم عن تعاطي الأعمال فينزوون في خبايا الإهمال حتى يحل بهم العدم وبئس المصير، فيعلو شأن الكمال ويرتفع مقدار الفضل وتنطلق المصالح العمومية في طريق تقدم لا يعوقها عنه عائق بتيسير الله العزيز العليم.

فلهذا كان من الواجب سن قانون واف كافل ببيان حدود الرؤساء والعمال وحقوق كل منهما وتحديد شروط قبول المستخدم في الخدمة وموجبات رفته منها، فأول ما يجب أن يرسم في ذلك القانون أن لا توجد الوظيفة للشخص، بل يوجد الشخص للوظيفة، فالقاعدة الأساسية تقرير الوظائف التي تلزم في دوائر الحكومة، فإذا أوجدنا بيننا من ينسب إلى أمير أو يحسب على كبير، واحتاج إلى الانتظام في سلك رجال الحكومة، يمتنع علينا بمقتضى القانون أن نخلق له وظيفة جديدة لا لزوم لها ولا داعي إليها إلا ابتغاء مرضاة من ينسب أو يحسب عليه حتى لا نحتاج فيما بعد إلى رفته عند انقطاع المحسوبية.

وثاني واجب: أن يكون طالب الوظيفة، عند احتياجها إليهم، لائقاً لها، مستعداً لأداء واجباتها، قادراً على الوفاء بمقتضياتها.

وثالث الواجبات: أن يكون من الفطنة بحيث يفهم القانون الذي يعمل بمقتضاه.

ورابعها: وهو الأول والآخر، أن يكون مستقيماً لا تمليه الأهواء ولا تستهويه الأغراض. ثم على هذه القواعد يكون الترقي والتقدم في الوظائف، حتى يترتب على

ذلك تلك الفوائد والثمرات المقصودة من وضع القانون ومسؤولية الرؤساء عمن يكون تحت رئاستهم.

ومراعاة لهذا الواجب المهم رأى مجلس النظار أن لابد من وضع هذا القانون، فأصدر قراره بذلك، ولموافقته للإرادة الخديوية صدر الأمر الكريم بتشكيل لجنة لمباشرة العمل فيه، وهذه عناية يدوم أثرها ويجنى ثمرها ويجب على كل وطني شكرها، يتحادث بها الأبناء عن الآباء ما دام فيهم مدرك يعرف قدرها.

وسيهتم مجلس النظار بإنشاء قوانين للإدارات والمصالح تضبط بها الأعمال، ويخصص كل نوع منها بوظيفة يقوم بها عارف يحددها، وهذا أمر يحتاج إلى غاية الدقة والتبصر. نسأل الله توفيقهم لخير الأعمال.

أوهام الجرائد(1)

تنوعت أقوال الجرائد الأوروبية والجرائد التي تطبع في القُطر المصري، وتشتت مقاصدها فيما ينشر من فصولها، ومع التباين وشدة الاختلاف يذهب أغلبها إلى وجهة واحدة يثبتها في كلامه ويقررها في بيانه وإن لم يكن فيما كتبه وجهة، وذلك ما يزعمون أن علائقنا مع الدول العظمى والباب العالي تغير وضعها ودارت على غيرها محورها الأول من المحبة والمصافاة، وأن ما حسبوه عظيما من الحوادث التي وقعت في بلادنا أخيراً قد أثر في نفوس الدول أثراً يحملهم على معاملتنا بغير ما نود، أو على خلاف ما كنا نعهد، ويطيلون القول في ذلك، وكثيراً ما تنقل الجرائد العربية بعضاً من تلك المباحث، فتقيم منها أغراضاً موهومة وغايات غير معلومة، ثم يأخذها الغضب وتغشاها الحدة فتأتي من المقالات والجمل بما يوهم قراءها أن في الأمر خطراً أو تحت الحجاب شراً مستوراً.

على أن جميع هذه المقالات وتلك الفصول المطنطنة ليست تعبر إلا عن أفكار منشئها وما هي من مقاصد الدول ولا من مبتغيات القابضين على أزمة السياسة.

من ذلك ما ذكرته جريدة «الفار» المطبوعة بسكندرية في بعض أعدادها من أن

1- الوقائع المصرية عدد 1245 في 26 أكتوبر سنة 1881م (3 ذو الحجة سنة 1298 هـ).

الجناب السلطاني في إرساله اللجنة العثمانية من أخص رجاله إلى مصر قد نظر إلى هذا القطر كأنه ولاية غير ممتازة، وأنه يريد بذلك إعادة سلطته على الديار المصرية، وأن دولة إنجلترا ستلقى عناء شديداً في مقاومة الدولة العثمانية وردها عما تروم تنفيذه من سياستها الجديدة ، إلى آخر ما ذكرته، وليس لهذا المقال من سند سوى الوهم إن صح أن يكون سنداً.

الدولة العلية لها علينا حق السيادة والولاية، ولنا منها ما خولتنا من الامتيازات التي منحتنا إياها بمقتضى الفرمانات السلطانية العلية، وليس من قصد دولتنا العلية الشأن أن تمس شيئاً من هذه الامتيازات في زمن من الأزمان. غاية ما تطلبه منا الوقوف عند الأحكام والحدود التي عينتها لنا وكنا عندها واقفين في جميع الأوقات، ولم نزل حتى اليوم ولا نزال على الدوام نراعي حرمتها ونحافظ على اتباعها كل المحافظة، وقصارى ما تبتغيه منا أن نصلح شؤوننا ونسلك في جميع أحوالنا سبل الاستقامة باذلين في ذلك كمال الجهد وغاية الطاقة بالطرق المألوفة عند الأمم، ونحن على ذلك عاملون، ولنا تمام الأمل فيها أن تساعدنا على ما نروم من إصلاح بلادنا وإيجاد وسائل المدنية فيها، وعندنا يقين لا ريب معه أن الجناب السلطاني ينشرح صدره إذا رأى بلاداً كبيراً كالبلاد المصرية تمتعت تحت ولائه بنعمة العدل وتحسين النظام.

ومن ذلك ما ينشره كثير من الجرائد الفرنساوية والإنجليزية من الآراء والأفكار فيما يلزم دولتي فرنسا وإنجلترا أن تتخذاه لحفظ مصالحهما في مصر، على تباين في المشارب واختلاف في العبارات، كلها تحدث عن المطلعين عليها ظناً يكاد يبلغ حد القوة بأن الدولتين لابد أن تسلكا بنا طريق المناوأة وأن تقفا لنا مانعاً في طريق تقدمنا، معاكستين لنا في أعمالنا أو طالبتين الاستيلاء على شيء من أراضينا أو سلبنا حقاً من حقوقنا الشرعية، ويتبع هؤلاء قوم آخرون يظنون أن للدول الشمالية يداً في معاكستنا، ويعقدون لذلك فصولاً مطولة، ولا واقع لشيء من ذلك.

إن الدول الشمالية والتي تواليها على نحو خاص لا هم لها بما يحدث في بلادنا، فلها من أمورها الداخلية وعلاقاتها مع مجاوريها ومعاهديها من الدول العظيمة ما هو أهم بالنظر من أحوالنا، وأن مقاصدها فيما يلاطم تخومها تستفرغ الفكر فيها، فلا تدع لرجالها خاطراً يتوجه إلى معاكستنا في شيء، ومن يظن شيئاً من ذلك فهو واهم.

أما الدولتان (فرنسا وإنجلترا) اللتان اعترفنا لهما بحق المراقبة على ماليتنا

فمخابراتهما الرسمية معنا أو من إحداهما مع صاحبتها جميعها ناطقة بأن العلائق بيننا وبينهما على أحسن ما يرام، وأنهما مستعدتان لمساعدتنا على كل ما نروم من إصلاح شؤونا، بل مقالات رجال الدولتين من أولي الأمر وكبار السياسيين وخطبهم في المجامع والمحافل لا تشف إلا عن غاية المودة والصفاء.. وإننا نورد في ذلك خطاب المستر غلادستون في (جلادستون هول) في 19 أكتوبر سنة 1881 ونكتفي به عن إيراد سائر ما قيل من مثله، حيث إن هذا الرجل الشهير هو رئيس وزارة إنجلترا، وهو مع وزارة فرنسا على وفاق في الرأي بالنسبة إلى الأقطار المصرية، فما يأتي به يعبر عن سياسة الدولتين لا محالة، قال:

إن هناك بلدة قلقت بها الأفكار، واضطرمت في شأنها الخواطر، ألا وهي مصر، التي سبق لدولتي فرنسا وإنجلترا مباشرة العمل فيها بالاشتراك، ومن المحتمل أنكم تعلمون ذلك، ولا ريب أن العمل المذكور كان عرضة لكثير من المصاعب والمعارضات التي أخذنا الآن نشعر بأخطارها. على أنني أعد نفسي سعيد الطالع حيث ثبت لي أن سلفنا الذين خلفناهم في الوظائف قد نالوا حق الاعتبار والشهرة بالفخار بما أصابوا في سياستهم التي استعملوها في هذه المسألة، فإن تداخل فرنسا وإنجلترا عاد على الديار المصرية بفوائد جمة، إذ لا ريب عندي في أن المالية المصرية عاودها الانتظام بعد الاختلال، وأن سكان القُطر المصري مع ما لهم من حسن السلوك ولطف الطباع وسهولة الانقياد لسلطة الحاكم قد نالوا حظاً وافراً من الفوائد التي سببها التداخل الأوروباوي بعد أن كانت سلطة الاستبداد وقوة الظلم هي القابضة على زمامهم. فلهذا لا أرى في أمر البلاد المصرية إلا رأياً واحداً أظنه يقع عندكم موقع الاستحسان، وهو أن نبذل الجهد في العمل بالاتحاد التام مع دولة فرنسا، التي هي حليفتنا الصادقة، ولا مجال للشك، ولم يحدث إلى الآن موجب للريب في إمكان المحافظة على هذا الاتحاد واتفاق الرأي في العمل، وسنبذل الجهد في منع ما عساه يحدث من المشاكل بين الحكومة المصرية والجناب السلطاني - (إن كان ثم مشاكل معاذ الله)- ومأمولي أن ننجح في اجتهادنا هذا - (استحسان)- ولا نلتمس زيادة في تداخلنا ما لم يطرأ موجب ذلك، لأننا أيها السادة لا نود ولا نتمنى لكل بلد إلا تعديل أحوالها وانتظام أمورها على قدر الإمكان بما يوافق آراء أهاليها وينطبق على إرادتهم وهم أحرار في أعمالهم - (استحسان)-.

غير أن ما نباشر من الأعمال في جميع الأحوال لا يكون مبنياً على مراعاة جانب

العائلة المالكة وتأييد خصوصياتها فقط - استحسان- ولا يكون ناشئاً عن حب ذات يبعثنا على تفضيل المنفعة الخاصة على غيرها، ولا مؤسساً على جعل مصالحكم أيها السادة مقدمة على جميع المصالح في القطر المصري، حتى مصالح أهاليه أنفسهم، كلا.. إن قولي هذا صادر عن تمام الإخلاص والصدق، بل نجعل كل اجتهادنا في تأييد المشروعات التي تفيد أهالي البلاد رفاهية وتكسبهم رفعة، فإننا إذا سلكنا هذا الطريق القويم يأتي بما يوافق مرغوبكم من تبليغ حالة القطر المصري أجل الأحوال المعتبرة في الممالك المتمدنة وإيصاله إلى مراقي الكمال، ونكون بذلك قد تداركنا غاية قصدنا ونهاية مرادنا، وهو مساعدتنا لأهالي البلاد المصرية على أهم مصالحهم. ا هـ .



وليس بخاف على ذوي البصيرة من المطلعين على خطاب هذا السياسي الشهير ما حواه من براهين حسن مقاصد الدولتين في بلادنا، وخلوص العلائق بيننا وبينهما من كل شائبة تبعث على سوء الظن، فأي موجب يسوق أرباب الجرائد إلى اختلاق الأوهام في غير أوقاتها، واختراع الأقيسة الفاسدة واستخراج نتائجها الأعرق منها في الفساد؟؟ لا أظن ذلك إلا عجزاً عن الاتيان بما يكسب أدباً أو يرشد إلى فضيلة، فيخشون من بقاء أعمدة الجرائد خالية فيملأونها من خزائن الخيال وإن لم ينطبق على الواقع. ونرى الأليق بجرائدنا العربية أن لا تكبر هذه الأفكار ولا تعتبرها عنواناً لمقاصد الدول العظيمة، ولا تحلها مكان المخيف والمزعج فتندفع مع الحدة إلى حيث تنتهي، بل عليها إن دافعت أن تزيد الخواطر هدوءاً والنفوس اطمئناناً، فليس هناك الآن من يقصدنا بسوء أو يجهر لنا بإرادة الضر، وقد ورد في الحديث النبوي: «إذا علمت العداوة ممن يكتمها فمن السفه أن تجاهره بها».

على أن ما يكتب وتملأ به الصحائف ليس شيئاً جديداً تغفل عنه الأذهان، إنما هو أمر لو سألنا عنه صبياننا قبل بلوغهم لرأيناه مطوياً في جوانحهم، إنما يقعدهم عن العمل به الجهل بالحقوق العامة والبعد عن لب المعارف الصادقة، وهذا أمر جلي لا ينازع فيه اثنان خصوصاً عند محرري الجرائد الذين هم نخبة الناس في الفضل، وعليهم أن يكونوا أعرف بالواجبات من سواهم، فأهم شيء لديها ولدى كل محب لوطنه هو تنبيه الناس إلى أخص منافعهم وألصقها بهم، غير متعلقة بغيرهم، فعلى الجرائد التي تجعل لنفسها نصيباً من الحرية الحقيقية والمحبة الوطنية الصادقة أن تشتغل بتربية العقول والأفكار تربية أساسية تنتقل بها النفوس قهراً إلى طلب ما هو

أعلى وأجل مما ندعي إليه الآن. وبالجملة، فسنة الله في خلقه إبداعاً وتكميلاً أن لا تطلب الغايات إلا بعد إعداد الوسائل، ولا تدرك النهايات إلا بعد استكمال البدايات، ومن طلب الكل قبل الحصول على أجزائه، أو التمس الكمال دون استكمال معداته فقد طلب محالاً. اللهم إلا أن يكون الغرض خاصاً قاصراً على صاحبه لا يراعى فيه حق الحكومة والوطن، فهذا سهل الحصول بكل وسيلة، لكنه لا يلبث أن ينكشف الغطاء عن سره فيظهر للناس على خلاف ما علموه. على أننا نعيذ أصحاب الجرائد الوطنية من هذا القصد السافل، ونطلب منهم على لسان الحكومة السنية أن يلزموا اعتدال المشرب على قدر الإمكان، ولا يجعلوا للناقدين عليهم سبيلاً، وأن يصرفوا أذهانهم الصافية إلى تبيين الأعمال النافعة ووجوهها ووسائل تسهيلها، ويتعاونوا على ذلك حتى يكونوا قد خدموا الوطن خدمة صادقة لا تخالطها الأغراض النفسية التي تختلس العقل من حيث لا يشعر. متعنا الله بأفكارهم وأرانا جميل آثارهم.

الحياة السياسية[1]

إن للوجود الإنساني في هذه الحياة الدنيا ثلاثة أدوار متوالية، يأخذ بعضها بأطراف بعض: الأول: دور الفطرة، وهو الوجود الطبيعي. والثاني: دور الاجتماع، وهو الحالة المدنية. والثالث: دور السياسة، وهو موضوع كلامنا في هذا المقام.

فالمرء يوجد ساذجاً فطرياً يلتمس الغذاء والمبيت وسائر الحاجات الطبيعية مما تصل يد إمكانه إليه، ثم يدفعه الحرص على الذات إلى حفظ النوع، وتلجئه كثرة الحاجات إلى طلب الإعانة، فيتألف ويجتمع فيصير مدنياً، ثم يتقدم في هذه المرتبة فينظر في شؤون نفسه ويهتم بأحوال جنسه، فيصير سياسياً، وهو الإنسان المدني الكامل الحقوق والواجبات.

ولا شك في وصولنا الآن إلى هذه المرتبة العالية، وحصولنا في هذا الدور الخطير، بما أطلق لنا من الحرية وما تقرر لنا من الحقوق السياسية عفواً واختياراً من دون غصب يلزم فيه الرد، ولا تغرير يحتمل النقص. ولكنا لا نزال في دور الطفولية من هذه الحياة، فلابد لنا من مربٍ حكيم يأخذ بيدنا فيما نعانيه، فلا نسقط ونحن في

1- (الوقائع المصرية) عدد 1251 في 9 نوفمبر سنة 1881م (17 ذو الحجة سنة 1298 هـ).. ومكتوب في صدر هذه المقالة: «وردت إلينا من أديب فاضل هذه الفصول الجليلة بهذا القانون، فننشرها متتابعة على أيام، وفيها تبصرة للقارئين».

أول الدرجات، ومن دليل راشد يهدينا الصواب، فلا نضل ونحن في أول الطريق.

ولا يتوهمن محب الحرية أن الحاجة إلى المربي والدليل منافية لما تقتضيه حريته، أو مشعرة ببقاء الاستبداد، فإن هذه الحاجة قد عرفت وألفت في أظهر البلاد تمدناً وأحرص الأمم على الحرية السياسية، وكانت ولا تزال من لوازم النماء والبقاء في الاجتماع الإنساني، ولم نبرح كذلك ما دام في الأرض علماء وجهلاء وحكماء وسفهاء وخاصة وعامة، وما دام الإنسان محل خطأ ونسيان، ولكن يشترط في المربي والدليل أن يكون ممن اجتمعت الكلمة عليهم وحصلت الثقة بهم، وإلا فهو من ذوي السلطة الناشئة عن القوة في جانبه والخوف أو الوهم في جانب الرعية ليس إلا.

هذا الشرط حاصل لا ريب في أولي الأمر منا، فإن الجناب الخديوي المعظم، أيده الله، قد عرف بالرغبة في إصلاح الوطن والميل إلى إعلاء شأن الأمة والحرص على حريتهم، حتى صار يقال وينشر في عهده ما كان يخشى بعضه من قبله، فكثرت في أيامه الجرائد، وكانت نزراً قليلاً وتألفت الجمعيات الخيرية والأدبية، ولم تكن شيئاً مذكوراً، وأطلقت للناس حرية الكلمة، وكانوا يتكلمون في ديارهم همساً ولا يأمنون.

أما النظار الكرام فهم هم الذين اختارتهم الأمة بإرادة ذلك الأمير العلي الشأن، ثقة بهم، وعلماً بأنهم أصحاب الرئاسة الحقة والزعامة المستحقة بين الذين يرومون أحياء مصر لأهل مصر، ويريدون أن يكون الوطني في مقام الإنسان فائزاً بحقوقه، ناهضاً بواجباته، مساوياً لجاره، غير معارض في داره، يحصد مما يزرع للعيال لا لأهل الاغتيال، ويجني مما يغرس للأولاد لا لأهل الاستبداد. وقد أخذ هؤلاء الأدلاء الراشدون في تمهيد سبيلنا وإزالة العقبات منه، متوسلين إلى ذلك بالحكمة والاعتدال، آخذين بأسباب التؤدة ومراعاة الأحوال، حتى وثق بهم الأجنبي فضلاً عن الوطني، وبدت مقدمات سعيهم وآثار اجتهادهم بمظاهر حسن الإدارة وإقامة العدل وتقرير المساواة وإصلاح الخلل السابق تدريجياً، فاستحكمت علائق الولاء بينهم وبين المتبوع الكريم، وتأيدت صلات الموالاة بين حكومتهم والدول العظام كما تدل عليه أقوال وزرائها على منابر المجالس وكلام وكلائها في دوائر المخابرات.

فالواجب على الوطني الراشد أن لا يعبأ بعد ذلك بما تنشره بعض الجرائد مما لا مكان له من الصحة، جهلاً منها بحقيقة الحال، أو ميلاً مع الأهواء، أو إضلالاً لأفكار أبناء الوطن المصري، فإن أراجيف تلك الجرائد بديهية الفساد.

وكذلك يجب على الصحف الوطنية التي هي في مقام الإرشاد والهداية ألا تقلق

الخواطر عبثاً بإيراد هاتيك الأراجيف على علم ببعدها من الصحة، وإن كان منها ما يلزم نقله بياناً لتفاصيل الأحوال السياسية فلا أقل من التفريق بينه وبين مقاصد الحكومات وآرائها، كراهة أن يقع اللبس في الأمور فينشأ عنه النفور في محل الائتلاف، والوحشة في مكان التقرب، والكدر في موضع الصفاء، خصوصاً وأن الحكومة السنية على يقين من أن الدول المحبة لا تقصد بنا إلا الخير ولا تنوي لنا إلا الموالاة، وأنها تتركنا وشأننا نصلح منه ما يحتاج إلى الإصلاح، وننشئ ما يترتب عليه النجاة والنجاح، مما لا يمس حقاً مرعياً ولا يؤثر في العهود المبرمة شيئاً، ونحن في اهتمام بهذا الشأن، نسأل الله فيه فوزاً قريباً.



تبين[1] في المطلب السابق ماهية هذه الحياة، من طريق الإجمال، وأنها عبارة عن وصول المرء في هيئة الاجتماع إلى درجة الاهتمام بأمور نفسه والنظر في أحوال جنسه فبقي أن يعلم كيفية سيره في ذلك السبيل، وما يترتب عليه، وما يحق له فيه ليكون على بينة من الأمر فيأخذ بأسبابه، ولا يدخله من غير أبوابه.

إن هذه الحياة توجب للوطني أن يكون حراً في رأيه، متصرفاً في شأنه إلى حد أن لا يضر بالهيئة المجتمعة، ولا يمس شأن سواه. فهذه الحرية على شرطها المذكور، تقتضي العلم بالمصلحة العمومية والحدود الشخصية، وهو ما يعبر عنه بالأدب السياسي، ووجه الضرورة في معرفة هذا الأدب أن المرء إذا عرف مصلحة قومه سعى فيما يوجب لها البقاء والنماء، وإذا رأى حدود إخوانه أقام لنفسه حداً لا يتعداه وحظاً لا يتخطاه، بخلاف ما إذا جهل ذلك فإنه لا يأمن حينئذ أن يظهر بما يخالف تلك المصلحة ويفسد هذه الحدود، فتكون حريته ضرراً بأوطانه ووبالاً على إخوانه.

وليس هذا الأدب مما يؤخذ بالمكاشفة أو يحصل بالسليقة أو يعرف بالبداهة، بل لابد في تحصيله من الطلب والاجتهاد وحسن الاقتداء ودقة النظر والتبصر في أحوال الناس من قبل وفي الحال. وهيهات مع ذلك أن يحصل بقدر اللزوم ويتمم بحسب المرام إلا بعد توالي الأجيال وتعاقب الأعوام. يدل على ذلك أن الذين سعوا إليه من قبلنا بمئين من السنين سعي من شمر ذيله وأدّرع ليله، مجدين ساهرين بياض

1- الوقائع المصرية عدد 1252 في 10 نوفمبر سنة 1881هـ .. وفي صدر المقال: «تابع فصول الأديب الفاضل»: (الحياة السياسية).

النهار وسواد الليل لا يزالون على مراحل من غاية الكمالية، يرون ذلك من أنفسهم، ويعترفون به سراً وجهراً، ولا تأخذهم عزة الأنفس في الاسترشاد بالسابقين منهم وبآحاد أهل العلم السياسي وأفراد ذوي الكمال المدني، فهم يشربون بأسماعهم خطب الوزراء والنواب، ويأكلون بأنظارهم منشورات الجرائد الوضاء، فيردون من تلك الخطب سلسبيل الحكمة والاعتدال، ويتناولون من هذه المنشورات غذاء الحمية الوطنية، وفيهم بين ذلك علماء تدبير ورجال حكمة وزعماء سياسيون وفضلاء رحالون يكشفون لهم حجب الأوهام عن أوجه الأمور، ويجلون للأفهام صور الحقائق فلا تكاد تخفى عنهم خافية، إلا ما لا يعلمه غير الله.

فإذا حصل هذا الأدب للوطني السياسي، وكان مع ذلك نبيل النفس، طاهر الذيل، صادق النية، قادراً على إيثار المصلحة العمومية، فله حينئذ (حينئذ فقط) ما لسائر أهل الحياة السياسية، وهي حقوق كريمة مقدسة لا ينبغي أن يمسها إلا المطهرون من درن الدنيئات: حرية رأي، وحرية قول، وحرية انتخاب.

ولكل من هذه الحقوق الثلاث حد، لو تعداه لكانت الحرية فيه شراً من القيد وأشنع من العبودية: فحد حرية الرأي أن يكون مبنياً على القياس، موافقاً للحكومة، مطابقاً للصواب. وحد حرية القول أن يراد به الخير، ولا يجاوز فيه حد المنفعة والملايمة، ولا يمس شرفاً مصوناً، ولا يضر بريئاً أميناً، ولا ينشر عن غير علم يقين. وحد حرية الانتخاب أن يراد به مصلحة الوطن العزيز ليس إلا.

وقد عنيت حكومتنا السنية بتعزيز هذه الحقوق، وتعيين الحدود، أخذاً بما يحق لها وما يجب عليها من ذلك، وصدوراً عن الرأي العمومي الذي اختارها لتكون دليله في هذا السبيل. فبقي على الجرائد الوطنية أن تقتدي في ذلك بآثارها، وتهتدي بأنوارها، فتسلك بالأذهان مسلكاً سليماً من الآفات خالياً من العقبات، وتشرب القلوب سياسة صافية سائغة زلالاً، تفيدها عافية ولا تزيدها اعتلالاً، مجتنبة في كل ذلك ما يشيعه المرجفون، متجافية عما يرجف به أهل الأغراض مما لا يصح التعويل عليه، ولا يكون له في جانب التصديق مكان، جاعلة مصلحة الوطن نصب عينيها في كل الحال، عالمة أنها بمنزلة المربي للأرواح والعقول، فلا يحسن بها أن تكون من المفسدين.

وبقي على الوجهاء والنبهاء والرؤساء والعلماء وسائر ذوي الحكمة النافذة أن يحسنوا السيرة ويطهروا السرائر وينبذوا الأغراض الذاتية نبذ النواة، ويطرحوا الأهواء النفسانية طرح القذاة، ويسيروا في طرق السلامة إلى غايات الهناء والكرامة، فهم في

الركب الاجتماعي بمقام الأدلاء، وإذا لم يهتد الدليل سواء سبيل فغاية الركب الضلال.

وعليك أيها الوطني، كائناً من تكون، أن تحرص على شأن أوطانك حرص البخيل على درهمه، وتخاف على منفعة قومك خوف الجبان على دمه، وتعلم أنك إن أحسنت فلنفسك، وإن أسأت فعليها وعلى أبناء جنسك، إذ ليس ما تتصرف فيه بحريتك مما يعود ذاهبه أو يمكن الاعتياض منه بسواه، وإنما هو المصلحة المقدسة الوطنية، فحذار أن تأخذك فيه الحدة ويتولاك النزق اغتراراً بما وصلت إليه وذهولاً عما كنت بالأمس عليه.

فأنت في أول درجة من مرقاة السياسة، وفي أول مرحلة من طريق الحرية، فلن تبلغ الدرجة العليا إلا إذا صعدت سائر الدرج، ولن تدرك الغاية القصوى ما لم تقطع سائر المراحل، فإن حاولت غير ذلك لم تأمن الهبوط من الدرجة التي بلغت، والرجوع من المرحلة التي وصلت. بل ربما صرت على مسافة أعوام مما كنت ترجو إدراكه بأيام.

هذه نصيحة مخلص في محبتك، ومشورة حريص على منفعتك، لا يسألك عليها أجراً ولا يلتمس شكوراً.

فإن لم تكن لمقال النصيح سميعاً، ولا عالماً أنت به
سينبهك الدهر من رقدة الذهول، وإن قلت: لا أنتبه



الأدب السياسي[1]، على ما عرفناه في المقالة السابقة، لا يحصل لأفراد الأمة كلهم أجمعين، ولا يكون في الذين يحصلونه سواء بمقدار واحد لأنه من الملكات الصناعية العلمية، والملكة لا تحصل إلا بتكرار العمل، وإن حصلت فإنها تختلف استحكاماً وكمالاً بحسب اختلاف القابلية والتفرغ في الناس.

على أن الأدب السياسي وإن لم يتيسر عمومه في الأمة إلا أنه قد يحصل لأفراد كثيرة منهم على مقادير مختلفة، فيمكن لمجموعهم أن يسيروا في سبيله آمنين مهتدين اقتداء وتقليداً، ويتدرجوا به في مراتب الحياة السياسية حتى يتوالى التكرار ويطول الاستمرار فيصير فيهم من الملكات الذوقية التي تعرف ولا تعرّف، كما كان العرب في الجاهلية بالنظر إلى اللغة، ينطقون بالكلام المركب بالوضع، ولا يعرفون له من قاعدة

1- الوقائع المصرية عدد 1254 في 13 نوفمبر سنة 1881م (21 ذو الحجة سنة 1298 هـ) وفي صدر المقال: «تابع فصول الأديب الفاضل»: (الحياة السياسية)

غير الذوق.

وإنا إذا تأملنا أحوال الأمم العريقة في التمدن والسياسة لم نر هذا الأدب في آحاد مجموعها بقدر الحاجة، ولم نره في الأفراد السابقين على حد سواء، وإنما هو في عدد كبير من ذوي رئاستهم وأرباب الكتابة والخطابة فيهم، يعقدون له ألوية مختلفة الألوان، فتسير العامة تحت ظلالها فرقاً متنوعة المسالك، مع وحدة الغاية للجميع، إلا الذين احترقت أذهانهم بنيران الحدة والطيش، وما هم بكثير، وإن كثر ما يضجون وما يعجون.

ولكن مهما بلغت الأمة من مبالغ السياسة، وكثر عدد أفرادها المتأدبين بذلك الأدب، فلن يكون لها نماء ولا بقاء في الحياة السياسية ما لم تكن ذات وجهة معلومة، ووحدة لا تقبل النزاع والخلاف، يدل على ذلك تقدم الذين اتحدت وجهتهم، وتأخر الذين تفرقت كلمتهم من قبلنا وفي هذه الأيام.

فإن قيل: ما لنا لا نرى تفرق الأمم الأوروبية أقساماً وأحزاباً مانعاً من تزايد ثروتهم وتعاظم قوتهم واستفحال أمرهم في الحياة السياسية؟؟

قلنا: إن أولئك الأمم لا يختلفون على غايتهم المقصودة بالذات، وإنما تتنوع الطرق التي يسلكونها إلى تلك الغاية، فإن كان الفرنسوي جمهورياً أو ملكياً أو إمبراطورياً فهو فرنسوي، على كل حال وقبل كل شأن، وإن كان الألماني محافظاً أو نجاحياً أو اجتماعياً فهو ألماني من وراء ذلك. وهكذا الإنجليزي والإيطالي والنمسوي وسائر أهل المدنية والحياة السياسية.

وما قيدنا الوحدة اللازمة لهذه الحياة بأن لا تقبل النزاع والخلاف إلا احترازاً مما يحسب في الظاهر موضع ائتلاف واتحاد ولا يكون كذلك في الواقع ونفس الأمر، ومما لا يمكن أن تجتمع كلمة الأمة بجملتها عليه لاختلاف الآراء وتنوع العقائد فيه، فإن هذه الجامعات وإن كانت جديرة بالاعتبار حريّة بأن تحفظ وتصان، إلا أنها بعيدة من السياسة لتعلقها بالنظر الفكري وتجردها في الذهن عن المحسوس، فضلاً عن كونها غير واحدة في مجموع الأمة، فالجدير بأهل الحياة السياسية، من أي الناس كانوا، أن يجعلوا الوطن وحدتهم، لامتناع الخلاف فيه بين ذويه.

ومعلوم أن قدر الشيء يعلو ويسفل ويزيد وينقص بمقدار ما يكون له من الشأن وما يتعلق به من المنافع، فإذا كان الوطن هو الوحدة التي تجتمع كلمة الأمة عليها عظم بذلك شأنه المعنوي وتعلقت به المنافع الكلية، وصار المحور الذي تدور عليه

المقاصد والمساعي، فيرتفع قدره ويعلو مكانه، وإذا ارتفع قدر الوطن فذلك يعود بالشرف والعز على ساكنيه، لأنه لا حقيقة له إلا بهم وفيهم، ولا رفعة فيه إلا منهم ولهم، فهم إياه، وهو لفظ وجودهم ومعناه.

فيا أبناء الوطن العزيز، لئن فرق بينكم اختلاف الآراء وتنوع المشارب وتلون التصورات، فقد وجدتم في الجامعة الوطنية ما تأتلفون به وتجتمعون عليه، فيجعلكم عصبة خير متلاحمة الأطراف، متوازرة متضافرة كالبنيان المرصوص. فهلم إلى هذه الجامعة ننشر لواءها ونرفع منارها، ونظهر للعيان آثارها بأعمال تثبت التنزه عن المقاصد الدنيئة، والتعفف عن المآرب الذاتية، وأقوال تشف عن صحة الأبصار والبصائر وحسن الأسرار والسرائر، لعلنا نقطع ألسنة الذين يرموننا بالجهل والغباوة والبعد عن مراتب الحياة السياسية، ولعلنا نحقق آمال الذين يتمنون لنا السعادة وحسن الحال، وبلوغ الأماني وإدراك الآمال، ولعلنا بحول الله نكون من المفلحين.

وسنبين غداً ما هو الوطن، وما حقه علينا، فموعدنا قريب، وعلى الله نتوكل وإليه ننيب.

الحياة السياسية[1]

تقرر فيما سلف أن لابد لذوي الحياة السياسية من وحدة يرجعون إليها، ويجتمعون عليها، اجتماع دقائق الرمل حجراً صلداً، وأن خير أوجه الوحدة الوطن، لامتناع الخلاف والنزاع فيه، ونحن الآن مبينون بعون الله ماهية هذا الوطن، وبعض ما يجب على ذويه.

الوطن، في اللغة: محل الإنسان مطلقاً، فهو والسكن بمعنى: استوطن القوم هذه الأرض، وتوطنوها، أي اتخذوها سكناً. وهو عند أهل السياسة: مكانك الذين تنسب إليه، ويحفظ حقك فيه ويُعْلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك. ومن أقوالهم فيه: لا وطن إلا مع الحرية. وقال «لابرويز» الحكيم الفرنساوي: لا وطن في حالة الاستبداد، ولكن هناك مصالح خصوصية، ومفاخر ذاتية، ومناصب رسمية، وكان حد الوطن عند قدماء الرومانيين: المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية.

وهذا الحد الروماني الأخير لا ينقض قولهم: لا وطن إلا مع الحرية، بل هما سيان، فإن الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم، فإن لم توجد فلا وطن، لعدم الحقوق والواجبات السياسية، وإن وجدت فلابد معها من الواجب والحق، وهما

1- الوقائع المصرية العدد 1267 في 28 نوفمبر سنة 1881م (محرم سنة 1299هـ) وفي صدر المقال: «تابع فصول الأديب الفاضل»: (الحياة السياسية).

شعار الأوطان التي تُفْتَدى بالأموال والأبدان، وتُقَدَّم على الأهل والخلان، ويبلغ حبها في النفوس الزكية مقام الوجد والهيمان.

أما السكن الذي لا حق فيه للساكن، ولا هو آمن على المال والروح، فغاية القول في تعريفه أنه مأوى العاجز، ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلاً، فإن عظم فلا يسر، وإن صغر فلا يسوء، قال «لابرويز»، السابق الذكر: ما الفائدة من أن يكون وطني عظيماً كبيراً إن كنت فيه حزيناً حقيراً أعيش في الذل والشقاء خائفاً أسيراً؟!

على أن النسبة للوطن تصل بينه وبين الساكن صلة منوطة بأهداب الشرف الذاتي، فهو يغار عليه، ويذود عنه كما يذود عن والده الذي ينتمي إليه، وإن كان سيئ الخلق شديداً عليه، ولذلك قيل في مثل هذا المقام إن ياء النسبة في قولنا مصري وإنجليزي وفرنسوي هي من موجبات غيرة المصري على مصر والفرنساوي على فرنسا والإنجليزي على إنجلترا، فأنكر ذلك بعض الناس وكان في الأمر لا شك سوء فهم أو سوء إفهام.

وجملة القول إن في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة، تشبه أن تكون حدوداً: الأول: أنه السكن الذي فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد، والثاني: أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية، وهما حسيان ظاهريان والثالث: أنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل، وهو معنوي محض.

فإذا تقرر ذلك مما قلناه، وجب على المصري حب الوطن من كل هذه الوجوه، فهو سكنه الذي يأكل فيه هنيئاً، ويشرب مريئاً، ويبيت في الأهل أميناً، وهو مقامه الذي ينسب إليه ولا يجد في النسبة عاراً، ولا يخاف تعبيراً، وهو الآن موضع حقوقه وواجباته التي حصلت له بما أوضحناه من دخوله في دور الحياة السياسية.

وللحب على أهله شروط محفوظة عند الأذكياء، مجهولة عند المدعين الأغبياء، فما تنفع فيه الشكوى ولا تقدم لصاحبه دعوى إلا ببيان من الواقع وشاهد من الفعل، وما أحسن ما قيل:

دلائل الحب لا تخفي على أحد كحامل المسك لا يخلو من العبق

وله مراتب مناسبة لموضوعه، موافقة لمنشأه، فهو في الكرامة كريم، وفي النبالة شريف، وفي المآثر حميد، وفي العز والمجد رفيع، وفي الوطن جامع لكل هذه الصفات

فإن قيل في حب الحسان:

أحبك حباً لو تحبين مثله أصابك من وجد على جنون
لطيفاً مع الأحشاء أما نهاره فدمع وأما ليله فأنين

فقل في حب الأوطان:

أحبك حباً لو تحبين مثله أصابك منه يا ديار تَغَيُّر
شديداً مع الأشواق أما نهاره فسعي وأما ليله فتَفَكُّر

ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر، وإلباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل، ولكن أبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً، ورأياً عمومياً، ولو كره المبطلون، على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفساف القول، من مثل: أننا تعودنا احتمال الظلم والحيف، وألفنا الخدمة والرق، فلن يستقل لنا رأي، ولن نهتدي سبيل الحرية. كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودا مثل ذلك الحيف أعصاراً، وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح، وأن العالم بأسره كان فريقين: أحراراً يظلمون، وعبيداً يطيعون، أو لم يكن في بلاد الفرنسيس من قبل هذا العهد صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم، ويباعون كما تباع العجماوات؟!، أو لم يقل كاتبهم «فولتير»، في وسط المئة السابقة: لا يزالون في بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للرهبان؟!.

فما بال هذه العادة لم تمنع الفرنسيس من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام؟! وأن يروا أمثال «تيارس» و«جريفي» و«غامبتا» في أبناء الذين كانوا من قبل عبداناً أرقاء.

ولئن كان من فضل هذه المئة أن يكتب في صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف، فلقد رجونا - وحقق الله هذا الرجاء - أن يختم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء في هذا العصر، وحسن ذلك ابتداء، وحسن ذلك ختاماً.

في الشورى والاستبداد[1]

تكلمت بعض الجرائد بالشورى، وأشربت بعض جملها عبارات في الاستبداد، أوهم ظاهرها وعمومها بعض الناس أن القصد منها مدح الاستبداد الذي عرفوا من آثاره ما يكرهون، ولقوا من جرائه ما لا يودون، فشددوا على محررها نكيراً، وولوا عنه نفوراً، وقالوا: مَدَحَهُ[2] ظلماً وزوراً، وكان في ذلك من المخطئين.

وإن ما نعهده في حضرة هذا المحرر من حسن القصد وسلامة النية، يجعلنا في ريب من أن يكون الاستبداد ممدوحاً له، ومقصوداً بالثناء عليه، بل ما نعتقده فيه من التفقه في الدين، والتضلع منه، يصور لنا أن ليس المقصود من تلك العبارات ما تدل عليه ظواهرها التي أوقعت في أوهام كثير من مطالعيها خلاف ما عليه شرعنا، فأردنا أن ندفع هذه الأوهام ببيان حقيقة الشرع في هذا الموضوع، مؤيدين ما نقول بالآيات الشريفة والأحاديث المنيفة، وأقوال الأئمة الأعلام من علماء المسلمين، رضي الله عنهم، فنقول:

إن الاستبداد يقال على معنيين: أحدهما: تصرف الواحد في الكل، على وجه

1- الوقائع المصرية العدد 1279 ديسمبر سنة 1881م (20 محرم سنة 1299هـ).

2- أي مدح الاستبداد.

الإطلاق في الإرادة، إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما، فيكون اتباع النظام مفوضاً إليه وحده، إن أراد قام به وأن لم يرد لا يؤخذ عليه، وهو الاستبداد المطلق. وثانيهما: استقلال الحاكم في تنفيذ المرسوم والشرع المسنون، بعد التحقق من موافقتهما على قدر الإمكان، وهذا بالحقيقة لا يسمى استبداداً إلا على ضرب من التساهل وإنما يسمى في عرف السياسيين توحيد السلطة المنفذة.

ومن تتبع الشريعة الغراء ونصوصها الواضحة، ووقف على حكمة تنزيل الكتب السماوية، وتدوين الأحاديث النبوية، يرى أن الاستبداد المطلق ممنوع مُنَابَذ، لحكمة الله في تشريع الشرائع، ومُعَانَد كل المعاندة لصريح الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة الآمرة باتباع أحكام الكتاب العزيز والأخذ بالسنة الراشدة، فإنه نبذ للدين وأحكامه، وسعي خلف الهوى ومذاهبه، وذهاب إلى خفض كلمة الله العليا، وخرق لإجماع السلف الصالح من المؤمنين، إذا لم يبيحوا في أطوارهم أن يتولى عليهم من يخالف الكتاب والسنة إلى أحكام شهوته وهواه، يشهد بهذا صِيَغُهم في بيع الأمر والعهد إلى الولاة، يقولون لمن يبايعونه: بايعناك على أن تكون خليفة رسول الله، تتبع سنته، وتسلك بنا طريقته. أو على أن تحكم فينا بما أمر الله، وبما سن رسوله صلى الله عليه وسلم، ولم نر طائفة منهم ولا قوماً ولَّوا عليهم أميراً على كونه يتبع هواه، وافق الدين أو خالفه، ويدل عليه العهود التي كان يعهد بها الخلفاء الراشدون إلى أعمالهم في الأقاليم، فإنها كلها مشحونة بعبارات الوصية، والحث على اتباع منهاج الشرع الشريف، والجري على السنة الراشدة، والوعيد على مخالفتهما، وأخصها عهد الإمام علي رضي الله عنه الذي عهد به لـ «الأشتر النخعي» حين ولاه أمور مصر، ويؤيده أقوال الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في خطاباتهم ومقالاتهم عند انعقاد المحافل، كقول عمر رضي الله عنه، بعد أن ولي الخلافة: «أيها الناس، من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه». فقام بعض الحاضرين قائلاً: «والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا». ويؤكده ما سنتلوه عليك من الآيات والأحاديث.

أما المعنى الثاني، وهو أن يرجع الأمر في تنفيذ الشريعة إلى فرد واحد، فهو غير ممنوع في الشرع ولا في العقل، بل هما على وجوبه، أما الشريعة فنصوصها متضافرة على وجوب نصب إمام ينفذ الشرع القويم، ويحفظ الدين المستقيم، ويجري أحكامه العادلة على الرعية، وأما العقل فلما في قصر التنفيذ على الواحد الفرد- أي إجراء الأحكام باسمه المخصوص- من الهيبة والرهبة، اللتين تلزمان لتنفيذ الأحكام، وإذعان

الرعية لها، وانقيادها لما قضت به، ثم إن هذا لا يسمى في العرف استبداداً- كما أسلفنا إذ صاحبه يكون مقيداً بالمرسوم، محصوراً في دائرة المشروع، بحيث لا يجوز له الخروج عنها، ولا تجاوز حدها، والمستبد عرفاً من يفعل ما يشاء غير مسؤول، ويحكم بما يرسم به هواه، وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أو نابذها، ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى، ونفروا من ذكره، لعظم مصابهم منه، وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار، وحق لهم النفور والاشمئزاز، إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالاً، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالاً، بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً، وتؤكل فيه الأموال أكلاً، وتسفك الدماء زوراً، وتدمر البلاد تدميراً، فلا تثريب عليهم إذ كرهوا سوقه في سياق مدح، ولو مراداً به غير ما عرفوه.

ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه، وأنها توجب تقييد الحاكم بالسنة والقانون، ومن البديهي الواضح أن نصوص الشريعة لا تقيد الحاكم بنفسها، فإنها ليست إلا عبارة عن معاني أحكام مرسومة في أذهان أرباب الشريعة وعلمائها، أو مدلولاً عليها بنقوش مرقومة في الكتب، ولا يكفي في تقيد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها، بل لابد في ذلك من وجود أناس يتحققون بمعانيها، ويظهرون بمظاهرها، فيقومونه عند انحرافه عنها، ويحضونه على ملازمتها، ويحثونه على السير في طريقها، ومن أجل ذلك دعا سيدنا عمر، رضي الله عنه، الناس في خطبته إلى تقويم ما عساه يكون منه من الاعوجاج في تنفيذ أحكام الشريعة، فقال: «أيها الناس، من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه» إلخ.. الأثر المشهور، وقال تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»[1]. إذ لا يخفى أن هذه الآية الشريفة عامة في دعوة الملوك وغيرهم، على معنى أن تلك الأمة، أي الطائفة من المسلمين، تدعو الملوك وغيرهم إلى الخير، وتأمرهم بالمعروف وتنهاهم عن المنكر، ليقوم بها الدين، ولا يخرج أحد عن حده، حاكماً كان أو محكوماً، وليس الأمر هنا للندب - كما فهم بعضهم - بل للوجوب والفرض، على ما صرح به العلماء، ويؤيده أن قيام تلك الأمة بذلك مما لا يتم الواجب المفروض- وهو التقيد بالشريعة- إلا به، فيكون واجباً على حكم القاعدة عند فقهاء الشرع «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» وقالوا: إن هذه الطائفة يجب تأليفها من أفراد الأمة وجوباً كفائياً، على

1- (آل عمران: 104).

معنى أنها إن لم تقم فيهم اثِمَت أفراد الأمة بجملتها، واستحقت العقاب برمتها، فقد فرض الله على الأمة الإسلامية أن تقوم منها أمة، أي طائفة، وظيفتها الدعوة للخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حفظاً للشريعة من أن يتجاوز حدودها المعتدون، وصوناً لأحكامها من أن يتعالى عليها ذوو الشهوات، فينتهكوا حرمتها، ويخلوا نظامها، إذ تحرفهم عن العمل بها الأهواء إذا تركوا وشأنهم، ولم يؤخذ على أيديهم في الاسترسال مع داعيات الشهوات، فلم يجعل الله الشريعة في يدي شخص واحد يتصرف فيها كيف شاء، بل فرض على العامة أن تستخلص منها قوماً عارفين، لجلب كل ما يؤيد جانب الحق، وتبعيد كل ما من شأنه أن يحدث خللاً في نظامه، أو انحرافاً في أوضاعه العادلة.

ولقد قلنا إن الملوك والسلاطين داخلون تحت من يجب على تلك الطائفة وإرشادهم، وذلك لتضافر الأحاديث الصحيحة والأخبار الشريفة على وجوب نصيحة الأمراء، قال صلى الله عليه وسلم: «إن الدين النصيحة» ثلاث مرات قيل لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعامتهم». وقال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويسخط لكم ثلاثاً، يرضى لكم أن تعبدوه وحده، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم» الحديث.

قال العلماء والنصيحة للأئمة وأولياء الأمر هي معاونتهم على ما تكلفوا القيام به في تنبيههم عند الغفلة، وإرشادهم عند الهفوة، وتعليمهم ما جهلوا، وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم، وإعلامهم بأخلاق عمالهم، وسيرتهم في الرعية، وسد خلتهم عند الحاجة، ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم، ورد القلوب النافرة إليهم، والنصح لعامة المسلمين: الشفقة عليهم، وتوقير كبيرهم، والرأفة بصغيرهم، وتفريج كربهم، ودعوتهم إلى ما يسعدهم، وتوقي ما يشغل خواطرهم ويفتح باب الوسواس عليهم. بل قال عليه الصلاة والسلام: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده». فهذه الأنباء الشرعية، وغيرها مما لم يسع المقام سرده، تدل بصراحة على وجوب رصد أعمال الولاة، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وردهم إلى الشريعة الحقة عند الاعوجاج، ومعلوم أن الأمة بتمامها لا يمكنها القيام بهذا فوجب اختصاص ذلك بمن تحتم عليها - بمقتضى تلك الآية (ولتكن منكم أمة يدعوون إلى الخير.. إلخ..) استخلاصهم منها، عارفين

بالواجب فيدعون إليه، والممنوع فينهون عنه، وكما كلَّفت الشريعة المطهرة جماعة المسلمين بمناصحة أولياء الأمور، والأخذ على أيدي الظالم منهم، وانتقاء طائفة من خيارهم للهداية والإرشاد، ووعدتهم بقرب العقاب إذا لم يردوا الظالم عن ظلمه عند إحساسهم به، كذلك كلفت ولاة الأمور بأن يأخذوا آراء رعاياهم فيما ينظرون فيه من مظان المنافع ومجالبها، قال تعالى مخاطباً لنبيه الذي لا ينطق الهوى (وشاورهم في الأمر)[1].

قال ابن عباس: قد علم الله أن ما به إليهم حاجة، ولكن أراد أن يستن به من بعده، وقال بعض المفسرين: إن الله تعالى لما علم أن العرب يثقل عليهم الاستبداد بالرأي أمر نبيه بمشاورة أصحابه كي لا يثقل عليهم استبداده بالرأي دونهم. وقال المفسرون في قوله تعالى: (فإذا عزمت فتوكل على الله[2]) أي إذا عزمت بعد الشورى فتوكل على الله في تنفيذ الرأي وإمضائه. ومن هنا قال العلماء: من أقبح ما يوصف به الرجال ملوكاً كانوا أم سوقة: الاستبداد بالرأي، وترك المشاورة.

وإذا علمنا أن مناصحة الأمراء أمر واجب على الرعية، كما تدل عليه الأحاديث والآيات السابقة الشريفة، وجب على ولاة الأمر أن لا يمنعوهم من قضاء هذا الواجب، فدل ذلك على أن الأمر في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) للوجوب لا للندب، وهو ما يؤخذ من عبارات بعض المحققين من علماء التفسير، خلافاً لما في تلك «الجريدة» من كونه للندب، فوضح من كل هذا أن تصرف الواحد في الكل ممنوع شرعاً، وأن الرعية يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حد الشريعة الحقة، وأن الولاة يجب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد، وأن الشورى من الأمور الشرعية الواجبة، فمن رامها فقد رام أمراً شرعياً، قضت به الشريعة وحتمته على الحاكم والمحكوم جميعاً، بحث لو منعناه لاكتسبنا بذلك إثماً مبيناً.

ومعلوم أن الشرع لم يجئ ببيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام، ولا طريقة معروفة للشور عليهم، كما لم يمنع كيفية من كيفياتها الموجبة لبلوغ المراد منها، فالشورى واجب شرعي، وكيفية إجرائها غير محصورة في طريق معين، فاختيار

1- (آل عمران: 159).

2- (آل عمران: 159).

الطريق المعين باق على الأصل من الإباحة والجواز، كما هو القاعدة في كل ما لم يرد نص بنفيه أو إثباته، غير أنا إذا نظرنا إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو «كان النبي عليه الصلاة يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم. فسدل النبي ناصيته ثم فرق بعد». ندب لنا أن نوافق في كيفية الشورى ومناصحة أولياء الأمر الأمم التي أخذت الواجب نقلاً عنا، وأنشأت له نظاماً مخصوصاً، متى رأينا في الموافقة نفعاً، ووجدنا منها فائدة تعود على الأمة والدين، وإلا اخترنا من الكيفيات والهيئات ما يلائم مصالحنا، ويطابق منافعنا، ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانه، بل وجب علينا إذا رأينا شكلاً من الأشكال مجلبة للعدل أن نتخذه ولا نعدل عنه إلا غيره.. كيف وقد قال «ابن قيم الجوزية[1]» ما معناه: إن أمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان، فهناك شرع الله ودينه، والله تعالى أحكم من أن يخص طرق العدل بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منه وأبين.

فتألف من مجموع هذا: أن الشورى واجبة، وأن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب، وأدنى إلى مظان المنافع ومجالبها، على أنها إن كانت في أصل الشرع مندوبة فقاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان تجعلها عند مسيس الحاجة إليها واجبة وجوباً شرعياً، ومن هنا تعلم أن نزوع بعض الناس إلى طلب الشورى، ونفورهم من الاستبداد، ليس وارداً عليهم من طريق التقليد للأجانب، ولا آتياً لهم من ذم بعض الجرائد فيها هكذا جزافاً ورجماً بالغيب، كما سبق إليه قلم محرر تلك الجريدة، بل ذلك نزوع إلى ما هو واجب بالشرع، ونفور عما منعه الدين وقبحه العلماء، وشهدوا من آثاره المشؤومة ما عرفوا به قبح سيرته، ووخامة عقباه، نعم.. لا ننكر أنه ربما كان في الطالبين النافرين من سبق إلى حب الشورى وكراهية الاستبداد المطلق بطبيعة التقليد، ولكن ذلك إن كان فليس إلا نزراً يسيراً من مقدار كثير، فلا يصح إطلاق القول بالتقليد على فرض أن يجوز التخصيص، ولو قال حضرة المحرر إن كثرة ذم الجرائد للاستبداد وتشويقهم إلى الشورى أحضرتهم صور ما أخذوه من الواقع، وأخطرت بأذهانهم أمثلة المشهود في العيان، فجسمت ذلك عندهم، فلذلك اشتدت كراهتهم فيه، وقويت رغبتهم فيها، لكان ذلك أدنى إلى الصواب، ولكن ربما سبق القلم إلى غير المراد.

1- انظر ابن القيم (إعلان الموقعين) جـ 4 ص372، 373، 375، طبعة بيروت سنة 1973م. وكذلك انظر (الطرق الحكمية) ص17 - 19 طبعة القاهرة سنة 1977م.

وأما قول حضرة هذا المحرر إن جواز إعطاء الحرية للأفراد في إبداء آرائهم، مع كونه تفرداً بالرأي، أي استبداداً بحتاً، يستلزم جوازه في جانب الأمراء بالطريق الأولى، فهو خلاف التحقيق، فإن حرية الأفراد - على معنى تنفيذ ما يرونه صواباً- لا يقال لها استبداد أصلاً، لا لغة ولا عرفاً، فإن واحداً منهم لم يستقل بتنفيذ ما رآه كما هو حقيقة الاستبداد، بل إنما طلب غيره لمشاركته في الرأي، وما هو من معنى الاستبداد في شيء، وذهاب المحرر في هذه العبارة خلف فكره يعد من سبق القلم وجريانه بما لا يرجع إلى أصل علمي، إذ ليس في تشارك أفراد العامة تصرف الواحد في الكل، بل تصرف الكل في الكل، أو تصرف الكل في الواحد.

سلمنا كونه استبداداً، فهل يستلزم ذلك صحة الاستبداد في جانب الأمراء، مع العلم بأن رأي الواحد ليس مثل رأي الكل؟! إذ الأول مظنة الخطأ ولا يحتمل الثاني خطأ، إلا احتمالاً يفرضه العقل، وتكذبه العادة والاختبار. ومن ثم قال سيدنا عمر بن الخطاب: «الرأي الواحد كالخيط السحيل- وهو الحبل على قوة واحدة- والرأيان كالخيطين، والثلاثة الآراء كالثلاثة لا تنقطع». وقال صلى الله عليه وسلم: «ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم». وقال تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام: «واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري»[1]. وقال عمر رضي الله عنه: عندما جعل الخلافة شورى بين ستة «إن انقسموا اثنين وأربعة فكونوا مع الأربعة»، ميلاً منه إلى الأكثر، لأن رأيهم إلى الصواب أقرب، قاله السيد السند، وعن أبي هريرة: «ما رأيت أكثر تشاوراً من أصحاب رسول الله». أفبعد هذا يصح الحكم بأولوية استبداد ولاة الأمور؟! لا شك أن الحكم بهذا يكون من قبيل ترجيح المرجوح من حيث هو مرجوح، بل من ضرب تجويز الممنوع، إن أريد الاستبداد المطلق، حيث علمت امتناعه مما أسلفناه لك من الأدلة المنقولة والبراهين المسموعة.

هذا ما أردنا إيراده في هذا المقام، دفعاً لما توهمه عبارات تلك الجريدة من تجويز ديننا للاستبداد المطلق أو إيجابه، مع كونه براء منه، ورفعاً لما عساه يتولى بعض الأذهان من كون حكم الشورى عندنا معاشر المسلمين الندب، مع أنه الوجوب، كما قررنا، ولعل من يدعي أن الأمة الإسلامية لا تصلح للشورى، زعماً منه

1- (طه: 29).

أن ديننا القويم يأباها، يكتفي بهذا المقال، فيعلم أن شريعتنا شريعة سمحة، تأبى أن يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة، ولا يحفظون للسنة ذمة، وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعاً، ذلك هو الحق، والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل.

في الشورى[1]

تكلمنا في العدد الماضي عن الشورى، ولكن من حيث حكمها الشرعي، وقد أثبتنا هناك أنه الوجوب، كما تبين مما نقلناه من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وأئمة المسلمين، رضوان الله عليهم أجمعين.

والآن نتكلم عليها من جهة إمكانها عندنا، ومن حيث المنفعة والفائدة المترتبة عليها في بلادنا المصرية التي لم ترها من عهد قديم: فنقول:

لا يخفى أن أبناء قُطرنا المصري قد انتقلت أفكارهم من مركز الرقدة إلى مجال الجولان في المنافع والمضار، ووجوب السعي لطلب الأولى من طرقها، ولزوم الاجتهاد في دفع الثانية مما يقطع عرقها بالمرة أو يخففها شيئاً فشيئاً على قدر الإمكان، وذلك بما مر عليهم من الحوادث المتنوعة الأشكال، ومن البين أن الأهالي إذا دب فيهم هذا الروح تشوفوا لأن تكون أفرادهم متساوية في القانون والمعاملات بدون تفرقة بين هذا وذاك، وصح أن يوجد فيما بينهم قوم - (وهم الخواص الذين حصلوا طرفاً من المعارف والعلوم)- يقتدرون على التفرقة بين الملايم والمنافر، ويعرفون طريق الأول الذي يجلب منه، وسبيل الوقاية من الثاني، ويرضون أن يجعلوا أنفسهم في

1- الوقائع المصرية. عدد 1280 في 13 ديسمبر سنة 1881م (21 محرم سنة 1299هـ).

مقام العمل للباقين والسعي لهم فيما يعود على الجميع بالمنافع والخير على قدر ما يستطيعون.

أما كون البلاد المصرية قد صارت أهاليها على هذا الفكر فهو أمر جلي لا يختلف فيه اثنان، ولا نخص ذلك بالخواص، فإن العامة، وهم أهل الأعمال البدنية المستغرقة لبياض النهار وسواد الليل قد انتقلوا عما كانوا فيه من قبل بكثير، وإن كان الانتقال في كل من الفريقين (الخواص والعوام) على درجته اللائقة به، المناسبة لما اكتسبه من المعارف أو التجربة أو تأثير الحوادث أو غير ذلك من أسباب الانتقال من حال إلى أعلى منه في الوجود.

وأما كون الأهالي إذا دب فيهم روح الاستبصار تشوفوا للعدل والمساواة، وتشوقوا لجلب المنافع ودفع المضار. وأمكن أن يوجد فيهم جماعة يقدرون على القيام بمهام المصالح، فهو أمر من مقتضى الفطرة البشرية ومن لوازم سير الإنسان وترقيه في مدارج التقدم، فلو تخلف التشوف للعدل والمساواة عن التنبيه والاستبصار للزم انفكاك الملزوم عن لازمه، وهو أمر بيِّن البطلان، فإن معنى التنبه والتيقظ هو الإحاطة بأن الحالة الأولى غير مناسبة للمصلحة، والعلم التام بأن المصلحة والمنفعة لا يلائمهما إلا كذا من الأحوال، ولا معنى للعلم بأن ذلك لا يليق، وهذا هو المناسب، إلا ترك الأول والاستمساك بعروة الثاني وطلبه من جهات وسائله الموصلة إليه، فظهر أن التشوف للعدالة والانتظام من لوازم التنبه والاستبصار، لا تنفك عنه في أي ظرف من ظروف الوجود، فإذا تنبهت الأهالي علمت...[1] فيلزمها أن تخصص طائفة منها للنظر في منافعها وجلب مصالحها، حيث إن ذلك لا يسع جميع الأفراد، فإن منهم العامل والزارع والتاجر، ومن لا يقدر إلا على السعي في منافعه الخاصة به وبعائلته، إلى غير ذلك من المهن والصنائع والأعمال.

فإذن قد ثبت أنه لا مانع لوجود الشورى في بلادنا من جهة أهاليها، بل إن حالتهم الآن تقضي بلزوم وجودها، حيث إنهم قد صاروا جميعاً على ما قدمناه، من الانتقال من حال إلى حال، ومن التنبه والاستبصار على حساب اختلاف الطبقات وتباين الدرجات بين الأفراد.

هذا من جهة الأهالي المصريين، أما من جهة الهيئة الحاكمة فكذلك لا مانع

1- مقدار ثماني كلمات محذوفة، بسبب «تجليد» الصحيفة، إذ ذهب السطر الأسفل منها عند التجليد.

للشورى ولا محذور في وجودها، وذلك لأن من بيده زمام الأمر والنهي في الديار المصرية وهو الجناب الخديوي المعظم ميال بطبعه إليها من بدء نشأته الكريمة، وقد شب، أيده الله، على حبها وتعزيز شأنها وارتفاع منارها، ودليلنا على ذلك تأييده لمبادئها من عهد أن ولي الأمر واستوى على أريكة الخديوية المصرية وأخذ يدير حركة البلاد، فقد رأينا جنابه الكريم قائماً بأمر العدل والمساواة والنظر في مصالح رعيته ومهتماً كل الاهتمام بمصالحهم وجلب منافعهم ودرء مضارهم وسد خللهم وراحة بالهم، وعلمنا من سجاياه الطاهرة أنه لا يميل إلى الاسترقاق ولا يألف الاستعباد ولا يرضى لرعيته إلا سلوك جادة الخير والسعي فيما يعود عليهم بالفائدة الحقة، وأن تكون نيرة الفكرة عارفة بمصالحها أنفسها، تقدر على النظر في المصالح وجلب الملائم ودفع ما يعوقها عن الوصول إلى الكمال. ولا ريب أن من كانت هذه أحواله المشاهدة منه في كل حين من الأحيان فهو أحب للشورى من سواه، فإنها تؤيد مشربه وتعضد مباديه، والإنسان لا يكره ما يساعده على مقاصده في حال من الأحوال، فظهر أن الجناب الخديوي المعظم محب للشورى، بل إنها من مقاصد ذاته الكريمة، ولا سيما إذا أضفنا لذلك أن جنابه المعظم قائم بواجبات الدين القويم حق القيام، وأنه أعزه الله متمسك بعروته الوثقى ومحافظ على أوامره ونواهيه كل المحافظة، وأن حكم الشورى في ديننا هو الوجوب، فلا يشك أحد بعد هذا فيما قلناه من أن الشورى هي من أعظم مقاصد خديوينا المعظم، أيده الله ونصر به الحق وأعز به أهل هذه الديار.

وكذلك لا يرتاب أحد في أن هيئة حكومتنا الحاضرة، وخصوصاً دولتلو شريف باشا، رئيس مجلس النظار لها ميل كلي إلى وجود الشورى في هذه البلاد، وقد اشتهر بذلك دولة الرئيس وعرف بحرية المشرب بين الخاصة والعامة، فلا حاجة إلى إقامة البرهان على ما لدولته من حسن المقصد وإرادة الخير للعموم، وكذلك بقية النظار الكرام، فإن جميعهم من المساعدين على هذا المقصد الجميل، ومعضدين لمبادئ الجناب الخديوي المعظم، أيده الله.

فإذن لا مانع كذلك من جهة الحكومة، بل إنها مساعدة ومعضدة لوجود الشورى في هذه البلاد، فثبت أن وجودها في بلادنا المصرية ممكن، بل وواجب محتوم، حيث قد ثبت أنه لا مانع من إحدى الجهتين (الأمة والحكومة) وثبت أنهما (الجهتان) طالبتان لوجودها وتحققها في الديار المصرية التي قد استعدت للحصول على الغاية الحسنة وتهيأت للوصول إلى درجات الكمال.

هذا ما يتعلق بالشورى من جهة إمكان وجودها في بلادنا المصرية، أما ما يتعلق بها من حيث منافعها فيها فهذا بيانه:

إننا لو تتبعنا الأحاديث الكريمة والآثار الصحيحة لرأيناها كلها ناطقة ببيان...[1] العدول عنها وزيادة عن هذا فإن الشرع الشريف لم يأمر من اتبعه بها إلا وهو عالم بأن لها مزايا ومنافع لا تتحقق إلا بها ولا تحصل إلا بوجودها، وقد شاهدنا مصداق ذلك كله في أي بلد أو مملكة قامت بأمرها واتخذتها دليلاً في جميع أعمالها، ورأينا أن الضد بالضد، فتبين من ذلك أن للشورى في ذاتها منفعة تدور معها وجوداً وعدما بدون فرق في الموقع والزمان، وهذا أمر نظنه بيناً بنفسه، فلا حاجة بنا إلى طول الكلام فيه.

وإن بلادنا المصرية، بلا ريب، لا فرق بينهما وبين بلاد أخرى تحققت فيها الشورى ونالت منافعها وعادت عليها فوائدها، من حيث القبول للمصلحة، والاستعداد للخير، والقدرة على التفرقة بين الملايمات والمنافرات، ومحبة الأولى وكراهية الثانية، والفرح بالإصلاح والحزن من الإفساد، إلى غير ذلك مما تقتضيه هذه الصفات.

وقد أثبتنا أيضاً فيما تقدم أنه لا عائق من جهة الأهالي، فإنهم لم يكونوا الآن على ما كانوا عليه من قبل، بل إنهم قد تغيرت حالتهم وعرفوا الضار من النافع، وتوجهت رغبتهم للحصول على ما ينفعهم. ولا ريب أن هذه الحالة هي مقدمة النجاح وطليعة الفلاح، ومن حصلت له المبادئ تطلع إلى تحصيل الغايات، وليس من غاية نافعة إلا وسببها الشورى، فلا تحصل إلا بها ولا تتحقق إلا بوجودها. فالشورى حينئذ نافعة في ديارنا المصرية كنفعها في غيرها من البلدان، وهذا أيضاً مما لا نطيل الكلام فيه فإنه أجلى من أن يقام عليه البرهان.

وأما حصول المنفعة المقصودة من الشورى بالفعل في بلادنا، فلأن انتخاب النواب قد تم على وجه يضمن حصولها، ويكفل تحققها، إذ لا يخلو المنتخبون من أن يكون غالبهم من أهل الدراية والمعرفة وأرباب النظر والفكر الذين يعرفون ما هي الشورى وما هو المقصد منها وما هي المنفعة للبلاد وما هو الطريق الموصل إليها، فإن بلادنا قد انتشر فيها العلم منذ أزمان طويلة تكفي للمشتغل فيها بالمعارف أن يكون على حالة التنبه والاستبصار التامين اللذين يقتدر معهما على الجولان بفكره في أي موضوع،

1- مقدار ثماني كلمات محذوفة، بسبب ذهاب السطر الأسفل من الصحيفة عند «التجليد».

ويمكنه بهما أن يكون من النافعين لوطنه وإخوانه فيه، ولا يخفى أن مثل هؤلاء كثير جداً في البلاد. وقد وقع الانتخاب على كثير منهم في هذه المرة لمجلس النواب، ولا نشك في أن هذا العدد فيه الكفاية التامة لتحقيق منفعة الشورى المقصودة منها في بلادنا المصرية. فإن أي قُطر من الأقطار لا يكون المجموع فيه للمشورة إلا على هذا المثال. أي يكفي أن غالبهم بمكان من الدراية بأحوال البلاد وعلم بطرق منافعها اللازمة فيها. وقد علمنا علم اليقين أن غالب المنتخبين عندنا هم على هذا الحال. فلا يضرنا والحالة هذه أن يكون القليل ليسوا كالكثير في هذه الصفات كما لم يضر في أحد الممالك المتمدنة وجود مستشيريها على هذا المنوال. بمعنى أن غالبهم كالغالب عندنا والقليل منهم كالقليل منا، وهذا أمر مسلم لا مرية فيه ولا خفاء. ومع ذلك فقد نالوا ثمرات الشورى وحصلوا على فوائدها. فالقول إذن بأنهم هم ينالونها ونحن نحرم منها مع تساوي الأمر بيننا وبينهم مما لا يصح في الأذهان ولا تقوم عليه حجة ولا يؤيده برهان.

فثبت من كل هذا أن الشورى ممكنة الوجود في بلادنا، بل لابد منها فيها، وأنها نافعة في أقطارنا المصرية كغيرها من سائر الممالك والبلدان، وقد سمحت الإرادة الخديوية بتحققها عندنا. فلا ريب أن تجتني أهل هذه الديار منفعتها، وتدخل في دور جديد يثني فيه التاريخ على...[1] .

1- مقدار ثلاث كلمات محذوفة لذهابها في عملية تجليد الصحيفة.. من أسفلها.

الشورى والقانون[1]

قد أسلفنا فيما سبق من أعداد «الجريدة[2]» أن القوانين تختلف باختلاف أحوال الأمم، وبَيَّنا الأسباب الموجبة للاختلاف، وضربنا لذلك أمثالاً لتقريب المطالب من الأذهان، وأن ذلك صريح في أن القوانين متعددة، وأصنافها متنوعة، لتفاوتها بحسب الغرض المقصود منها، أعني ضبط المصالح، وفتح سبل المنافع، وسد طرق المفاسد.. والآن نريد أن نبين أقربها للغرض، وأبعدها عن مساقط الإهمال، وأمنعها عن عبث الجهل والأغراض، فنقول:

إن القانون الصادر عن الرأي العام هو الحقيق باسم القانون المقصود بالبيان ليس إلا، وبيانه أن الاجتماع بين أمة من الأناس في مبدأ أمره لا يكون له داعية سوى الصدفة، أو أسباب أخرى قهرية لا تخرج عن الطوارق التي تلم بالإنسان فتلجئه إلى ملجأ من نوعه، يستعين به على دفعها، فإذا استتب الاجتماع، وسكن الأمن في قلوب المجتمعين، وانقطع كل منهم في الأسباب التي توصله إلى لوازم المعيشة، نزع فيهم حب المسابقة في كل ما يتنافس فيه كل حي، وتَوَلَّد من ذلك شدة الطمع والشره، وجر الأمر إلى الحسد والبغض والبطر، فأصبحوا- وهم في مكان واحد- متباعدي المقاصد، أشتات القلوب، لا يبالي أحدهم بافتداء مصلحته بمصلحة الآخر بأي طريق سلك، ونسي رابطة الاجتماع، وواجب الاشتراك في الوطن، وتناول أشدهم عضداً مقاليد

1- الوقائع المصرية. العدد 1290 في 25 ديسمبر سنة 1881م (6 صفر سنة 1299 هـ).

2- الوقائع المصرية.

الحكم عليهم، وبث فيهم أعوانه وأنصاره بدون قاعدة تربط الأعمال، وتبين الحدود، فحينئذ لا ترى لاثنين منهم رأيين متوافقين، ولا قصدين متطابقين، بل لا نرى إلا نفوساً شاردة، وأغراضاً متباينة، تسوقهم عصا الظلم، وتجمعهم دائرة الغرم، فهم في هذه الحالة ليس لهم وجهة تربط أعمالهم، وتوحد مقاصدهم، بحيث تكون محوراً لدائرة أفكارهم، وغاية تنتهي إليها حركاتهم في كافة أمورهم، إذ ما نزل بهم من دواعي الاضطراب، وأسباب تبلبل الألباب، جعل لكل منهم شأناً خاصاً به، فلا يفكر يوماً ما في حقوق الاجتماع، ونسب الارتباط، فكأنه أمة وحده، مقطوع العلائق بغيره، فلا يتصور أن يكون لهم حينئذ رأي عام يجمعهم، وإذا استمرت بهم هذه الحال زمناً طويلاً فسدت طباعهم، وتبدلت أخلاقهم إلى ملكات رديئة، تحملهم على البطالة والكسل، وتكلهم إلى الآمال العاطلة، والأماني الكاذبة، وتورثهم الخمول والذل والفتور، فإذا توالت عليهم الحوادث، وعلمتهم أسفار الأخبار طرفاً من سير الأمم، تذكروا أنه قد كان لهم من حقوق الاجتماع ما يسوقهم إلى العيش الرغد، ويصون عناصره الشريفة من لوث الخسة ودناسة الاتضاع، فتهم نفوسهم بتقويم دعائم الاجتماع على أصولها التي تطالبهم بها طبيعته، فتمانعهم تلك الأخلاق التي نشأوا بها ممانعة تضعف منهم قوة العمل، فكلما قويت فيهم دواعي الاجتماع اشتدت كراهتهم للتقاعد عن الأخذ بالوسائل، وطفقت نفوسهم تنفض عنها درن الملكات الفاسدة، وتوفرت فيهم بواعث الأعمال المختلفة، وأصبحت المقاصد متجهة إلى غاية واحدة، وهي المعاضدة على حفظ الهيئة الاجتماعية، فعند ذلك نرى من لم تهزه الشفقة منهم على المنافع العامة، ولم يَفْقَه حقيقتها يوماً، يفضلها على غاياته الخاصة، ويَعْلَمها حق العلم، بدون أن يتلقى درسها من معلم، فإن الحاجة هي الأستاذ الذي لا يضيع تعليمه، ولا يخيب إرشاده، ومن هنا ينشأ بين الناس ما يعبر عنه بالرأي العام، وهو الأساس الذي بدونه لا يمكن أن تتوجه الكلمة في أمر ما يراد التداول فيه، ونقطة التلاقي التي تجتمع بها أطراف الأفكار المتشعبة، وتنمحي فيها الأغراض المتعددة، إذ ليست في الحقيقة أغراضاً ذاتية وإن تلبست بصورها، وإنما هي طرق متخالفة تؤدي إلى مقصد لا يخرج عن الرأي العام، وسالكوها بلغوا درجة الاجتهاد، وكُلُّ عامل للأمة مُسَخَّرٌ لانتقاء أقرب الطرق الخالية من أعباء الكلفة، كما يشهده من وقف على مشارب القدماء والمتأخرين من السياسيين، حيث يتفرقون أحزاباً، وينصبون حلبة الجدال في البحث عن الصالح العام.

فإذا بلغت أمة من الناس هذه الدرجة من التنور، وأصبحوا جميعاً على رأي واحد في وجوب ضبط المصالح، وتقييد الأعمال بحدود مقدسة تصان ولا تهان، اندفعوا جميعاً إلى طلب هذه الحقوق الشريفة بدون أن يخشوا لومة، ولا يكتفون دون أن يروا بين أيديهم قانوناً عادلاً، لائقاً بحالهم، منطبقاً على أخلاقهم وعوائدهم، كافلاً بمصالحهم، يرجعون إليه في أمر المساواة والأمن على العباد والبلاد، ولا يعجبهم أن يكلوا وضعه لواحد منهم يتولاه بنفسه، إذ الواحد لا يتأتى له أن يشخص مصالح الجميع مع تباينها، وهذا أمر تنبني عليه صحة القوانين وما يترتب عليها من الفوائد، ولا يمكنهم أن يباشروا وضعه جميعاً، إذ فيهم من تمنعه موانع قوية عن ذلك، فلم يبق إلا أن ينتخبوا منهم نواباً- بقدر الحاجة- للقيام بهذا الواجب، من كل جهة، ومن كل ذوي حرفة، ليكونوا جميعاً على علم بأحوال موكليهم عموماً، وطبائع أمكنتهم، فإذا أتموا هذا القانون على وجه كامل شامل، بعد البحث الدقيق، وإن استغرق عملهم أمداً، كان هو القانون المعول عليه علماً وعملاً.

أما علماً فلأن أحكامه كلها صارت معلومة لدى أفراد الناس جميعاً، لأن من وضعها هم نوابهم، ولا يخفى أن نفس المنوب عنهم لا يغفلون طرفة عين عن كل أمر من أمورهم يشرع النواب في المداولة فيه، ليقفوا على طريق الجدال في كل مبحث، ويعلموا ما تم عليه الرأي فيه، على أن صحف الأخبار التي لا يخلو منها قُطر من الأقطار تتكفل بنشر المفاوضات والأحكام في كل مسألة، فتكون هي السفراء بين «مجلس النواب» وبين الرعاية على اختلافهم، ولا يضر عدم العلم لأفراد منها كالسوقة الرعاع، والعَمَلة وإن كثروا، فإنهم كالآلات الصماء الموقوفة على الأعمال البدنية ليس إلا، فتبين من ذلك أن العلم بأحكام القانون الذي يضعه جملة النواب لابد أن يتحقق بين الأفراد، فبعد إتمامه لا يحتاج الأمر إلى المدارسة فيه إلا لمن هو حديث عهد به.

وأما عملاً فلأن القانون عادل منطبق على المصالح، ومثله حقيق بأن يرسم في صفحات القلوب، خصوصاً أن واضعيه هم النواب، والنائب لسان المنوب عنه، فكان من وضع الأمة بتمامها، وتلك حجة عليهم بأنهم جميعاً متعاهدون عليه، سيما وأنهم هم الذين تقاسموا بالإيمان على الأخذ بالأحسن من كل شيء نافع، وأن قلوبهم طويت على المحافظة على الرأي العام وأنهم جميعاً سائرون إلى غاية واحدة فكيف بعد هذا كله يتركون القانون حبراً على ورق بدون علم ولا عمل؟.

فقد وضح مما ذكرناه أن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن

رأي الأمة العام، أعني المؤسس على مبادئ الشورى، وأن الشورى لا تنجح إلا بين من كان لهم رأي عام يجمعهم في دائرة واحدة، كأن يكونوا جميعاً طالبين تعزيز شأن مصالح بلادهم فيطلبونها من وجوهها وأبوابها، فما داموا طالبين هذه الوجوه فهم طلاب الحق ونصراؤه، فلا يلتبس عليهم بالباطل، ولا لوم عليهم إذا لم يأت مطلوبهم على غاية ما يمكن من الكمال، فإن الحصول على أقصى المراد يستحيل أن يكون دفعة واحدة، كما قضت حكمة الله تعالى في خلقه أن الشيء لا يبلغ حده في الكمال إلا بالتدريج، بل اللوم أن يضرب الطالب صفحاً عن مطلبه، ويقصر في السعي، ويرضى بحالته، فيقف عندها، وقد هيأ الله له الأسباب، ومهد له الوسائل، إذ ذلك ضرب من الجهل المركب القبيح، الذي يجعل صاحبه أدنى درجة من الحيوانات العجم.

وأن استعداد الناس لأن ينهجوا المنهج الشوري غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والنظر على أصول الجدل المقررة لدى أهله، بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق، وضبط المصالح على نظام موافق لمصالح البلاد وأحوال العباد، ولا يتوهم أن القانون العادل المؤسس على الحرية هو الذي يكون منطبقاً على الأصول المدنية والقواعد السياسية في البلاد الأخرى انطباقاً تاماً، فإن البلاد تختلف باختلاف المواقع، وتباين أحوال التجارة والزراعة، وكذلك سكانها يختلفون في العوائد والأخلاق والمعتقدات إلى غير ذلك، فرب قانون يلائم مصالح قوم ولا يلائم مصالح آخرين، فينفع أولئك ويضر بهؤلاء، إذ على مؤسس القوانين أن يراعي أخلاق الناس على اختلاف طبقاتهم وأحوالهم، وطبيعة أراضيهم ومعتقداتهم، وكافة عوائدهم، ليتسنى له أن يحدد مصالحهم، ويربط أعمالهم بحدود تجر إليهم جلائل الفوائد، وتسد عليهم أبواب المفاسد، وحينئذ لا يسوغ لأرباب الشورى أن يجاروا غير بلادهم في سن القوانين، بل عليهم أن يجعلوا أوضاع بلادهم وأحوال الأهالي الحاضرة نصب أعينهم، حتى يتهيأ لهم حينئذ أن يرسوا ما لابد منه من الأحكام الملائمة، فإذا أمعنوا النظر ودققوا في البحث وطلبوا الحق حيث كان، وإن من صغير، وكان هذا المقصد السائق للجميع على البحث والتنقيب، انفتحت لهم عيون المسائل، وسهلت عليهم صعاب المطالب، وحومت أفكارهم على ما كان يحسب أبعد خطور بالبال فتتغلغل أفكارهم في ما وراء ذلك من الأمور التي لا يكاد يكشف الحجاب عنها في مبدأ الأمر، حتى يحصلوا على مبادٍ أولية يتخذونها قواعد كلية لما يرد عليهم من الأبحاث، كأن يستعملوا قاعدة القياس والحكم على النظائر والاستدلال بالأصل

والعادة والعرف وأمثال ذلك في محاوراتهم، بعد أن صارت لديهم من المسلمات الأولية، وقد كانت في بداية الأمر من الغوامض التي يحتاجون في حلها إلى نظر وبحث، وهكذا يتدرجون من الوسائل إلى المقاصد، ثم ينساقون من المقاصد التي لديهم بديهية المبادئ إلى مقاصد أعلى وأسمى، حتى يثبت قدمهم في الشورى كل الثبات.

ومما تقدم سرده تعلم أن أهالي بلادنا المصرية دبت فيهم روح الاتحاد، وأشرفت نفوسهم منه على مدارك الرأي العام، وأخذوا يتنصلون من جرم الإهمال، ويستيقظون من نومة الإغفال، وقد مرت عليهم حوادث كقطع الليل المظلم، ثم تقشعت عنهم، فطالعوا من سماء الحق ما كحل عيونهم بنور الاستبصار، حتى اشرأبت مطامعهم إلى بث أفكارهم في ما يصلح الشأن، ويلم الشعث، ويجمع المتفرق من الأمور، ليكونوا أمة متمتعة بمزاياها الحقيقية، فهم بهذا الاستعداد العظيم أهل لأن يسلكوا الطريق الأقوم، طريق الشورى والتعاضد في الرأي، فقد أزف الوقت، ولم تسمح لهم ظروف الأحوال بأن يتأخروا عن سن قانون يراعى فيه ضبط المصالح على وجه ملائم، يتبادلون فيه الأفكار الحرة والآراء الصائبة، فلذا أجمعوا رأيهم على تأليف مجلس الشورى ممن لهم دربة ودراية تامة بشؤون البلاد، وصدرت الأوامر السامية بانتخابهم نواباً حسب ما قضت به نواميس الحرية، وانشرحت صدور الناس عامة بهذا الأمر، واستبشروا بما يكون من عاقبة هذا المسعى الجليل، سيما وقد عهدوا من الحضرة الخديوية ارتياحاً تاماً لما يؤيد شأن البلاد ويعلي كلمة الوطن، ولنا أمل لا يخيب في أهل البلاد وحضرات النواب، فهم أجّل من أن يعدلوا عن طريق النجاح، أو يكون سعيهم إلا في حب الإصلاح، وهذه هي خطوة نعدها - إن شاء الله - في سبيل تقدمنا فاتحة الألطاف.

برنامج الحزب الوطني المصري[1]

1- يرى الحزب الوطني محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة المصرية والباب العالي واتخاذ ذلك الباب ركناً يستند عليه - ويعتقد أن جلالة السلطان عبدالحميد مولاهم وخليفة الله في أرضه وإمام المسلمين لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية، كما يعتقد هذا الحزب، أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه، ويقاوم من يحاول إخضاع مصر

1- علاقة الأستاذ الإمام بهذا البرنامج وثيقة جداً، فهو الذي صاغه كوثيقة تمثل وجهة نظر الحركة الوطنية المصرية، كي يتقدم به صديق هذه الحركة «ولفرد بلنت» إلى «غلادستون» رئيس وزراء إنجلترا في 20 ديسمبر سنة 1881م في محاولة لمنع إنجلترا من السير في طريق معاداة الحركة الوطنية المصرية.. وبلنت يتحدث عن قصة وضع هذا البرنامج بواسطة الأستاذ الإمام عقب مقابلة عرابي لبلنت فيقول: «وكان لهذا اللقاء الأول من حسن الأثر على رأيي في الضابط الفلاح ما حملني على الذهاب في الحال لصديقي الشيخ محمد عبده لأفضي إليه بحقيقة هذا التأثير، ثم اقترحت وضع برنامج بما أخبرني عرابي به.. ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وآخرون وصابونجي منشوراً يتضمن آراء الحزب الوطني بكل دقة، وقد أخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور إلى محمود سامي والذي كان وزير الحرب، وضمن موافقته عليه، وكذلك أطلع عرابي على المنشور ووافق عليه». انظر كتاب «بلنت» (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص205، 206 ففيها يبرز دور الأستاذ الإمام في وضعه وتتحدد علاقته الوثيقة به.. والبرنامج منشور في ملاحق كتاب «بلنت» السابق الإشارة ص792 - 798.

وجعلها ولاية عثمانية، أي من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التي منحتها استقلالها الإداري[1].

وله ثقة بدول أوروبا لاسيما إنجلترا المدافعة عنه، ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها.

2- هذا الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة 1881، وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل، والإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين، ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك في جميع الأمور، وهم يساعدونه قلباً وقالباً، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التي وعد بإنجازها.

3- رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة، ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوروبية هو الكفاية العظمى لنجاح أعمالهم، مع قبولهم تلك الديون الأجنبية، حرصاً على شرف الأمة، وإن كانت تلك الأموال لم تصرف في مصلحة مصر، بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل. ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية، والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين، فهم يشكرونهما ويثنون عليهما.

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي لم يكن إلا وقتياً، وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً، حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين، وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة، ومستعدون لإذاعته، فإنهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائف ولا يراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق، مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الإسراف الخارج عن الحق باقياً.

1- يقارن هذا الرأي فيما يتعلق بعلاقة مصر بالدولة العثمانية برأي الأستاذ الإمام الذي كتبه لـ«بلنت» والذي وضعناه تحت عنوان «دفاع عن حكومة الثورة».. مع مراعاة الاختلاف في السياق والمقام، فالجوهر واحد والموقف متحد.

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهما فيها، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة، بل يقتصرون على إقامة الحجة، ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر، فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية، فهما مطالبتان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها، لأنهما مسؤولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها وتكلفتا بنجاحها.

4- رجال الحزب الوطني يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل في البلاد، إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر، وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد - بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم - والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية، فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم إلا سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة، فعقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب - الذي انعقد الآن - وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله.

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت، كما حصل لمجلس الاستانة واستعين عليه بجعل المطابع آلة تُفَوِّق نحوه السهام، فيتكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم، ولهذا فوض الأهالي أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة في النمو، وليس في عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه، بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة بعد أن فتح المجلس، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى 18 ألف عسكري، ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية.

5- الحزب الوطني حزب سياسي، لا ديني، فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون

هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء، وتعتبر الناس في المعاملة سواء، والمصريون لايكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم.

6- آمال هذا الحزب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبياً، ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة.

وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمنعهم بهذه البركة، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد، فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم.

18 ديسمبر سنة 1881

الناس من خوف الذل في الذل
والناس من خوف الفقر في الفقر[1]

كلمات جمعت من دور المعاني صنوفاً، فتقلدتها الآذان شنوفاً، وعبارة حوت من الحكم ألوفاً، قامت لها ألباب العرب صفوفاً، فارتفعوا عن أمم الأنام ألوفاً، ومقالة شفَّت عن خالص الحقيقة شفوفاً، فكانت لبعض النفوس سفوفاً شفيت به من أمراض الخوف والارتياع، فاعتزت مكاناً، واعتلت شأناً، وكانت سعيدة في الحال، وعند المآل، ولهذا فإنا نوردها مورد البيان، لتنجلي حقيقتها للأذهان، ولتفوز بنوال المأمول، فنقول:

إن في سبيل السعادة الإنسانية، التي هي ثمرة وجود الإنسان ونتيجة خلقه، عقبات لابد من قطعها لمن يريد أن يكون سعيداً، ولا يخلو اقتحامها من صعوبة تلحق بالمعاني بعض الآلام الوقتية، وتصور تلك الآلام يقعد بالنفس عن العمل متى كان النظر قاصراً والهمة ساقطة، ولكن من وراء التقاعد أهوالاً صعاباً، وآلاماً شداداً تلزم من تلم به فيصير شقياً فقيد اللذة ما دامت الحياة. ومن ثم أوجبت الأنبياء والحكماء والعقلاء من كل أمة في كل عصر السعي في سبيل السعادة، من غير مبالاة بما يعرض فيه من المشقات، علماً بأنها آلام وقتية عاقبتها الراحة الدائمة وغايتها

1- الوقائع المصرية. عدد 1316 في 24 يناير سنة 1882م (4 ربيع الأول سنة 1299 هـ).

النعيم المقيم، ونهوا عن الإهمال وإن كان فيه نوع من الراحة الآنية واللذة العرضية، لإصارته إلى الشقاء اللازم، وبئس المصير.

غير أن كثيراً من الناس تعظم في وهمه صغار الأمور، وتقوى في مخيلته ضعاف الأتعاب والمشقات، فيخلد إلى أرض الخمول والتخلي عن الأعمال، ظناً منه أن هذا خير له من الإقدام على العمل المقرون ببعض التعب أو المستعقب لضرب من ضروب العناء، فهؤلاء الذين يصعب عليهم احتمال المشاق اللازمة لهذه الحياة الدنيا ويطلبون الراحة من كل ما يخيله الوهم شقاء فيقعدون عن الجد يحرمون السعادة.

فإذا خاف الإنسان تلك الآلام الوقتية، وهوّلها له الوهم، فأقعده الخوف عن الجد في تحصيل العزة تدركه الشقوة ويصير من الأذلاء، وما سبب هذا إلا خوف الذل والشقاء، ومن أجل ذلك ترى ضعفاء النفوس الذين يعلمون من ذواتهم العجز عن بلوغ ما يأملون، ويتيقَّنون من همتهم القصور عن إدراك ما يبتغون تصور لهم الأوهام مخاوف في طريق الأعمال، وربما لم يكن لها حقيقة في عالم العيان، فينصاعون لحكم الوهم، وتحملهم الروعة على ملازمة ملاذ الكسالة، فيصيرون إلى شر ما كانوا منه يفرون. وكثيراً ما تحكي لنا التواريخ شقاوة الذين آثروا الإحكام على الإقدام بسبب المضي مع تلك الأوهام التي غالباً تكون فاسدة لا حقيقة لها، بل كثيراً ما شهدنا أناساً حرموا النعيم وقاموا في العناء لذهابهم خلف ما يتوهمونه من المخاوف والمشقات الآنية، ولو علموا أن ما يتوهمونه مخاوف ربما لا يلقونه في سبيل المسعى، وأن سعيهم إنما هو فرار من أشرار لابد أن يجلبها التهاون والإهمال، وأنه يمكن أن يدفع الإقدام عنهم مضرات فوق ما لابد من وجودها، وأن ذلك المخوف ألم وقتي يسارع إلى الزوال عند بلوغ الغاية.. ولو علموا كل هذا لما وسعهم إلا الإقدام، ولكنهم جهلوا مقادير الأشياء، وخافوا ما لا ينبغي الخوف منه، فنالوا الذل والهوان، وبئس المنال.

والسر في ذلك أن الوجود الإدراكي مؤسس على ركنين عظيمين: أحدهما جلب المنافع. والثاني إبعاد المضار، فمتى عدم واحد منهما هدم الوجود بتمامه. وكل من الركنين لابد لتقويمه من معاناة العمل في الطلب ومقاومة المكروه. ولنا شاهد على ذلك أن الإنسان إذا تساهل في حقوقه فلم يحفظها خوفاً من إهانة قوى أو معارضة عائق في سبيل الحفظ، فإن النفوس تستهين بشأنه فتمتد إليه الأطماع من كل الجهات تنتف حقوقه نتفة بعد نتفة إلى حد أن لايكون فيه مطمع لطامع ولا منتف لناتف فيمكث مقصوص الجناح وهذا غاية الذل ونهاية الصغار. ومثل ذلك إذا تهاون

بمصيبة ألمت به أو ضعف اعتراه فلم يطلب الأسباب التي تنقذه من الخطر الذي وقع فيه. فإنه لا يزال يعظم به المصاب وتتضاعف عليه النوازل حتى تهلكه بعد شقاء ربما كان لا يخطر بباله، وكان من السهل عليه أول الأمر أن يداوي داءه بقليل من الإقدام يجعل بينه وبين عاديات النقم حجاباً منيعاً فما أوقعه في الشقاء الدائم إلا توجسه من المخيفات الوهمية واستثقاله لمكابدة بعض المتاعب الوقتية.

أما إذا قاوم المغتال ورد ذوي الاغتصاب ولم يبال بما يجلبه النزاع فإنه إما أن يغلب فيحفظ حقه ويكون قد أوقع بذلك الرعب في نفوس ذوي الاعتداء فلا يستحلون حماه ولا ينالون منه بعد ذلك نيلاً، فيحيى محفوظ الحقوق مصون الواجبات، وإما أن تكون الغلبة عليه بعد تلك المشادة والمقاومة فلا تستهين به النفوس ولا توجه نحوه مطامعها بقوة، مثل ما إذا علمت فيه التساهل والانكماش وقلة المناكدة والمناقدة، وحينئذ يتأتى له أن يظفر بخصمه في ثانية الحال إذا اعتدى عليه، إذ لا يعدم من قوة الحق نصيراً، فهو إن فاز عاش سعيداً وإن غدرته الصدفة يوماً نصره الحق أياماً، وفي حين انغلابه لا يناله الذم والتشوير، إذ لم يبد منه في الحق الواجب شيء من التقصير، بل لا يكون ذلك واضعاً من مقامه في النفوس وإن طال أمد الغلبة، فإن العقول تعرف مقداره والأذهان تحفظ آثاره فإذا عاش مسلوب الحقوق ظلماً عاش والعيون تأخذه بالاحترام وتنظر إليه نظر الإكرام، عادة كل شريف النفس في هذا الوجود الشاعر الدارك، على أن العيش مع سلب الحق بعيد من شرفاء النفوس، فهم بين أن يعيشوا عظاماً وأن يموتوا كراماً، يخلد لهم الجهاد عن الحق ذكراً جميلاً يتلوه اللسان ما بقي في عالم الوجود إنسان.

وأما ضعفاء النفوس الذين يردهم خوف المكروه الموهوم عن اختلاب الرغائب والدفاع عن الواجب فهم إن عاشوا أذلاء، وهم إن ماتوا أدنياء، لا يكرون إلا على سبيل التحذير من التلون بصبغاتهم، والتنفير من قبيح صفاتهم، حيث خافوا من الذل فوقعوا فيه على كيفية أشر مما كانوا يتوهمون.

ولا يجمل بالإنسان أن يترك واجباً ضروري الحصول لمنع الخطر عن النفس لأجل ملاحظة خوف موهوم ربما يكون من ضروب المستحيلات، أو يكون بعيداً ثبوته في عالم الوجود، إنما يجمل به أن يأخذ الأمور بقوابلها ويقابل بينها وبين أمثالها، وينظر إلى الأشياء بعين العقل لا بعين الوهم، حتى يستميت دون طلب الحق الواجب ولا يعيش من خوف الذل ذليلاً.

ويلزم على طالب الحق في كل حال أن يكون حكيماً، يطلب الوسائل الممكنة بعد إعداد ما يقرب من المطلوب، ويأخذ بالاحتياط في جميع أعماله، مستعملاً للقياسات والأدلة المنتجة للنتائج الصحيحة الصالحة لأن تكون أساساً متيناً لمباني مقاصده، فإن لم يفعل ذلك كان مخاطراً متهوراً، فيجتمع مع الخائف من الذل، الواقع في الذل، وحاشا أن يكون الحكيم ذليلاً، وإنما هو عزيز في جميع أحواله، والناس غيره من خوف الذل في الذل.

(والناس من خوف الفقر في الفقر): معلوم عند العقول أن المال يحتاج في البقاء والنماء إلى حفظه من أيدي الطامعين، والمرابحة فيه بضروب المعاملة والبدال، فإذا كان لدى الإنسان شيء من المال ومر عليه أحد الطامعين يريد اغتصاب شيء منه فخاف ربه أن حجز الطامع يجر إلى شجار وخراب أو رفع شكوى إلى حاكم تستدعي صرف نقود لرسوم التداعي مثلاً، فيجلب من الخسارة ضعف ما كان يأخذه الغاصب، وتأدي به هذا الخوف إلى التساهل فيه، فلا شك تستلين كل الأطماع جوانبه فتسلبه كل ما ملكت يداه، ويعود فقيراً معدماً.

على أنه لو كان ناكد الغاصب وناقده، لأمكن أن يحجز حقه، ولا يلقى في سبيل المقاومة والمناكدة ذلك الذي قدره الخيال، فتسد أفواه المطامع دونه، ولا تجد إلى التهامه سبيلاً، ولكنه خاف الفقر فصار فقيراً.

وإذا حبسه - (المال) - عن المرابحة فلم يستعمله فيما ينميه خيفة أن تلم به العاديات فتفنيه، ومكث ينفق منه فيما تطالبه به لوازم الحياة، فلا يلبث أن يذهب جميع ما لديه لتوالي الإنفاق عليه وعدم ما يكون عنه بديلاً، فيصير بخوف الفقر فقيراً.

مثلاً: من يكون لديه شيء من الدراهم يقدر أن يصرفه على أرض تنبت ما يستفيد منه أضعاف المصروف، أو يستطيع أن يشتري به عروض تجارة يأتي له الاتجار فيها بفائدة عظيمة، وخاف على الأرض يصيبها الغرق أو يلم بها الشرق أو تجتاح نباتها الجائحات، وخشي على عروض التجارة أن تتدانى فيها الأسعار أو يدركها البوار أو تحرقها النار أو تغرقها البحار، إلى غير هذه من الآفات، ثم أمسكه بسبب هذه الخيالات عن الاستعمال، فإن ما لديه يفنى بالإنفاق في قليل من الأيام، وهناك ينشب فيه الفقر مخالبه، فيعود من خوف الفقر معدماً لا يملك إلا الفقر.

وإجمال المقال: أن المضي مع الوهم مجلبة الوبال، فإن شأنه أن يعطي الشيء

ما لا يستحقه، ويلبسه غير ثوبه، فلا يحسن بالإنسان أن يقبل حكمه، وإنما عليه أن ينظر إلى الأمور من مرآة العقل فيتبع ما يراه، ويمضي على مقتضاه، فإن أوجب عليه الإقدام نبذ الأوهام، واتخذ ما يلزم من الأعمال، وإذا أراه الحكمة في الإحجام أخذ الأمر بالامتثال، ولبث يرقب فرص الزمان، حتى إذا سنحت سارع إلى انتهازها ودخل إليها من باب الإمكان. ولا يأمر العقل بترك الثابت إلى الموهوم، ولا يشير بالتساهل في صيانة الحقوق والتمتع بها لخوف ما عساه يكون من المشقات في سبيل الحفظ والصيانة، ولا ينهى عن استعمال المال فيما يوجب حفظ نوعه عليه وينميه لأمور على فرض حصولها لا تكون أكثر ضرراً ولا أشد ألماً مما لابد منه في جانب الإهمال. إنما يأمر بالاستماتة دون طلب الحقوق ورعاية الواجبات، ويشير بتوطين النفس على احتمال الآلام الجزئية الوقتية في جانب رفع أضرار كلية دائمية، ووصول إلى راحة عيش ونعومة بال، وينهى عن إهمال استثمار المال والتقاعد عما يحفظ بقاءه ويوجب نماءه، فهو يعلم أن الناس من خوف الذل في الذل، والناس من خوف الفقر في الفقر.

لا تتم نكاية الأعداء إلا بخيانة الأصدقاء[1]

سنة الإنسان فيمن يكون مكان ثقته ومحل اعتماده أن يلقي إليه مقاليد أموره، ويكاشفه بما خفي من أسراره، ويعتمد عليه في كل ما يحتاج إليه من المهمات. وسبيله فيمن يعرف فيه الضرار والغدر أن يحذر منه غاية الحذر، ولا يريه من أموره بادية ولا خافية، اللهم إلا ما يلقي الرعب، ويجعل له هيبة في القلب، أو ما لا يكون، على ما يراه، محلاً للنقد ولا مكاناً للملام، ثم لا يقبل منه مشورة ولا يسعى خلف رأي يبديه وإن كان صواباً.

ولا يتوسل الإنسان إلى النكاية، التي هي الأخذ على غرة، إلا بالتمويه والتدليس، وجعل المرهوب في القالب المرغوب، وإلباس الشر ثوب الخير، حتى ينخدع المراد نكايته بحلاوة الظاهر عن مرارة الباطن فينشق في شرك الوبال، وتأخذه حيلة الاغتيال، وهذا أمر لا يقدر عليه من عرف بالغدرة وغيرها من صفات العداوة، فإن النفس على حذر منه وكمال احتراس، ترد عليه كل ما يأتي به من الأعمال خيفة أن يكون فيه ما يجلب شراً أو يدفع شيئاً من الخيرات، أما مكان الثقة، الذي هو الصديق، فذلك أسهل شيء عليه، لأن ما له من منزلة الاعتبار في قلب صاحبه يجعل رأيه مقبولاً، والنفس وادعة من جهته، لا تخاف منه غدراً ولا تكتم عليه أمراً، بل تكاشفه

1- الوقائع المصرية. عدد 1324 في 2 فبراير سنة 1882م (13 ربيع الأول سنة 1299هـ).

جميع الأسرار وتطالعه كل ما لديه من الأحوال، فإذا خان الإخاء، وناقض الذمة والولاء تمكنت الأعداء من الاحتيال، وتمت نكايتهم بالصديق، حيث يتخذون خائن الصداقة آلة يحركونها في أيديهم، ويدبرون المكائد والحيل، وهو يظهرها في مظاهر المنافع والحسنات، فيأخذها المعتمد عليه بذلك القلب السليم، وهنا نهاية الوبال وتمام النكاية، أو يعمل لهم من الأعمال التي أباحه صديقه التصرف فيها ما يجري البلوى إليه، ويتركه في الخسران المبين، كل ذلك وهو مطمئن النفس غير آخذ الحذر لما ثبت عنده من الوثوق بالصديق الخائن.

إن أرباب المقامات العمومية في هذا الوجود لم تأخذهم نكاية الأعداء، ولم تنتبهم نوائبها إلا بسبب خيانة الأصدقاء الذين يميلون إلى الأخصام ويموهون ما يقصدونه من المعتمدين عليهم بأطلية المنافع ويلونونه بألوان المصالح، فيتطامن هؤلاء لهذه الظواهر حسبان أن فيها فوائد ومن ورائها عوائد، وإذا فيها الشقاء ومن خلفها ضروب العناء، وكثيراً ما كانت خيانة أصدقاء أولئك الرجال سبباً في إضاعة أموال وهتك أعراض واختلاس أرواح وإذلال أقوام وجعلهم عبداناً للأخصام وخداماً للألداء يسومونهم الخسف، ويوردونهم موارد الحتف، ويسلبونهم نعيم الوجود ولذة الحياة. وهذه التواريخ مسودة الصفحات بسيرة أولئك الخونة الذين سقوا الواثقين بهم السم في الدسم وساعدوا الغادرين على ما قصدوا من الشرور وما أكنوا من الفجور حتى بلغوا مقاصد السوء ونالوا ما تمنوا من سيئات الأعمال.

وإذا كانت الحال على هذا المنوال فلا يصح للإنسان أن يلتمس مكاناً لثقته إلا من علم فيه البقاء على الولاء والإخلاص في الاختصاص، وإلا نفذت فيه سهام الحيل وتمت نكاية الأعداء، وأدركه الندم حيث لا يغنيه شيئاً، ولكن اختيار من كان على هذه الصفات ليس بأمر سهل ولا قريب المنال، لما في طبيعة الإنسان من الميل إلى إخفاء ما فيه وإظهار غيره، تراه يظهر الشجاعة وهو جبان، والأمانة وهو خائن، والعلم وهو جاهل، والتواضع وهو متكبر، والأنفة وهو دنيء، والكرم وهو بخيل، والعفة وهو شره، والصدق وهو كذوب، فمثله في خفاء حاله وصعبة تمييز صفاته مثل النبات الجميل المنظر، الزاهر الزاهي، يأخذ الإنسان شيئاً منه على أنه حلو فإذا هو مر، ويتعاطاه على أنه نافع فإذا هو أقتل من السم الزعاف، ومن ذلك اختلط الأمر على كثير من الناس ووقعوا في سوء الاختيار، ظنوا الأمانة في الخؤن فاتخذوه مكان الثقة ومحل الاعتماد، فلم يلبث أن خان الود ونقض العهد وجر عليهم من البلاء ما لم يكن لهم

على بال حتى كادت الثقة تنعدم من نوع الإنسان، وحتى خيل لبعض الشعراء أنه لا يصح الركون إلى فرد من أفراده ولا الاعتماد على واحد من أحاده، وضمن الكثير من ذلك في أبيات مشهورة شائعة على ألسنة العموم، وذلك لكثرة ما أخطأت الفراسة فيه وتخلفت الظنون والتوت الأفهام، ومن أجل هذا عني حكماء الأخلاق بوضع علامات يعرف بها الأخيار من الأشرار، ومن يصح الوثوق به ومن لا يركن في حال إليه، صوناً للأذهان من الاشتباه، والنفوس من الأخذ بالظاهر المموه، والاغترار بألوان الأخلاق.. وكل ما قالوه في هذا الباب يجمعه حسن سيرة الإنسان في جميع ما تقلب فيه من المراتب والشؤون بحيث لم يبد منه في واحدة منها ما يدل على دناءة الطباع وقبح الصفات، وهي علامات لو تمسك بها الإنسان والتفت إليها عند اختيار مكان الثقة أمن الغدر وفاز بخير الأصدقاء.

غير أن بعض الناس تلابسهم أحوال تستولي على إدراكاتهم فيتصورون تحقق هذه العلامات بمجرد ما يجدون فيمن يريدون إناطة الثقة به شيئاً يلائم هذه الأحوال، فيندلقون عليه يلتمسون مصادقته ويجعلونه محل الاعتماد من غير أن ينظروا فيه نظر المتأمل البصير كمن يشتد به التألم من معاناة أمر له نفع من بعض الجهات، فإن شدة الألم تنسيه ما فيه من النفع وتصرفه عنه وتوجه جميع قواه إلى التماس ما يزيله، فإذا وجد مظنته اعتنقها وتعلق بها من غير أن يلتفت إلى اشتمالها على ما كان في المؤلم من النفع أولاً، وهذا مثل من يكون له صديق خالص الود، مر النصيحة، غير متساهل في الحض على ما يجلب النفع والنهي عما يوقع في الضر، فإن مرارة النصح مع اطراده على كل هفوة وسقطة تورث في نفس المنصوح ألماً يوجهها للنفور من النصوح، وطلب سواه ممن يلين لهامس القول ويوافقها على ما تهواه وإن جمع صنوف الشرور وضروب المهلكات، فإذا وجد ترك النصوح واعتنق هذا الملاين الموافق ظناً أن ما فيه من المساهلة في النصح والموافقة على الأعمال، وإن كانت مضرة يضمن الإخلاص في الود ويشتمل على كل ما يرتاح إليه ولا يوجب له ألماً يشتد به، وما ذلك إلا لأن مرارة النصح وخشونة مس القول ومداومة الحث والحض أنسته ما وراءها من الفوائد وما خلفها من العوائد على حين لم يجرب مضرات الموافقة والمجانسة فلم تعظم لديه ولم تكبر عليه وإنما عظم عنده ما التصق به ألمه وتعدت إليه مراراته، لذلك يطلب إزالة هذا الألم غير مكترث بسواه، فيختار من عرف بالمساهلة وإن كان موصوفاً بكل ما يوجب الضرر ويوقع في خيانة الأعداء.

وهذا شأن النفوس القاصرة التي لا ترى شقاء إلا فيما التصق بها من الألم الحالي، ولا نعيماً إلا في الانتقال عنه، أي النفوس الملولة الميالة إلى لذة الجديد وطلاوة العتيد غفلة عما يأتي به من الآلام المستمرة والأهوال المهلكة، مثل نفوس الصبيان التي يهولها أمر المكاتب لبعض تعب تلقاه فيها فتنفر منها كل النفار وتود المصير عنها إلى أي أمر، غير باحثة عما اشتمل عليه من الخيرات أو ما وراءه من المضرات، أما النفوس الآمنة المطمئنة التي لها نفوذ في حقائق الأمور وحسن تدبر في المصائر، فإن ألم الحال لا يأخذها عن تبين ما في الاستقبال، فإذا رأت رافعاً لهذا الألم، وليس بعده شقاء، دأبت في الوصول إليه، واجتهدت في الحصول عليه، وإلا بقيت على حالها ثابتة القدم متحلية بجميل الصبر، مرتقبة فرص الزمان وأوقات الإمكان، فلا تنتقل إلا على بينة من الأمر وعلم بحسن المصير.

نسوق كل هذا الحديث دليلاً على أن بعض النفوس تدفعها أحوالها الملابسة لها إلى الاكتفاء بما يلائم هذه الأحوال، غير ناظرة إلى تبدلها وسرعة تغيرها وما وراء الظواهر من مكنونات السرائر، وان هذه الأحوال قد توقع الإنسان في سوء اختيار من يريد أن يجعله مكان ثقته ومحل اعتماده، فتلم به ملمات الغدر وتتم فيه نكاية الأعداء الذين يتخذون هذه الأحوال ذريعة لنوال مآربهم وإدراك ما يبتغونه، كمن يكون له عداوة مع شخص، ويرى شريكاً له في هذه العداوة، فإنه يميل إلى هذا الشريك ظناً أن ما فيه من عداوة عدوه يكفي في المساعدة على النكاية والغدر، وربما لم يكن فيه من الصفات الملائمة سوى صفة العداوة لذلك العدو، فيخون عهد الإخاء، وينقض ذمة الولاء، ويجر لمن صادفه البلاء، فيلتوي القصد وينعكس المراد، ويكون مثل من اختاره كمثل من طلب قرناً فأضاع أذناً؟!.. ولن ينجو الإنسان من مثل هذه الشرور إلا إذا لم يقصر نظره على ما يلائم أحواله الحالية ولم تذهله مقتضياتها عن النظر لغيرها من أحوال الاستقبال، وكان متثبتاً في الأمر غير ملول ولا متطامن لبوادر الأخلاق ولا متعجل في اختيار الصديق ولا متهالك على من لم يتبين حقيقة حاله ولم يطالعه تاريخه بين عشيرته وذويه، وكل من صادقه ودخل معه في المعاملات التي تظهر ما خفي من الأخلاق وما استتر من صفات الإنسان، هنالك يحسن اختياره ويأمن سوء المآل، وشرور خدعة الأماني والآمال، ولا يخاف نكاية الأعداء بخيانة الأصدقاء.

احتفال جمعية المقاصد بالتصديق على لائحة النواب[1]

نوهنا في عدد (يوم الاثنين) عن مجمل الاحتفال، والآن نتكلم عليه بنوع تفصيل، فنقول:

بعد أن انتظم عقد الاحتفال بحضور حضرات من ذكرناهم في ذلك العدد[2]، قام حضرة الفاضل المصري عبدالله أفندي نديم وافتتح الخطابة على كونه نائباً عن خطيب الجمعية الرسمي - (محرر هذه الصحيفة[3] - وتلا قصيدة غراء، رقيقة اللفظ، جليلة المعنى، كان لها الوقع الجميل في نفوس الحاضرين، ثم شكر للمدعوين إجابتهم هذه الدعوة، واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب بأسلوب من الكلام بديع التأليف، ثم دعا لمقام الخطابة حضرة أخينا الفاضل البارع إبراهيم أفندي اللقاني، فقام وشنف الأسماع بمقال جليل اختلب الألباب برقته، وأثر في النفوس أحسن تأثير، بيّن فيه ما كانت عليه البلاد في الأزمان السالفة وما صارت إليه بهمة جناب خديوينا المعظم وحسن مساعي حضرات أعضاء الوزارة السامية من الحرية والشورى، فقال ما ملخصه:

1- الوقائع المصرية. عدد 1334 في 15 فبراير سنة 1882م (26 ربيع الأول سنة 1299هـ).

2- ومنهم البارودي، رئيس النظار، وعرابي، ناظر الجهادية، وغيرهم من النظار والضباط..

3- أي الأستاذ الإمام

إن هذا الانتقال من الأمور الطبيعية...[1] ...وبعد أن جلس قام بعده الفاضل النديم مرة أخرى وامتدح حضرة الخطيب الأول، وجال في ميدان البيان وأجاد في تبيين فضل هذا العصر الجديد على الأعصر الماضية، وتفنن في طرق البلاغة وأفانين الفصاحة، كما هي عادته المألوفة، ثم دعا إلى الخطابة أحد الفتيان النبهاء، فلباه مجيباً، وتكلم بما هو من مقتضى الشبيبة ولوازم الفتوة، فحث على الاجتهاد في تحصيل المعارف واقتناء الفنون، واستحث ذوي الغيرة من الأغنياء على إنشاء بنك أهلي يستغني به الفلاحون عن تحمل أثقال الديون التي تزيد فوائدها عن مقادير أصولها، وانتقل من ذلك إلى النصح بالتزام خطة الاتحاد والسلوك في المحبة والولاء، والتحلي بحلية التعاون والائتلاف، كل ذلك بعبارة تعرب عن حدة الشباب وسورة الفتوة.

وبعد أن انتهى من خطابه قام الفاضل النديم ثالثة وأطال بلا إملال في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها، وأنهى كلامه بدعوة خطيب الجمعية الرسمي (محرر الوقائع) - فقام وقال ما محصله:

الحمد لله منحنا حكومة قانونية، ومد علينا ظلالها بعناية خديوينا الأعظم وهمة رجال الحكومة الحاضرة ذوي الإصابة في الرأي والحرية في الأفكار، فوقع التصديق على قانون نوابنا الكرام الذي اجتمعنا في هذا المكان بياناً لما نالنا من السرور عليه، فإنه خول نواب الأمة من الحقوق ما نبلغ به، إن شاء الله، غاية ما نتمناه من الإصلاح تحت ظل عدالة خديوينا العادل ووزارته السامية.

الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة يساعدون الحكومة في إجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها على وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد، فهذا يستدعي توجيه العناية إلى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة بهذا النوع من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحاً ومستعداً للمشاركة في التدبير الذي تتدرج الأمة به في مراتب التقدم والكمال، ومن أجل هذا يجب أن تضمن الحكومة القانونية قانونها الأساسي تعميم التعليم ونشر المعارف والعلوم التي تؤهل إلى تلك المرتبة، مرتبة الصلاحية والاستعداد للمشاركة في تدبير أمور الأمة وتوجيهها إلى وجهة الكمال، وكما أن المشاركة على هذا النحو تستوجب وضع ذلك الأساس، كذلك تستلزم أن يكون الأفراد حائزين لوصف الفضيلة والشرف، أي

1- يمضي الإمام فيلخص خطاب اللقاني، ثم كلمة ثانية للنديم، ثم كلمة لأحد الفتيان، ثم كلمة ثالثة للنديم قدم بعدها الأستاذ الإمام للخطابة.

يكونون على صفات تحث كل فرد منهم على أن يفكر في مصلحة بلاده ووسائل تقدمها ونجاحها مثل ما يفكر في مصلحته الخصوصية وأحواله الشخصية، وأن يسعى في اجتلابها مثل ما يسعى لنفسه، وأن يتباعد عما يكون فيه عار على أمته أو مضرة تعود على قومه، فلا يأتي إلا ما يرفع شأن الوطن ويعز جانبه ويؤيد في الوجود مقامه، ولا يلتمس منفعته إلا من طريق منفعة العموم، شأن المتربي المتأدب بمحامد الآداب، ومن أجل ذلك يجب أن يشتمل قانون هذه الحكومة الأساسي على وجود تحسين التربية التي تكسب الفضيلة والشرف.

وإن تمام التربية وكمال التعليم، وترتب الفائدة المطلوبة عليهما، لا يكون إلا بإطلاق حرية الأفكار والأقوال والأعمال، حتى لا يخاف الإنسان ملامة ولا عقاباً في الاشتغال بالعلوم التي تثقف العقل وتوسع دائرة الفهم وتولد فيه ملكة يقوى بها على تمييز الخير من الشر والنافع من الضار، ولا يتحاشى تعليم الغير إياه، أو دلالته على مثله، أو هدايته إلى ما يراه سبيلاً للنجاح، وحتى لا تأخذه الرهبة من الإقدام على دفع العار، واجتلاب ما ينفع الديار، فلأجل هذا يجب أن يكون في ذلك القانون الأساسي لتلك الحكومة إطلاق حرية المجامع والمطابع والأفكار والأعمال والأقوال، على شريطة أن يكون هذا الإطلاق تحت قانون عدل يرسم الحدود ويبين الواجبات على تفصيل يرفع الإبهام، وتبيين يزيل الالتباس.

ومعلوم أن النفوس لا تندفع إلى الكمالات إلا إذا رأت شوقاً إليها وباعثاً عليها، من مثل رفعة شأن وابتناء منزلة في القلوب وغير ذلك من منشطات الهمم وبواعث الغيرة في النفوس. فمن أجل ذلك يلزم أن يكون من أصول هذه الحكومة تقرير أمر المكافأة لمن أتى بعمل غريب وجاء بصنع بديع، حتى يكون سائقاً للنفوس على التفكر والتدبر في الوصول إلى ما يستحقون عليه المكافأة والامتياز.

الحكومة القانونية يلزم أن تضبط الأعمال، وتبين الحقوق والواجبات، بأن تضع قوانين ونظامات تكون الحد الفاصل بين الحق والباطل والصحيح والفاسد، فإن ترك الأمة بدون مثل هذا القانون إنما يوقع أفرادها في الحيرة، ويأخذ على أيديها في كل عمل أرادت الإقدام عليه.

وهنا يجمل بي أن أبشركم بنوال هذه المزايا والبلوغ إلى غايتها، فقد عرف الجناب الخديوي، أيده الله، بنبالة القصد وتوجيه العناية إلى إصلاح الوطن ورفعة مقامه، حتى كان من نتائج أفكاره وثمرات عدله ورحمته أن جعل حكومته قانونية، وأسلم

زمامها بيد وزارة سامية، كل أعضائها ساع في الخير على علم بما يحتاج إليه، ومعرفة بوجوه المنافع ومعالم الفوائد، وجميعهم على غاية من إخلاص النية في المحبة الوطنية وسمو الفكر ومضاء العزيمة، وكلكم يعرف هذه الصفات فيهم ويعرفهم بها، فنرجو من الله تعالى أن يسهل لهم صعاب الأمور ويمهد أمامهم طريق الإصلاح، وندعوه تعالى أن يوفق نوابنا الكرام إلى ما فيه خير الوطن، وأن يجعل مساعي الكل مقرونة بالنجاح.

.....[1] ...

1- يمضي الإمام في إيراد فقرات من خطب الذين تتابعوا على منصة الخطابة، مثل النديم الذي علق على خطاب الإمام وشرح «ما توجهت إليه فكرة الشارح».. ثم تحدث عن التعليم.. ثم رد عليه أحد رجال التعليم.. ثم خطب أحد تلامذة الألسن.. إلخ.. إلخ..

مقابلة الشكر بالشكر[1]

في ليلة الأحد، أول ربيع الآخر، أقام حضرة الوجيهين النبيهين: أحمد أفندي محمود، وإبراهيم أفندي الوكيل، بالنيابة عن بقية إخوانهما النواب، احتفالاً شائقاً في منزلهما بقصر الشوك ودعيا إلى حضرات النظار الكرام وأعضاء مجلس النواب وكثيراً من الوجوه والأعيان والعلماء الأعلام، فتواردوا إلى هذا المنزل في الساعة الثانية من تلك الليلة، وعند تمام الحضور، وأخذ المحفل وضع الانتظام البديع، قام حضرة السيد أحمد أفندي محمود خطيباً وأثنى على الحاضرين لإجابتهم هذه الدعوة، ثم عطف إلى بيان ما عليه إخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الوفاق وما لاقوه في سبيل التصديق على لائحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية، فقال ما محصلة...[2] ثم قام محرر هذه الصحيفة وأبان قصده من تلك الخطبة التي ألقاها في

1- الوقائع المصرية. عدد 1339 في 21 فبراير سنة 1882م (3 ربيع الثاني سنة 1299هـ).

2- أورد الإمام ملخصاً لخطاب أحمد محمود.. ولقد طلب الخطيب أن يوضح الإمام موقفه من مجلس النواب بما يزيل لبساً نشأ من خطابه في (جمعية المقاصد).. قال أحمد محمود: «لقد اعترف بفضل النواب كل ذي عقل، واستحسن ما عملوه كل صاحب شعور، ولاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده، غير أن بعض الناس توهم في خطبة حضرته التي ألقاها في احتفال جمعيةالمقاصد الخيرية شيئاً يمس جانب النواب، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس..» فتكلم الإمام، بعد فراغ أحمد محمود من كلمته، وبعد أن تكلم أديب إسحاق، الكاتب الثاني لمجلس النواب..

جمعية المقاصد الخيرية، واستدل على حسن إخلاصه فيما توهم من خطابه السابق ببراهين من نفس مقاله، فساق مضمونه وبيّن معناه، مستدلاً على عدم صحة ذلك الوهم مما اعترف به السامعون ووقع لدى جميعهم موقع الاستحسان.. وبعد انتهاء خطابه قام حضرة الفاضل عبدالله أفندي نديم وخطب.. ثم دعي إلى الخطابة حضرة النبيه فتح الله أفندي زكي أحد تلامذة مدرسة التجهيزية فأجاب الدعوة وتلا مقالة غراء.. ثم قام النديم ثانية وألقى بعض جمل بديعة النظام، دعا في ختامها حضرة أخينا الوطني الفاضل إبراهيم أفندي اللقاني فقام وشنف الأسماع بمقال بديع المثال، قال فيه... فقام بعده حضرة النديم فشرح بعض عباراته ببليغ بيانه وأورد عليها من سوانح خطراته ما ناسب المقام، ثم دعي إلى الخطابة حضرة الفتى النبيه فتح الله أفندي صبري، أحد تلامذة مدرسة الألسن فألقى مقالة بديعة... وبعد ذلك قام محرر هذه الصحيفة، ثانية، وألقى خطاباً في التربية والأخلاق، والداعي لذلك موضوع خطابة التلميذين المتقدم ذكرهما وتكلم بصفة كونه فلاحاً مصرياً ومن خدمة العلم الشريف في الجامع الأزهر فبينَّ أن التلميذين المشار إليهما التمسا التربية وتعلم العلوم والمعارف التي تكسب محامد الأخلاق بغيرة يلمح الذهن منها أن ما طلباه - (وهو يرجع كله إلى الفضيلة والعلوم الموصلة إليها) - أمر بعيد المنال أو صعب الحصول أو متعسر الوسائل والأسباب مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد وأسهل شيء علينا الوصل إليه.. قال:

وبيان ذلك أن الفضيلة وإن تفرعت أصنافها ويصعب علينا حصرها في هذا المقام إلا أنها ترجع إلى أمر كلي وهو الاعتدال في السير الإنساني. واستشهد على ذلك بعدة أمثلة صادقة واضحة، لا ارتياب فيها.. ثم قال:

إنا نرى هذا الاعتدال قائماً في الإنسان بأصل الإلهام الإلهي والوضع الحكمي، وضع الحكيم الخبير، فإني بصفة كوني فلاحاً كنت أرى بسطاء قومي الذين لا يعرفون سوى أشغال الزراعة ولوازمها، ولم يختلطوا بالذين يسمون أنفسهم متمدنين، بعيدين من مذاهب المكر والخديعة، حريصين على الاقتصاد وإغاثة الملهوف، ومتخلقين بأغلب الصفات المحمودة، وكذلك نشاهد هذه الصفات في أهل البادية الذين يقربون مما يسمى حضارة، نراهم ذوي نجدة وشهامة وأنفة من احتمال الذل والعار، فهذا من أقوى الأدلة على كون الفضيلة التي هي أساس السعادة الدنيوية والأخروية مركوزة في الطبيعة بمقتضى الوضع الفطري الإلهي، وكما أنها فطرية إلهامية كذلك نرى الدين

المحمدي، على صاحبه أفضل الصلاة وأتم السلام، قائماً بها، بل كله مبني عليها مؤيد لأصولها تمام التأييد، وهذه كتبه الشريفة من أول كلمة منها إلى آخر حرف تدل على ما قلنا بأوضح بيان. وإذا كانت الفطرة والدين قائمين بالفضيلة فما أقربها من الإنسان منا وما أسهل تناولها عليه، ولكن الوهم قد يصور القريب بعيداً، فيوجب صاحبه إلى إعنات نفسه في التوسل إليه بالوسائل البعيدة منه ولو التفت إلى وجدانه وإحساساته لوجده بين يديه ومن أقرب الأشياء إليه.

ثم بين أن الموجب لستر هذا الأمر الفطري وإخفاء أثره إنما هو مخالطة القوم الذين يسمون أنفسهم متمدنين، مع تهالكهم على الشهوات وتفننهم في فنون الحيلة والمكر لأن كثرة مشاهدتهم الأعمال الصادرة عن هؤلاء خارجة عن حد الاعتدال توجب شدة انفعال نفوسهم بها، ولا يمضي غير قليل من الزمن حتى يصدر عنها مثلها أو أشد، ولكن إذا راجعت وجدانها المغروس فيها بيد القدرة الإلهية وما يقتضيه الاعتقاد الديني المتوارث وجدت من ذلك ما يوجبها للهروب عن معاطاتها إلى البساطة التي هي مجمع صفات الفضيلة، فمن الواجب علينا أن لا نبعد في طلب الوسائل التي تقربنا من غايتها وكتب الدين بين أيدينا مع صوت الإلهام الإلهي تنادينا بالرجوع إليها، فننال البغية وندرك المراد بلا تحمل شيء من المتاعب والأوصاب، وليس لنا أن نترك مراجعة الفطرة ومطالعة كتب الدين مع شهودنا آثار الديانة المحمدية مؤيدة في النفوس بذلك الإلهام الإلهي.. كيف وقد انبثت في أهل الإسلام روح فاضلة بسبب مراعاتهم أصول الآداب الدينية، مع التفاتهم لما جلبت عليه الخلقة، حتى دخل قسم عظيم من المسكونة تحت ظلالهم، وحفظت السعادة، التي هي نتيجة الفضيلة، عليهم ألفاً وثلاثمئة سنة، وستدوم سعادتهم ما داموا يرجعون إلى الإلهام والدين المستقيم.

وعلى هذا فلم يطلب التلميذان إلا أمراً سهلاً في نفس الأمر، فإن الفطرة معنا وإن كانت مستورة بغشاوة تلك التقاليد المأخوذة عن المترفين، وكتب الدين عندنا سهلة المآخذ واضحة البيان.

ثم ختم المقال بالدعاء للجناب الخديوي المعظم على عنايته بشأن التربية الحقة.

الاتحاد في الرأي قرين الاتحاد في العمل[1]

إذ الرأي لا يجدي إلا مقروناً بالعمل، والعمل لا ينفع إلا منبعثاً عن الرأي، هذا هو المقصود بالبيان، غير أنه يستدعي مقدمة نبدأ بذكرها، فنقول:

لما كانت الحاجة لا تزايل الإنسان إلا بالموت صار أسيرها يطلبها أينما كانت، لا يعوقه عنها إلا عائق طبيعي يغل يده عن العمل وفكره عن التجول في الأسباب الموصلة إليها، وما دام حراً في عمله وفكره فلا يقعده عجز في قواه إذا كانت بواعثه الأدبية تدعوه إلى التوازر والاتحاد اللذين بهما يهون الصعب وتسهل المتعسرات.

وكما أن الإنسان، وهو الحر، لا يخلو من حاجة تدعوه إلى مباشرة الأعمال التي يقاوم بها كل عناء ومشقة دون الوصول إلى مطلوبه، كذلك، وهو أسير الاستعباد، يصبح ويمسي وهو في هم الحاجة، غير أنه لا يمد يده إلى جلائل المطالب، لعلمه أنه رهين إرادة واحدة تفنى فيها كافة الإرادات والأعمال، فهو في هذه الحالة محبوس في مطمورة الخوف والجزع، تتردد المطالب في خاطره، يلوك الألفاظ بين لهاته بدون أن يتجاوز بها ظاهر شفتيه، فإذا هون عليه الخناق وانقبضت عنه اليد القاهرة نوعاً من الانقباض أصبح كأنما نشط من عقال فتندفع قواه العقلية والعملية لإبراز ما هو كمين في نفسه، اندفاعاً يكاد أن يهوى به إلى مبدأ السقوط فيجد من شكيمة

1- الوقائع المصرية عدد 1390 في 23 ابريل سنة 1882م (5 جمادى الثاني سنة 1299هـ).

الحاكم ما يرد جماح تهوره فيقف المحكوم حائراً في رأيه، وعند هذا يضطر إلى أن يأخذ بالحزم والتروي في كل شيء مجانباً كل ما يشتم منه رائحة التهور والإفراط إلى أن يصل إلى غاية يعرف فيها واجبات نفسه وواجبات حاكمه، فلا يسعه إلا الأخذ بما هو أليق والعمل بما هو أثبت، فتتقرر أصول ثابتة بين الحكم والمحكوم يتولاها عموم الناس علماً وعملاً وحفاظاً لا فرق في ذلك بين رئيس ومرؤوس، إلا أن الصوت الغالب في هذه الحالة الابتدائية إنما يكون لنبلاء القوم وأشرافهم الذين يؤمنهم العامة على مصالح البلاد.

إلى هنا ترسخ المبادئ الحرة في طباع القوم، وتضعف سلطة الاستبداد، وتتجه النفوس إلى توحيد الكلمة والاتفاق في الرأي، فتجتمع القلوب على ما يرونه أكثر موافقة لصالح هيئتهم الاجتماعية، ومن هذا ينتقلون إلى الالتفاف والاستكناه لما هم عليه وما كانوا فيه من الأحوال، فيعلمون أن ما دار عليهم من تقلبات الحوادث الماضية، وإن كانت نتائجها غير مقصودة بالذات، إلا أنها أمور طبيعية لحركة الانتقال من حال إلى حال، كما هي سنة الله في خلقه، وكما يرشد إلى ذلك انتقال الأمم الماضية في الأجيال الخالية، فكل من الحاكم والمحكوم كان مرشداً للآخر بما دار بينهما من المحاورات والمجادلات التي اقتضتها سلسلة تقلب الأزمان.

وهذه الحالة كما لا يخفى حال ثانية ناجمة عن الحالة الأولى بلا كسب ولا اختيار، وهي ما نسميها اليوم بالحكومة الشورية أو المقيدة، فإنها لا تكمل إلا بالتدريج، كما عرفت، ولا يتوهم أن هذه الحالة مظنة لتخالف الأغراض وتفرق الغايات التي تجر إلى الاختلال، لأن الحالة ما وصلت إلى هذه الخطة إلا والنفوس ليس بها من الأغراض وبواعث الغايات إلا ما كان جاذباً للنفوس إلى حفظ الحدود، وسائقاً إياها إلى تمكين علائق الاتحاد، لتقوى على كل عمل جليل علمت أنه لا يصعب على الأيدي الكثيرة المتعاضدة صعوبته وامتناعه على المتفرقين.

ولما كان الوصول إلى هذه الحالة الشريفة يأبى أن تفنى كل الإرادات في إرادة واحدة، بل تكون كل العزائم فيها متجهة إلى الخير، متعاونة على اجتلابه بدون فرق بين رئيس ومرؤوس وآمر ومأمور، فلابد أن يستتبع ذلك سهر كل فرد من الناس في إصلاح ما نيط به ووكل لعهدته من المصالح، إذ عرف نفسه عضواً في هذا الجسم الواحد المؤلف من أعضاء كثيرة، كل عضو له وظيفة يؤديها، فلا يرضى أن يكون كلا على البدن وثقلاً عليه، هذا من وجهة، ومن جهة أخرى فإنا نظن أنه لا يتأتى التقصير

من فرد ما متى كانت القابلية العمومية تبعثه والحركة الكلية توجهت إلى صوب ما هي صائرة إليه.

وبعبارة أقرب إلى الغرض: إن الحالة الشوروية المعروفة تبعث في النفوس آمالاً تتبعها أعمال عظيمة تراها الناس من قبيل المتعذر أو المتعسر في بادئ الأمر، إلا أن الحال تدعوهم إليها بحكم الاضطرار إما لرواج الزراعة أو الصناعة أو توفر العرفان أو تحصيل ما لا يستغنى عنه من الضروريات والحاجيات والكماليات التي تدعو إليها مجاراة الجيران الذين بيننا وبينهم علائق الارتباط ونراهم كل يوم يزيدون فيما يقدمهم على الأمم والبلدان وحينئذ يدور الأمر بين التوقف عنها حيناً والإقدام على فعلها، ثم بذلك ذلك يظهر أن لا مندوحة عنه - (الإقدام) - فتجتمع الآراء وتنعقد النيات وتتحالف العزائم أمام جيش المصاعب، فلا يمضي غير قليل حتى تنبعث أيدي القوة بمعاول الصبر إلى عظيم الأعمال، فتهزم كل صعوبة وينقشع كل عناء بعد أول ضربة، ثم يسهل كل أمر، بعد أن يعتاد كل عامل على عمله مهما كان.

ولكل امرى من دهره ما تعودا

ومن هذا يتبين أن النفوس في مبدأ الأمر تستغرب كل عمل على غير مألوف، كما هو عادتها. فتنقبض منه كل الانقباض، وتراه فوق الطاقة البشرية، وأنها إذا أقدمت عليه وأخذت في التمرن عليه سهل عليها وانقادت مصاعبه إليها، وأصبح لها عادة تألفه، بل تحن له وتشتاق إليه. ومما يؤيد هذا ويقربه إلى الفهم أننا كنا كذلك في أول الأمر، نستبعد أن يكون بين الحكومة ووكلاء العامة تبادل الأفكار في المصالح، وأننا بعد أن دخلنا في هذا العمل وسرنا في طريقه زال ذلك الاستغراب، لقد بقي علينا أن ندخل في تلك الأعمال الجسيمة التي هي ضربة لازب، ونراها بادئ الرأي صعبة الاحتمال، فإننا بحكم تلك القاعدة عندما نباشرها بالفعل نستظهر عليها بقوة الاتحاد التي خرقت سلاسل الجبال في أوروبا ومدت السكك الحديدية تحت البحار، وتساعدنا على ذلك وحدة النوع والقابلية، وبذلك تكون هذه أول خطوة تحسب من تاريخنا الجديد، وباكورة الثمرة التي سقاها من سوانا بالدم وسقيناها بماء النيل لم يتكدر صفوه بماء النفوس ولم يخالطه شيء من دمع العيون.

ومع الدخول في باب الأعمال لابد من التروي فيما يجب لها قبل الإقدام عليها ثم إذا ظهرت النتيجة وتحققت الثمرة، وجزمنا بالفائدة فلابد أيضاً من اتباع التروي بالشروع في العمل وتعقيبه به، فإنه، كما قدمناه، إذا لم يقرن الرأي بالعمل فليس

الرأي إلا حركة نفس تجلت بالصور الكلامية ثم ظهرت بلباس النقوش وخيمت في بطون الدفاتر، فليس لها في ذاتها فائدة مهما تنوعت مظاهرها واختلفت ملابسها إلا أن تشخص ظاهرة في الأعمال فيستفيد بها الملك والدولة والناس أجمعين، ولهذا خلق الاتحاد وأحسن عدة يدخرها الإنسان للأمر الجلل، وبه ساد من ساد وشاد، وهو فطرة في الإنسان حتى وهو في سذاجته، كما تراه في سكان البوادي الذين لم تدنس طباعهم بالحضارة، ولقد صدق من قال: إن ما يتخذه عقلاء الناس من التقاليد التمدنية إنما هو تشبه بالفطرة الأولية واستكمال لقوتي العلم والعمل، وإن هذا لأكبر سائق إلى تعزيز الآراء بالأعمال.

بنيت الشورى على الرأي العام فأكبر فائدة لها هو انقياد الناس لما يقضي به الرأي العام، ووكلاء العامة خواص من انحصر فيهم الرأي العام، فإذا قضوا بعمل ما نافعاً رأيت لهم معضدين، وهم كل الناس الذين يحافظون على الرأي العام، وليس بعد ذلك إلا أن يكونوا يداً واحدة على هذا العمل تجمعهم دائرة الاتحاد.

ولقد وصلنا بمعونة الله تعالى وحسن مساعي خديوينا المعظم ومن اختارهم جنابه الرفيع للنظر في مصالحنا إلى هذا الحد، وتوجهت رغبات جميعنا إلى ما فيه خير بلادنا وصلاح معاشنا ومعادنا وصرنا يداً واحدة لا تكل عن العمل ولا يتعبها تواليه على ممر الأيام.

كنا في الزمن السالف نستقضي بعض الناس بعض ما يجب من الضرائب وهو كاره، ونسوقه إلى الأعمال النافعة وهو يأبى، كأنما يساق إلى الموت، أما الآن، وقد علمت الحقوق وحفظت الواجبات، فقد هان على كل واحد أن يدفع ما يزيد عن الضريبة في تأسيس مدرسة ببلده يتعلم فيها ولده وأخوه، أو في بنك اقتصاد يحفظ به إخوانه من أطماع الربويين ويسهل عليهم كل عمل يعود برواج زراعتهم التي هي كنز غناهم وبيت ثروتهم، فهذه دلائل كلها تطمعنا في ما وراء ذلك من الأعمال التي تتأيد بها شؤون الوطن وتغلو قيمته، وليس ذلك على أبناء الوطن بعزيز.

دفاع عن حكومة الثورة[1]

... أما عن ترقية بعض الموظفين، التي تلغط بها الصحف الأوروبية، فاسمحوا لي بأن أوضح الحقائق، فأقول:

أولاً: إن هذه الترقيات لم تعمل بناء على أمر عرابي باشا وحده، ولم تكن بمثابة الرشوة للضباط لاكتساب عطفهم نحو عرابي.. كلا.. فالواقع أن هذه الترقيات عملت بناء على القانون الحربي الجديد الذي يأمر بإحالة الضباط الذين يبلغون سناً معينة أو يمرضون أو يصابون بعاهة على المعاش، وقد نفذ هذا القانون في عهد شريف باشا، وأحيل على المعاش 558 ضابطاً، ثم أرسل 96 ضابطاً إلى حدود «الحبشة» و«زيلع» وأماكن أخرى، بينما قد أخرج من الجيش نحو مئة ضابط توظفوا في الوظائف المدنية، فعدد جميع هؤلاء 754 ضابطاً، فكان إذن من الطبيعي أن تحصل ترقيات لملء الوظائف الخالية، ولا يزال في الجيش خمسون وظيفة قد حفظت لخريجي المدرسة الحربية.

1- كتب الأستاذ الإمام هذا الخطاب في 25 ابريل سنة 1882 م إلى صديقه «ولفرد بلنت»، يدافع فيه عن مواقف حكومة الثورة في مصر، ويشرح مواقفها وآراءها ويتحدث باسم الثورة، ويجلي حقيقة الآراء التي تتردد حول ملابسات المؤامرة الشركسية ضد الحكومة وكبار الضباط الوطنيين في الجيش، وهي المؤامرة التي قبض على منفذيها عند محاولتهم اغتيال الضابط عبدالعال حلمي بك في نفس اليوم الذي حرر فيه الأستاذ الإمام هذا الخطاب.

والآن أريد أن أزيل من العقول هذا الوهم السائد في ادعاء البعض أن عرابي أو الحزب الحربي أو الحزب الوطني آلة في يد الأتراك، فإن كل مصري، سواء أكان من العلماء أو من الفلاحين أو الصناع أو التجار أو الجنود أو الموظفين أو السياسيين أو غير السياسيين يكره الأتراك ويمقت ذكراهم، ولا يستطيع مصري أن يفكر في نزول الأتراك بلادنا بدون أن يشعر بعاطفة قوية تدفعه إلى امتشاق سيفه والهجوم على هذا المعتدي.

إن الاتراك ظلمة، وقد تركوا في بلادنا من آثار السوء ما لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح، فلسنا نريد رجعهم ولسنا نريد أن نعود إلى معرفتهم، وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات، فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه. ولكنا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول بلادنا فإننا نتلقى هذا الخبر بشيء لا يخلو من الترحيب، ولقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك، وكان هذا الشعور سبب استعدادنا، فإننا سنغتنم هذه الفرصة لكي نحقق استقلالنا التام.

هذا، وساسة البلاد وقادتها يتربصون لحركات الأتراك في مصر، وسيوقفونها إذا رأوا أنها قد عدت طورها، ولست أنكر أن في مصر أتراكاً وشراكسة يدافعون عن الباب العالي، ولكنهم قليلون في جانب أولئك الذين يحبون بلادهم.

هذا، وبخصوص المؤامرة الشركسية لاغتيال عرابي، أخبركم أنها ليست ذات خطر، فإن الخديوي إسماعيل قد مضت عليه مدة طويلة وهو يضع الألغام لكي يدمر حكومتنا، وهو يعتقد أن هذا العمل يرجعه إلى مصر، ولكن الله القدير قد بدد آمالهم في الهواء، لأن كل مصري يدرك أن رجوع إسماعيل لا يعني سوى خراب مصر.

فهذا الفرعون قد أرسل إلى مصر أحد المنفيين، وهو «راتب باشا»، الذي حصل على إذن بدخوله مصر بوسائط سرية في عهد شريف، حيث اتصل بأخيه «محمود أفندي طلعت» البكباشي، ثم استخدم أيضاً «يوسف بك نجاتي»، و«محمود بك فؤاد» ابن اخت «خسرو باشا»، و«عثمان رفقي باشا» - وكل من هؤلاء شراكسة - وهؤلاء أخذوا في نشر دعوتهم وهي قتل الوزراء الحاليين، ثم قتل كبار الضباط في الجيش، ولكن هذا الجزء الأخير قد اضطروا إلى تأجيله حتى يجدوا من العلل ما يبررون بها عمله، ثم حدث أن تسعة من الضباط الشراكسة رفضوا الذهاب إلى السودان، فأخذت عصابة «راتب باشا» في إغراء هؤلاء الضباط واقترحت عليهم أن يرفضوا الذهاب إلا بترقية.

وكانت الوزارة تعرف منذ زمن شيئاً عن هذه الحركات، فمنذ مجيء «راتب باشا» إلى مصر كان محمود سامي، رئيس الوزراء الآن، وزيراً للحربية، فطلب من شريف باشا أن ينفيه إلى خارج القطر، ولكن شريفاً على الرغم من تحذير محمود سامي رفض أن يأمر بنفيه، وسبب ذلك أن «راتباً» زوج ابنة شريف باشا، والبعض يظن أن الاثنين متواطئان على رجوع إسماعيل.

وحدث أن عصابة «راتب» دعت ضابطاً شركسياً يدعى «راشد أنور أفندي» لكي ينضم فأبى أن تكون له بهم أي علاقة، فلما ترك المتآمرين قام تواً وذهب إلى عرابي وكشف له المؤامرة، فألقى القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية.

وقد أحدثت هذه الحادثة قليلاً من التهيج بين العامة، والجميع يعرفون أن حياة عرابي مثل حياة أي إنسان آخر، وليس بين الناس أحد مهما كان عظيماً يستطيع أن يجذب إليه قلوب الجميع دون أن يكون بينهم من يريده بسوء، ولكننا جميعاً نضحك إذا قيل لنا: إن إنجلترا على وشك الفوضى لأن أحد المجانين قد حاول قتل الملكة؟!

إن عدد الشراكسة في الجيش لا يزيد عن 81 ضابطاً، ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن مثل هذا العدد يقدر على قلب الحكومة.



أما عن تجارة الرقيق فنبلغكم بأن الوزارة الراهنة تعمل بجد لإلغائها، والدين الإسلامي لا يعارض في هذا الإلغاء، بل بالعكس نرى أن أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين، فالعبد هو في الواقع أسير قد أخذ في حرب مشروعة، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها. زد على ذلك أن الكافر الذي ينتمي إلى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ في الرق.. ومن هنا يتبين لكم أن الدين الإسلامي لا يعارض في إلغاء الرقيق، كما هو الحادث في هذه الأيام، بل هو لا يوافق على استمراره. وأولئك العلماء الذين لا يوافقون على هذا الرأي، في إنجلترا أو غيرها، عليهم أن يأتوا إلينا ويعلمونا نحن شيوخ الأزهر أصول إيماننا، فإن مثل هذا العمل يصير من المناظر المدهشة، فإن العالم الإسلامي بأجمعه سيصعق وينعقد لسانه عندما يعلم أن مسيحياً قد أخذ على نفسه تعليم علماء أكبر جامعة إسلامية أصول ديانتهم وكيفية شرح القرآن.

هذا، وستصدر فتوى من شيخ الإسلام إعلاناً بأن إلغاء الرقيق يوافق روح القرآن والسنة. وستجتهد الحكومة المصرية في إزالة جميع العوائق في سبيل هذا الإلغاء، ولن يهدأ بالها حتى تمحي هذه التجارة من جميع الأراضي المصرية.

ترجمة ثانية لهذه الرسالة

القاهرة[1] في 25 إبريل 1982.

.. أما ما يتعلق بترقية الضباط التي تضخمها الصحف الأوروبية كثيراً فاسمحوا لي أن أجلو الحقائق.

أولاً لم تتم الترقيات بإرادة عرابي ورضاه، ولا جاءت على سبيل الرشوة لكسب عواطف الضباط نحو عرابي، وإنما تمت بمقتضى القانون العسكري الذي يقضي بإحالة الضباط إلى التقاعد لقاء معاش، عند بلوغهم سناً معينة، أو في حالة مرضهم، أو انعدام كفاءتهم أو عجزهم. وقد بدأ تطبيق هذا القانون العسكري في عهد شريف باشا. وبناء عليه ضمت قائمة الاستيداع 558 ضابطاً، تم إرسال 96 ضابطاً منذ عام إلى حدود الحبشة وزيلع وغيرهما، في حين تم نقل 100 ضابط من الخدمة إلى الوظائف المدنية. وبذلك بلغ عدد المحالين إلى التقاعد 754 ضابطاً. وهكذا كان من الطبيعي إجراء الترقيات لشغل الوظائف الشاغرة. ومازالت هناك خمسون وظيفة شاغرة مخصصة لطلاب المدرسة الحربية.

1- للرسالة السابقة ترجمة قام بها الدكتور علي شلش.. ورغم ندرة الفروق، آثرنا إثباتها هي الأخرى، - انظر كتابه (سلسلة الأعمال المجهولة - محمد عبده) ص -57 60.

ولم يفرض السلطان رتبة الباشا على عرابي، وإنما فرضها عليه الخديوي الذي أصر على أن يكون جميع وزرائه من الحائزين على الرتبة.

أريد الآن أن أزيل من الأذهان الفكرة الخاطئة التي تزعم أن عرابي، أو الحزب العسكري، أو الحزب الوطني، أدوات في أيدي الأتراك. فإن كل مصري، عالماً أو فلاحاً، حرفياً أو تاجراً، جندياً أو مدنياً، سياسياً أو غير سياسي، إنما يكره الأتراك ويمقت ذكراهم غير العطرة. ولا يوجد مصري يخطر له أن ينزل بأرضه تركي دون أن يشعر بنبض يدفعه نحو سيفه ليخرج به الدخيل.

إن الأتراك مستبدون، خلفوا بمصر كوارث مازالت تدمي قلوبنا. ونحن لا نستطيع أن نتمنى عودتهم أو نتمنى أن تكون لنا بهم صلة. وما استقر الأتراك بمصر إلا عن طريق الفرمانات. ولابد من إيقافهم عند هذا الحد فلا يتخطونه. ولكن إذا حاولوا تخطي حدودهم فلن يكون نصيبهم سوى الرفض التام. وقد مر بنا شيء من ذلك، وأدى إلى أن نستعد له. وسوف نستغل أي محاولة من هذا النوع في الحصول على استقلالنا التام. وإن ساستنا الأذكياء ليرقبون الآن كل حركة تقوم بها السياسة التركية في هذا البلد حتى لا تتجاوز حدودها. ولا أنكر أن في مصر أتراكاً وشراكسة يناصرون قضية الباب العالي، ولكنهم قلة قليلة لا تقاس بأولئك الذين يحبون بلادهم.

وأما ما يتعلق بالمؤامرة الشركسية على حياة عرابي فهي لا تشكل في الحقيقة خطراً جسيماً. فالخديوي السابق إسماعيل - أكبر عدو شهدته مصر يغار من سعادتها - لم يكف منذ وقت طويل عن تدبير المؤامرات للإطاحة بحكومتنا الحالية، معتقداً أنه يستطيع بعمله هذا العودة إلى مصر. ولكن الله القادر على كل شيء بدد آماله أدراج الرياح. فكل مصري يعرف أن عودة إسماعيل معناها خراب مصر. ومع ذلك أرسل الفرعون، لتحقيق أمله، واحداً من أتباعه، هو راتب باشا الذي أبعد عن البلاد ثم نجح في دخولها بوسائل خسيسة في عهد حكومة شريف باشا، وانضم إلى أخيه محمود أفندي طلعت البكباشي، ثم انضم إلى خدمته بعد ذلك يوسف بك نجاتي، ومحمود بك فؤاد ابن أخت خسرو باشا، وعثمان باشا رفقي (كلهم شراكسة). وعمل هؤلاء على تجنيد الناس لخطتهم التي استهدفت القضاء على وزرائنا الحاليين، وقتل كبار الضباط، ابتداء من عرابي باشا. ونجحت جهودهم في ضم نحو أربعين من صغار الضباط قاموا بالقسم على تحالفهم. ولكنهم أجلوا تنفيذ الخطة مبدئياً انتظاراً لمسوِّغ. ثم وجدوا هذا المسوغ ممثلاً في سخط تسعة من الضباط الشراكسة عارضوا صدور

الأمر إليهم بالخدمة في السودان. وأصبح حزب راتب باشا مدركاً لما كان يدور بينهم، فاستغل الموقف كي يوحي للشراكسة التسعة بأن يرفضوا الذهاب إلا بشرط الترقية.

وقد كان لدى الوزارة، منذ فترة طويلة شك في سوء التدبير الدائر. فمنذ فترة في بداية عودة راتب إلى البلاد طلب محمود سامي - رئيس الوزراء الحالي ووزير الحربية وقتها - من شريف باشا - في حضور الخديوي - أن يبعد راتب. وكان السبب في ذلك أنه شك في أمر راتب وتخليه عن الخديوي السابق في نابولي على هذا النحو المفاجئ. ولكن شريف رفض الطلب، مع أن محمود سامي حذَّره بأنه سيكون مسؤولاً عما يمكن أن يقع يوماً ما من جراء بقاء راتب. وسر ذلك الرفض أن راتب صهر شريف. وربما كان - كما يعتقد الناس - شريكه في التخطيط لعودة إسماعيل.

لقد حدث على أي حال أن دعا حزب راتب أحد الضباط الشراكسة، ويدعي راشد أفندي أنور، إلى الانضمام إليهم، فرفض الضابط أن يكون له شأن بخطتهم، ثم تركهم وجاء على الفور إلى عرابي وأفضى إليه بالخطة. ومن ثم صدر الأمر بالقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية.

ولم تؤد الحادثة إلى إثارة كبيرة بين الناس. فالجميع يعرفون أن حياة عرابي، وحياة الآخرين، معرضة للأخطار كل يوم. وليس من الممكن لأي مخلوق، مهما بلغ شأنه، أن يجد التأييد من الجميع. ولكننا سنضحك لو قيل على الملأ إن إنجلترا على وشك الفوضى لأن مجنوناً، عسكرياً أو مدنياً، حاول إطلاق الرصاص على مليكتكم.

إن مجموع الشراكسة في الجيش 81 شخصاً، ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن عدداً صغيراً كهذا قادر على قلب الحكومة.

أما مسألة تجارة الرقيق فإن الوزارة الراهنة تبذل جهدها للقضاء على الرق المحلي. وليس في الدين الإسلامي ما يتعارض مع هذا على الإطلاق. بل إن المسلمين طبقاً للسنة المحمدية محرم عليهم أن يتملكوا العبيد إلا إذا وقعوا أسرى حرب مع الكفار. وهؤلاء في الحقيقة إما أن يكونوا أسرى أو سجناء حرب مشروعة، أو يمتون للكفار الذين يعادون أمراء المسلمين ولا تحميهم عهود ولا مواثيق.. ولكن لا يباح للمسلم أن يسترق غيره. وهكذا فإن الدين الإسلامي لا يعارض القضاء على الرق كما هو كائن في العصر الحديث فحسب، وإنما يدين استمراره أصلاً. وأما أولئك السادة العلماء في إنجلترا وغيرها ممن يؤمنون بغير هذا الرأي فيجب أن يأتوا إلينا، وأن يعلمونا، نحن شيوخ الأزهر، أصول ديننا، وسيكون هذا مشهداً يأخذ بالألباب.

فعند ذاك سيخرس العالم الإسلامي كله عندما يعرف أن مسيحياً تولى عنه مهمة تدريس أصول الدين الإسلامي وتفسير القرآن لعلماء أكبر جامعة إسلامية في العالم وأساتذتها وفقهائها.

وبعد أيام قلائل سوف يصدر شيخ الإسلام فتوى تثبت أن القضاء على الرق مطابق لروح القرآن والتقاليد الإسلامية والسنة المحمدية.

وستحاول الحكومة المصرية أن تزيل كل عقبة في الطريق. ولن يهدأ لها بال إلا بعد زوال الرق من الأراضي المصرية.

محمد عبده

سلطان بين الخديوي والثورة[1]

ليس هناك خلاف بين سلطان باشا والبرلمان. والذئب[2] الذي ذكرت لكم اعتقادي اشتراكه في المؤامرة الشركسية قد ثبت الآن أنه مشترك فيها. ومسائل الخلاف المهمة قد عرضت على الأعضاء، وليس هناك ما يخشى منه على الأمن العام.

1- عندما رفض الخديوي توفيق - بإيعاز من القنصل الإنجليزي «ماليت» - التوقيع على أحكام المحكمة العسكرية بنفي المتآمرين الشراكسة إلى البحر الأحمر، استدعى محمود سامي البرلمان إلى اجتماع غير عادي، متخطياً بذلك سلطة الخديوي الذي له وحده هذا الحق، واجتمع البرلمان لذلك الغرض مرتين بشكل ثوري وغير رسمي، وظهرت فيه بوادر الانقسام، وفي الاجتماع الثاني وقف «سلطان باشا» رئيس البرلمان إلى جانب الخديوي، وكانت هذه بداية خيانته للثورة.. وهذه برقية بعث بها الأستاذ الإمام إلى صديقه «ولفرد بلنت» في 14 مايو سنة 1882م يطمئنه فيها على وقوف سلطان إلى جانب الثورة - ولم يكن بعد قد أعلن موقفه الجديد - وانسجام موقفه مع موقف البرلمان المؤيد للحكومة ضد الخديوي.

2- أي الخديوي السابق إسماعيل باشا.

الاتحاد العربي[1]

جريدة تطبع في «لندرة» لحضرة محررها الكاتب البليغ القس لويس الصابونجي، وقد تصفحناها فألفيناها جريدة رقيقة العبارة، دقيقة الإشارة، بليغة الأسلوب، سامية الموضوع، قصرها محررها الفاضل على بيان مزايا العرب وفضائلهم وما فيهم من النباهة الغريزية والقابلية التامة للتمدن وما تقلبوا فيه من مراتب التقدم وتنقلوا إليه من درجات الكمال الإنساني وتاريخهم وسيرهم وعوائدهم وأخلاقهم ومبدأ ظهور الديانة المحمدية وكيفية انتشارها فيهم وما أكسبتهم من القوة والمجد وما تميل إليه أممهم في هذه الأوقات وما تتوجه إليه رغباتها، والمدافعة عن حقوقهم والذود عن حوضهم ورد كلام الإعداء فيهم.. كل ذلك بعبارة فصيحة رقيقة الألفاظ، وإنا نأمل من حضرة صاحبها الفاضل أن ينقل تواريخ العرب وحكايات أخلاقهم من الكتب المعتبرة في النقل، الجامعة لصحيح أخبارهم وصادق أنبائهم، وأن لا يعتمد في حكاية حال أممهم الحالية ومطامح نفوسهم على حديث من لايكون خبيراً بالأحوال ولا ذا نظر دقيق في حقائق الأمور وما أكنته الصدور، وإنما ينظر إلى الأمر نظر الخبير ويدقق فيه تدقيق البصير حتى يأتي قوله حاكياً لما في النفوس محدثاً لما تميل إليه القلوب حكاية الصدق وحديث الحق ولا يعدم من الكتب العربية عمدة في باب التاريخ وحجة في

1- الوقائع المصرية. عدد 1418 في 25 مايو سنة 1882م (8 رجب سنة 1299هـ).

الأخبار، بل ذلك كثير الوجود، قريب المنال مثل أبي الفدا والمسعودي وابن خلدون والكامل وابن الأثير وغيرها مما حوى الصادق من أخبار العرب وأحوالهم في الأزمان الماضية.

وإنا لا نشك في أن هذه الجريدة تحوز قبولاً عند العرب وأولياء الأدب ما نسجت على هذا المنوال وسلكت ذلك السبيل، فللعرب شغف كلي بمطالعة تواريخ أصولهم، وفيهم الميل الأكيد إلى قراءة ما يحدث عن أخبارهم ويروى لهم ما صح من أنبائهم فتنشر في أنحاء بلادهم وتروج رواجاً يولي صاحبها شكراً وثناء.

(الجزء الثالث)
الإمام محمد عبده
مفكرةالأحداث العرابية

مفكرةالأحداث العرابية[1]

(1) الدائنون يريدون أن تدفع لهم الفوائد على فداحتها، فعدل سير الإدارة على أن يؤدي إلى هذا الغرض، ورسم على المصري أن يخضع لاستبداد إداري مختلط، بل هو في الحقيقة أوروبي لا شائبة للعدل فيه، وهو الاستبداد الذي اقتحمه الخديوي المعزول.

(2) كل الأمم من كل الأديان تغتني من عمله (أي الفلاح المصري المشار إليه في الجملة الأولى) وعلى نفقاته وهو في ذلة الفقر والفاقة.

(3) ما يقصر على أداء الديون من الدومين والدائرة السنية يوفى من الخزينة (تدبير ولسون).

أ- (سنة 1881).

(4) في أواخر سنة 1881 قصد «غمبتا[2]» إرسال 25 ألف عسكري لتقرير النظام في مصر مع أنه لم يكن حصل فيها شيء، وكان ذلك في وقت المخابرة بين فرنسا وإنجلترا في عقد معاهدة تجارية.

1- هذه النقاط دونها الأستاذ الإمام إبان اشتداد أحداث الثورة العرابية، فجاءت أشبه باليوميات التي سجلت العديد والهام من الأحداث، ويبدو أنها كانت مادته الأولية في مشروعه الذي لم يتمه، والرامي إلى كتابة تاريخ مفصل لهذه الأحداث، وأرقام هذه النقاط من وضع الشيخ رشيد رضا، وكذلك بعض عناوينها الفرعية، وهو الذي اطلع على مخطوط الأستاذ الإمام، وأثبته بنصه.

2- تولى رئاسة الوزراء الفرنسية في 15 نوفمبر 1881م، ولعب دوراً في الاتفاق مع إنجلترا على التدخل المشترك ضد الحركة الوطنية في مصر.

(5) البارون «درنج» رأى الفرصة مناسبة لتقرير نفوذ فرنسا في وادي النيل، لكنه لم ينجح في إعداد المراقبة الثنائية لقبول خلع الخديوي وإيجاد نظام جديد، وكان عرض على حكومته خطر استقلال المراقبة الثنائية وخطر مركز الخديوية (لعل «غمبتا» قنع بما قاله «درنج» أخيراً).

(6) في 4 فبراير سنة 1879 نشر منشور ضد رياض باشا طبع منه عشرون ألف نسخة وفيه مطالب وطنية، ولم يعثر على ناشره وكاتبه. ونسب إلى الجمعية التي تألفت لمعارضة رياض باشا (جمعة حلوان) شريف، شاهين، عمر لطفي، راغب، ويقال إن سلطان باشا كان فيها.

(7) يقول شريف باشا بعد حادثة عابدين: إنه لا يقبل الوزارة حتى تكون لديه ضمانة تكفل أنه لا يعتدي الضباط أو الجند على النظام مرة أخرى - كأنه لم يعلم بسير الفتنة مع أنه كان من مدبريها.

(8) حصل سلطان باشا على عرائض ممضاة من الأعيان والعلماء قبل حادثة عابدين وأطلع عليها عرابي، وأبى عرابي إلا أن تكون تحت يده، فهرب سلطان إلى المنيا، وبعد الحادث ظهرت العرائض والمحاضر.

(9) لم يبق داع لبقاء «أديب[1]» في أوروبا، فألغيت «القاهرة[2]» وأعيدت على هيئة جديدة وفي موضوع جديد، وكوفئ محررها بتعيينه رئيس قلم ترجمة أولاً ثم سكرتيراً لمجلس النواب بعد ذلك.

وصاح الخديوي عند امضاء الأمر بتعيينه من شدة الفرح: «الحمد لله الذي خلصني من رق شخص كنت أبغضه».

خلاصة خطاب سياسي لعرابي

(10) لم يذهب عرابي إلى «رأس الوادي» إلا بعد أن صدر الأمر بتشكيل مجلس النواب على طريقة جديدة. وقد كان الخديوي حاول أن يستدعي أعضاءه على مقتضى النظام القديم فأبى إلا نظاماً جديداً، وعند سفره ألقى على مودعيه خطاباً طويلاً شكا فيه من العقبات التي تصادفها مطالب الشعب، ومن وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد. وصرح فيه بأن الخديوي والنظار ومن على شاكلتهم

1- هو أديب إسحاق.

2- جريدة القاهرة التي كان يصدرها أديب إسحاق.

كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم من الأجانب، يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق في مصر، وأن من الافتراء أن يقال إن البلاد تريد سلب الأموال والاستئثار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين، وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء علىالأشخاص والأموال.

تواطؤ فرنسة وإنجلترة على المصريين

(11) قال «غمبتا» في محادثته مع اللورد «ليون» فيما يتعلق باستدعاء مجلس النواب: «قلبي ممتلئ رعباً، ليس من الممكن الحزر والتخمين على ما عساه يقررهما ما يسمى (بالحزب الوطني)، من الجائز أن يعمد إلى تقرير طريقة مختلة تخالف مصالح الأوروبيين، لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من إفهام المصريين أن إنجلترا وفرنسا لا يمكنهما أن تحتملا شيئاً من هذه المطالب ولا تلك النزعات».

اتفاق «غمبتا» و«اللورد ليون» من التعصب، إذ لم يعرف مثل هذا الاتفاق على إسبانيا واليونان مع كثرة ديونهما وأنهما (أقل حظاً[1]) في الوفاء من مصر.

ب- (سنة 1882)

(12) في 12 يناير سنة 1882 سأل اللورد «غرانفيل ماليت»: أخبرني بالتلغراف ما هي حدود سلطة مجلس النواب في المالية المصرية على حسب ما قررته الجمعية العمومية، والشروط التي تطلبها؟

فأجابه في 13 منه:

مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم بعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة المجلس، وعلى ذلك يمكنه أن يلغي مصلحة المساحة مثلاً لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولي، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الأوروبيين في الإدارة المصرية.

(13) قالت «ماليت» (في ديسمبر سنة 81) إذ حاز مجلس النواب حق تقرير الميزانية فقدت المراقبة سطوتها في الأمور المالية.

(14) في 11 يناير سنة 1882 قال «ماليت»: إنه قد تقرر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق في طريقة الدستور، وأن اللائحة التي يريد المصريون تقريرها

1- عبارة مسودة الأستاذ الإمام لا تؤدي المعنى، إذ هي: «أحط شر».

لمجلس شوراهم تمثل في الحقيقة شرائط حريتهم، وحيث قد تقرر هذا المجلس بحالة نهائية فلا شيء يمكن أن يبطله ولا أن يلغيه إلا أن يكون تداخل، وهو آخر ما ينتهي إليه العمل.

مقاومة فرنسا وإنجلترا لمجلس النواب في تقرير الميزانية

(15) «سلطان» أكد لقنصل إنجلترا أن النواب لم يوافوا إلا آمال الشعب وليس من ضغط عسكري، ولا يمكنهم أن يعدلوا عما يوافي رغبة الأهالي.

فأجابه: لا انتظار لأدنى مساعدة بما يختص بهذه المسألة (تقرير الميزانية) لما في ذلك من الخطر، وما تقولونه وما يطلبه النواب لا طريق لنيله إلا القوة، واستعمالها إعلان للحرب. وقد علمْت إرادة إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بذلك.

(16) في 2 يناير سنة 1882 في مجموعة أعمال البرلمان نمرة 230، 3 تلغراف من «مالت» في 20 يناير سنة 82 إذا تمسكنا بإبائنا على مجلس النواب أن ينظر في الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمراً اضطرارياً، فإن إصرار مجلس النواب على رأيه في ذلك جزء من مشروع تام أعد للثورة.

(17) في 17 يناير سنة 82 قدم المراقبون طلبهم فيما يتعلق بمجلس النواب ومطالبه قائلين: إن الأوامر الخديوية السابقة قد ربطت الإدارة المالية بدولتي فرنسا وإنجلترا، فإليهما يرجع السماح للمجلس بحق إعطاء رأيه في الميزانية وعدمه، وهما لا تسمحان بذلك، لما ظهر من مقصد المجلس في تنقيص عدد الموظفين الأوروبيين، وفي 27 منه أمضوا المذكرة بذلك باسم الدولتين.

(18) في 2 فبراير سنة 82 استعفى شريف وعين محمود سامي.

(19) مجلس النواب قرر تعيين لجنتين لتحقيق بعض الشكاوى التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك، وظهرت وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوروبيين، وتحقق ماكان يخشاه المراقبون من مقاصد المجلس، وقد رفض موسيو «كاليار» مدير الجمارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض في أعماله.

(20) وقف المجلس على تقرير قدم للمراقبين من أحد موظفي الدومين المسمى «روفسل» يطلب فيه مراقبة المجلس، حيث أعطى الفلاحين آمالاً في أن يصلوا بالطفرة إلى ما يقال من حريتهم، واشتكى من أن المدير لا يحبس في الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل، ومن أن كل شخص يحبس بغير أمر قضائي يرسل بالتلغراف إلى نائبه، وعلى ذلك يُسْأل المدير عن السبب في الحبس، وهذا تظاهر من

الأهالي بالأحوال الجديدة التي يبنون عليها حريتهم وخلاصهم.

(21) «غوردون باشا» يكتب إلى «التيمس» في يناير سنة 1882:

يقال إن مصر تسرع في الغنى والسعادة (وإنها[1]) فرحة مسرورة. ولا أظن أن شيئاً قد تغير عما كان إلا ما كان من ضمانة الدين فإنها اليوم أوثق، أما الحبوس (السجون) فغاصة بأولئك المساكين من الفلاحين.

مسألة الشراكسة وغش القنصلين للخديوي

(22) في مسألة الجراكسة قدم عرابي الحكم وطلب العفو بتخفيف العقوبة فأرسل الخديوي (الحكم) إلى الآستانة فطلب السلطان الأوراق، وكان ما فعل الخديوي بناءً على نصيحة القنصلين. ساء الوزارة ذلك وبدأ الخلاف، وطلب من الخديوي تسوية المسألة فأشار عليه القنصلان بالإصرار وطلب استعفاء الوزارة.

(23) في 20 مايو - أرسل موسيو «سنكوينس»(؟) أحد موظفي القونسلاتو موسيو «مونج» عند عرابي ليذاكره في المسائل الحاضرة، فكان من قول عرابي إن المجلس الآن هو الحاكم، وهو أول خاضع له، ونقل هذا مسيو «مونج» إلى رئيسه. وعند ذلك ابتدأ القنصلان في المخابرة مع سلطان باشا.

وفي 25 مايو قدموا المذكرة التي ذكر فيها أن المجلس بلسان رئيسه نصح عرابي بالابتعاد عن الأقطار المصرية حيناً من الزمن.

سألت النظارة سلطاناً فأنكر.

ولكن الخديوي قبل المذكرة فاستعفت الوزارة بعد إقامة الحجة على كل ما جاء فيها. لم يقبل أحد النظارة فرجع عرابي ناظراً للجهادية وأحيلت أعمال بقية النظارات على وكلائها.

جـ - «ما يتعلق بالمذكرة التي استعفت الوزارة عقبها»

(24) جاء في الكتاب الأزرق الإنجليزي أن مستر ماليت» كتب أولاً: أن رئيس المجلس لا يمكنه بعد الآن أن يعتمد على أعضائه، فإن كراهتهم لكل تداخل أجنبي تزداد كل يوم عما قبله.

ثم يقول في رسالة أخرى: إن المذكرة التي قدمها لم يطلب فيها إلا تنفيذ ما أراده أعضاء مجلس النواب، وقد صرح المجلس بإرادته على لسان رئيسه سلطان باشا.

1- في مسودة الأستاذ الإمام: وإنه، وهو خطأ غير مقصود بالطبع.

(25) يقال إن قنصل الروسيا موسيو «ليكس» نصح مراراً أن أحسن طريقة لمعاقبة الشره الأوروبي كان امتناع الأهالي كافة عن إعطاء الضريبة إلخ.

لكن كان عرابي ورفاقه يثقون بالدول غروراً، ولا يعلمون ما كان يجري حولهم «كذا يقول القنصل» فقد كتب موسيو «ماليت» في 7 مايو سنة 1882، قبل وصول المراكب، يقول لحكومته: «ليس من الممكن الوصول إلى أي حل كان للمسألة المصرية قبل أن تحصل أزمة شديدة في البلاد».

(26) حصلت مذاكرة في المذكرة التي قدمها وكلاء الدولتين بحضور سلطان باشا والنظار فوضع سؤال: هل يمكن لنا أن نجمع المجلس؟ فأجاب سلطان: أظن أن ذلك لا يكون إلا بأمر الخديوي، فنسأله في ذلك، ولا ريب أنه يوافق عليه. فقال له أحد النظار: الخديوي الذي كنت تطلب خلعه إن لم يمكن قتله قبل أيام؟

(قبل هذا جاء كلام في الخديوي في جلسة، فطلب سلطان باشا قتله، وأبى عرابي، وكان سلطان يقول: اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الناهبين الذين باعونا للأجانب[1]).

هذا هو سلطان الذي كان رئيس (الحزب الوطني) وهو لا يريد الآن إلا مجاملة الخديوي، ذلك الخديوي الذي لا يبغي إلا بيع البلاد للأجانب.

اجتماع مجلس النواب حق للشعب، ونحن نوابه، ولابد لنا أن نطلب النواب إلى القاهرة حتى لو أراد عرابي أن يوافي ما طُلب من إبعاده إرضاء للسياسة الأجنبية فليفعل، أما نحن فلا نخضع لمثل هذه المطالب مهما أدى إليه الخلاف.

سلطان رجع عن رأيه إلى رأي الحاضرين، مع الحيرة فيما وعد به الخديوي والقنصلين، وفيما اضطر إليه من موافقة الثائرين.

(27) يؤكدون أن ضرب الإسكندرية لم يكن خطر ببال الوزارة الإنجليزية ولا وضع في مداولاتها إلى الرابع من شهر يوليو سنة 82، وإنما وضع بعد ذلك انتقاماً من مؤتمر الآستانة، وليس من البعيد أن يكون السبب صلات عرابي مع الآستانة.

د- المشير درويش باشا مندوب السلطان

(28) مقاصد الآستانة من إرسال درويش باشا: (1) إطالة زمن المخابرات، (2) أن يطمئن قلب المراقبة وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديوي، (3) أن يستمال طلب عرابي وإخوانه بطريقة أبوية إلى زيارة الآستانة قصد التنزه على شواطء البوسفور.

1- كتب الأستاذ الإمام هذه العبارة في شكل إضافة في حاشية المفكرة.

(4) تقرير سلطة الباب العالي بمصر. وكان من السهل إدراك ذلك كله لو أرسلت من هو أقوم من درويش إلخ.

(29) درويش يذكر بسلطة السلطان، ويثني على الخديوي، وينصح بالخضوع للنظام، وإذا جاء الكلام في النهضة المصرية يقتصد في القول، ويقتصر على قوله: إن السلطان مولانا وأبونا وهو الذي سينظر في ذلك.

(30) أرسل الخديوي لاستقباله ذو الفقار باشا، وأرسل عرابي من قبله يعقوب سامي، وقد حصل خلاف بين الرسالتين في المركب عند المقابلة لتكدر ذو الفقار. لكن درويش استقبل كليهما بالبشاشة.

جاء الإسكندرية في 6 يونيو وسافر إلى القاهرة في 8 منه.

(31) أقوال بعض العلماء في إظهار مطاليب في رأيهم وتصريحهم لدرويش بما يجب أن يفعل أغضبه، ومن ذلك الوقت مال إلى توفيق، فلما أحس بذلك (أي الخديو) أرسل إليه ما يزيده إقبالاً[1].

(المحاورة بين درويش باشا التركي وعرابي باشا ومحمود سامي باشا)

(32) في يوم السبت 10 يونيو قابل درويش باشا عرابي ومحمود سامي لأول مرة، فجرى الحديث بينهما على ما سنذكره.

(قال درويش) نحن جميعاً رجال جند، يحترم بعضنا بعضاً، وأنتم أولادي لمكاني من السن. وقد أرسلني مولانا السلطان لتقرير الاتفاق بين عائلته المصرية العزيزة، وستسهلون عليّ هذا العمل، أنا أعلم شكواكم، ستشكون، صبراً قليلاً، سيكون هذا العمل بعد رحيل هاتين الدونامتين[2] التي تضايقاننا جداً، فقبل كل شيء يلزمنا إبعادهما، هذا ما أتكفل به لو عضدتموني فيه، أنا أرى جيداً من جهته وقع الخطأ ليس الخطأ، من قبلكم يجب التوسل إلى المطلوب مع الحزم والبصيرة.

ثم التفت إلى عرابي وقال له: أنت، أنت وحدك الآمر الناهي في مصر، أنت مع كونك لست إلا ناظر الجهادية بيدك السلطة العليا بأسرها. هذا ما أغضب الدول المتحدة، يلزم أن يرين المساهلة معهن. وما بقي بعد هذا عملنا فيه بيننا وحدنا، استعف من وظيفتك العسكرية بحجة حضوري حيث اني «مشير» مرسل من قبل

1- الإشارة إلى الرشوة التي قدمها الخديوي توفيق إلى «درويش باشا» والتي بلغت 50.000 جنيه، وحلياً قدر ثمنه بنصف هذا المبلغ.

2- الإشارة إلى الأساطيل البحرية لكل من إنجلترا وفرنسا.

السلطان، وكن نائباً عني مأموراً تحت قيادتي، لكي تسهل عليّ المخابرة مع الأجانب، عليك أن تذهب مع الضباط الكبار من إخوانكم إلى الآستانة، حيث إن مولانا الخليفة العادل يرى في مفاوضته معكم.

فأخذ محمود سامي يترجم المقال وعرابي يسمعه، ثم قال:

(عرابي) مشروعكم هذا في غاية الحسن، وإنا نختاره مع الشكر، لست حريصاً على السلطة التي تريد أن تنسبها إليّ. هي سلطة غير مغتصبة، الأمةالتي أفضت إليّ بها، فالواجب أن ينظر إلى الأمة ويفكر في شكواها.

اعترف بأن يديك أبرع من يدي في العمل لتذليل المصاعب التي أمامنا الآن.

سَيْفي ووظيفتي تحت تصرفك. أنا مستعد للانسحاب واتباع نصيحتك انما اشترط شرطاً واحداً: أعطني باسم السلطان واسم الخديوي واسمك كتاباً تصرح فيه ببراءة ذمتنا من التبعات جميعاً في كل ما جرى إلى الآن، كائناً ماكان، سواء كان ذلك مني أو من إخواني، وحيث إني تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية، وتحملت ثقل ذلك على كاهلي فأرجو أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة.

اطلب ذلك لأن الأحوال إن جرت على وجه حسن لم يعرف لنا فيها صنيع، وإن جرت على العكس من ذلك كنا الجانين.

«مالت» و«كولفني» و«سندويش» عاملوني معاملة الخارجين على النظام، وذلك في بلادنا، وهم الأجانب الذين لا يحترمون لنا شيئاً، ونحن نحترم لهم كل شيء.

فوعده درويش بإنالته مطلبه يوم الاثنين 12 يوليو، وهو اليوم المحدد لجلسة يحضرها درويش باشا تحت رياسة الخديوي، وإنما طلب أن يعلن هذا القول الذي جرى بينهما من قبل جميعاً، وطلب من عرابي أن يكتب إلى الإسكندرية ذلك بالتغراف، فأبى عرابي أن يعلن شيئاً إلا بعد أن ينال ذلك الأمر المخلِّص له من كل تبعة.

هـ - «استعداد الأوروبيين وتسلحهم استعداداً للمذابح»:

(33) مسألة تسلح الأوروبيين وإيهام موسيو «كوكسن[1]» أن حوادث ستحدث.

(34) «مالت» أخبر حكومته نقلاً عن سكرتير الخديوي الأوروبي (كوادر بك) أن محمود سامي وعرابي دخلا ثاني يوم استعفاء وزارة سامي والسيف في يد كل يهدد الخديوي بفقد حياته.

1- قنصل إنجلترا في الإسكندرية.

(35) سمع مكاتب «التيمس» من عرابي قبل ضرب الإسكندرية: أنه يحترم القنال[1] ما لم يخرق العدو حرمة البلاد وإلا هدمه، ولكنه ضعف عن ذلك وقت الحرب.

(36) أكثرت الجرائد والتلغرافات من الإشاعات التي أفزعت الأوروبيين وأخافتهم من المصريين، وطلبوا من مديريهم في الأعمال أن يأذنوا لهم بالتسلح، فمنهم من أبى ومنهم من أذن.

(37) خدّمة (لأسترن تلغراف) طلبوا التسلح فأبى رئيسهم، فكتبوا له عريضة فعرضها على رئيس (الكمبانية[2]) في «لندرا» فإذن بذلك، وسمح بثمانية وثلاثين (لوفلفير[3])، وعائلات الموظفين أرسلت إلى قبرص على نفقة «الكمبانية».

(38) الأوروبيون أصبحوا متأكدين من عدوان الشعب لهم، لإحساسهم من ضمائرهم بسوء أعمالهم إليه.

بدء المذبحة في الإسكندرية في 11 يونيو سنة 1882:

(39) 11 يونيو سنة 1882 كان يوم الأحد، والقهاوي كانت غاصة بطالبي الراحة من الأشغال، الطالبين للهو باللعب والسكر. فحدثت مشاجرة على قرب من «قهوة القزاز» في آخر «شارع البنات» نحو الساعة واحدة بعد الظهر، حيث يوجد ازدحام كثير من الكراسي والطرابيزات، وأشخاص منهم القائم والقاعد: مالطي، يقال إنه خادم مستر «كوكسن»، أخذ عربة وطاف بها من محل إلى محل، يشرب ويتنزه، إلى أن وصل إلى خمارة أحد مواطنيه وهو سكران، فطلب منه «العربجي» الوطني أجرته، فأعطاه المالطي قرشاً واحداً ودخل القهوة، فتبعه العربجي، وتبودلت الكلمات بينهما، فتناول المالطي سكيناً كانت معلقة في مائدة الدكان معدة لقطع الجبن، وطعن بها العربجي فسقط لا حراك به، فاجتمع بعض الوطنيين و«حَمَّار» من أقارب العربجي، وأرادوا القبض على القاتل، فجاء يوناني خباز مجاور للخمارة ومعه بعض مواطنيه بالسكاكين والطبنجات وأخذوا يضربون يميناً وشمالاً، ومضى نصف ساعة قبل أن تصل عساكر المستحفظين من «قراقول» اللبان.

1- الإشارة إلى قنال السويس، أي احترام حيادها.

2- الشركة.

3- نوع من المسدسات، وكانوا في الريف ينطقون اسمه هكذا: الفرفر، بكسر الفاء.

أول من جاء منهم مع المعاون قتل، فجاء آخرون وصارت معركة عمومية ولكن لم يتداخل العساكر في القبض علىالجناة فتمكنوا من الفرار (الأروام والمالطية)، وكان يكفي لحسم المعركة تداخل المحافظ لو اهتم بذلك لغيبة الضابط لمرضه.

وبعد نصف ساعة حصل نزاع بين العامة وعساكر المستحفظين، فتفاقم الخطب، لأن كلاً منهما كان يريد أن يفترس الآخر (وذلك لعدم القبض على الجانين)، لكن مسألة الجانين لم يبق لها ذكر في أذهان المتنازعين وإنما بقي النزاع.

(40) والمسلمون والمسيحيون دخلوا في خصام حقيقي بين أهل الدينين، وأخذ الأروام والمالطيون يطلقون الرصاص من أعلى البيوت، مع أنهم كانوا في مأمن من وصول الشر إليهم. وعند ذلك أخذ المسلمون يفدون من كل جانب، مسلحين، بعضهم بالعصي والبعض بأرجل الطرابيزات أو هشيم الكراسي، وبعضهم بالنبابيت اشتروها من المخازن القريبة، خصوصاً من السوق الجديد.

في هذه الحالة رؤي موسيو «كوكسون» نازلاً من بيت أحد المالطيين بلباس ملكي، ومعه قواصه، فتبعه المتشاجرون وضربوه ضرباً خفيفاً عندما أراد أن يركب العربة، ففر ونجا منهم، وصحبه (عمر لطفي[1]) في أثناء الطريق.

(41) لم يكن المسيحيون مدافعين بل كانوا يهاجمون أيضاً وقد طارت الغوغاء، ورؤيت عربة تمر حاملة قتلى من عساكر المستحفظين، وعلى القرب من شارع الميدان جاء جماعة من الأروام المسلحين على حسب الأوامر المعطاة لهم، وأخذوا يطلقون الرصاص على الجموع بدون تمييز.

ولم يأت أحد من العساكر ولا من البوليس (ولا المحافظون) لإطفاء النار.

(42) على القرب من تمثال محمد علي، حيث لم توجد مقتلة وجد نحو اثني عشر قتيلاً ليس فيهم أوروبي إلا واحد.

(43) وعلى القرب من زيزينيا رؤي (عمر لطفي)، فسأله سائل: كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك؟ فقال: لست بقائد، وهذا لا يعنيني. فسأله: لِمَ لم تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهراً سيفك في خمسين من عساكر المستحفظين وبذلك كان الأمر ينتهي؟ فأجابه: انصرف ليس هذا من شأنك، وهل أنت محافظ البلد؟

1- محافظ الإسكندرية.

وبعد ذلك مرّ أحد موظفي المحافظة، فسئل: ماذا يفعل الضابط؟ فقال: إنه مريض، وقد طلب من المحافظ مراراً أن يرسل العساكر فلم يفعل.

(44) سليمان سامي كان مستعداً لإرسال العساكر إذا ورد له الأمر من نظارة الجهادية، ولكن لم يكتب أحد بذلك إلى النظارة لأن الأمر بيد المحافظ، وقد بدأ في المخابرة التلغرافية مع القاهرة من بدء الحركة ولا جواب على ما يظهر.

(45) ذهب «نينه» عند قنصل الروسية وحدثه بما رآه من المحافظ فعجب وقام للمخابرة مع إخوانه القناصل، وبعد ذلك كتب للخديوي ودرويش وعرابي وكانت الساعة 4 بعد الظهر.

(46) نحو الساعة 5 بعد الظهر قابله من أخبره أن عرابي أرسل الأوامر لإعادة النظام، كانت الشوارع غاصة بالرعاع، والأوباش يحملون الأسلاب ويصيحون ويسبون وبعد نصف ساعة عاد النظام إلى ما كان.

(47) لم تقتصر المذبحة على «شارع البنات»، بل وقع ذلك جهة «الجمرك» و«شارع رأس التين» و«أبو العباس»، واتفق مع ذلك أن بعض المسلمين في هذا الحالة خلصوا نساء أوروبيات وأوصلوهن إلى بيوتهن.

(48) يقال إن أخوين إنجليزيين كانا مسلحين بلوفرفير (مسدس)، ولم يكونا يحسنان استعماله قُتل أحدهما بضربة عصا أطارت سلاحه من يده.

(49) ظهر في اليوم الثاني أن عدد القتلى الوطنيين كان 163 غير من أخفاهم المتشاجرون إذ حملوهم سراً من وسط المعركة.

ومجموع ما وجد من جثث المسيحيين أوروبيين وغيرهم 75 كثير منهم مصاب برصاص في قمة رأسه فمجموع القتلى 238.

(50) لم يصل الخبر عرابي إلا الساعة أربع وربع بعد الظهر، مع أن القليل من موظفي التلغراف الذين يشتغلون بعد الظهر لم يكن عندهم وقت للعمل إلا في تلغرافات (المحافظ)، حتى أن رسالتين مهمتين من أحد الميرالايات في إسكندرية لم تقبلا لاشتغال العِدَّة بتلغرافات (المحافظ).

(51) عمر باشا لطفي طلب إنزال عسكر إنجليزي لعجز عرابي عن الأمن.

12 يونيو سنة 81

(52) موسيو (كليكن كويسكي) القائم بأعمال قونسلاتو فرنسا رجع إلى عقله وأخذ في طلب تحقيق عن أسباب الحادثة، فصدر الأمر في الحال بذلك.

وبعد هذا امتنع الأعضاء الأوروبيون من العمل، وألح الوطنيون على التحقيق مع حبس من تظهر الشبهة عليه من الأوروبيين، فعارض في ذلك مندوبو اليونان والإنجليز وأبى مندوب فرنسا الحضور، وطلب بعض وكلاء الدول شنق عشرين شخصاً من المذنبين وبهذا تنتهي المسألة في رأيه.

و - 11 يونيو

(53) جيش صادق بك وكيل الضابط (سيد قنديل) لم يمكنه أن ينفذ شيئاً من تعليمات الضبطية لأن (عمر لطفي) كان يعمل بعكس تلك التعليمات، وبعد ذلك عين وكيل حكمدارية السودان بناء على توصية (عمر لطفي)، فهل لإبعاده حتى لا يشهد؟ أو مكافأة له على المشاركة في الجناية؟

(54) بعد الحادثة نبه القناصل على الرعايا بالهجرة، مع الطلب من كل أن يكتب ما عنده، فكتبوا دفاتر وزادوا فيها ما شاءوا، ذلك أن القناصل كانوا يعتقدون أن البلد ستضرب، وأرادوا أن يربح رعاياهم ما يشاءون[1].

1- للأستاذ الإمام كتابات عن مذبحة الإسكندرية هذه وردت في غير هذه المفكرة: ونحن نوردها هنا، ثم نواصل إيراد النقاط التي دونها في (مفكرة الأحداث العرابية).

مذبحة الإسكندرية
11 يونيو سنة 1882 [(1)]

لما وقع الخلاف بين الخديوي ووزارة محمد محمود سامي باشا شاع في القاهرة أن الخديوي سيسعى بواسطة بعض أتباعه ليحدث شغباً في نفس القاهرة، إلى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة، وبالغت في ذلك طول مدة قيامها بأعباء الأمر، واستدعى الخديوي إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة، وطلب إليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم إليه - ففعل - وبالغ الخديوي في حسن استقبالهم، وأكثر لهم من المواعيد، ثم أوعز إلى المدير أن يأمر بحشد 3000 بدوي، وبإحضارهم إلى العاصمة بطريق الجيزة ليحدثوا فتنة في البلد لعدم وجود النظام بينهم، ولكنه تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو، فحذف هؤلاء من المعسكر، ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافاً رمزياً (شفرة) إلى محافظ الإسكندرية هذا نصه:

«قد ضمن عرابي أمر الأمن العام، ونشر ذلك في الصحف، وجعل نفسه مسؤولاً لدى القناصل، وإذا نجح في ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر شأننا، أما الآن وأساطيل الدول في مياه الإسكندرية، وعقول الناس متهيجة، فوقوع الخلاف بين

1- من مذكرة كتبها الإمام عن هذه الأحداث، وأوردها المحامي الذي دافع عنه وعن عرابي في محاكمات المشتركين في الثورة بعد فشلها، وهو المستر «برودلي» (M.Broadle) صاحب كتاب كيف كان دفاعنا عن عرابي How we defended).

الأوروبيين وغيرهم أمر محتمل، فاختر لنفسك إما خدمة عرابي في ضمانه أو خدمتنا».

وفي يوم هذه الحادثة توجهت إلى السراي فرأيت موظفيها في جدل عظيم مما حدث، وكانوا يبالغون في رواية الأخبار، ويضحكون من عهد عرابي بالمحافظة على الأمن العام. ومن المعلوم أن موظفي السراي لا يقولون إلا ما يسر الخديوي، فإذا كانت الأخبار سارة تكلموا وضحكوا وإلا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم.

وبعد 12 يوماً من هذا التاريخ كنت في الإسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون إن المحافظ (عمر لطفي) سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد، لأنه كان مقيماً في البلد، ولم يصدر أمراً بتوقيفها، ولم يذهب إلى مكان الفتنة إلا بعد مضي وقت، ولم يطلب مساعدة العسكر النظامي مع أنهم كانوا على مقربة منه، وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديوي، وعلمنا أيضاً أنه لما كانت المذبحة على وشك النهاية، وكان المحافظ يتمشى من مكان إلى آخر، وإذا بأوروبي في شبّاك وفي يده مسدس فقال أحد البدو أأرمي هذا الرجل يا باشا؟ فقال له: «ارمه»، فأطلق البدوي عليه الرصاص فقتله. وكثير من المنهوبات دخلت بيته وبيوت أقربائه في ذلك اليوم الأسود.

وقد سمعت أيضاً أنه حرَّض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم على ذلك، وأنه أشار إلى البوليس (المستحفظين) أن لا يتداخلوا قائلاً: «دعوا أبناء الكلاب يموتون».

ولم تسأل اللجنة التي تألفت للنظر في أسباب هذه الفتنة عمر لطفي عن شيء مما حدث مطلقاً، بل كان الخديوي أوعز إليه بأن يستعفي بدعوى المرض.

كان عمر لطفي محافظ الإسكندرية زمن الفتنة، وقد أهمل أمر القيام بحفظ الأمن العام، على أنه هو الشخص الوحيد المسؤول عنه، هذا إذا لم نقل إنه هو المحرض عليها - فإذا كان فعل ما فعل إطاعة لأمر عرابي - كما ادعى - مع أن وظيفته تابعة رأساً إلى الخديوي - لأن الخديوي أصدر أمراً مخصوصاً صرح فيه أنه بعد استعفاء وزارة سامي أفضت أمور الداخلية وشؤونها إلى السراي - فكيف تعلل تعيينه (أي عمر لطفي باشا) وزيراً للحربية جزاء لطاعته لعرابي وعصيانه لسيده الخديوي؟ وإذا كان الأمر إهمالاً منه فكيف يصح مع إهماله وعدم كفاءته تعيينه وزيراً للحربية؟ ولماذا لم يسأل سؤالاً واحداً عما جرى، مع أنه كان يجب أن يكون أول من يسأل؟

لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديوي بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب هذه الفتنة، أي مذبحة الإسكندرية[1].

1- انتهى هذا الجزء الخاص بمذبحة الإسكندرية من المذكرة التي كتبها الأستاذ الإمام ونقلها عنه محامي العرابيين المستر «برودلي».

اضطرابات الإسكندرية
11 يونيو سنة 1882م[1]

قبل حادث 11 يونيو بأيام قلائل أعلنت جريدة «المحروسة» - وهي جريدة تعبر عن رأي عمر لطفي - أن الأوروبيين في الإسكندرية يعملون استعدادات حربية، ولم تعلن ذلك لأهالى الإسكندرية فحسب بل للقُطر المصري بأجمعه، وعينت في الوقت نفسه عدد الذين يسلحون أنفسهم.

وقد دفعت غرابة الخبر - إذا لم يكن هناك أي داع لهذه الاستعدادات - بعض الأعيان إلى سؤال أحد محرري الجريدة عن الأمر، فقال إنه أمر بنشره، ولكنه لم يبح باسم الشخص الذي أرسله إليه.

وقد ذهب يعقوب سامي - وكيل نظارة الحربية - إلى الإسكندرية قبل الهياج بمدة خمسة أيام ليستقبل درويش باشا. وحينما وصل إلى هناك سمع أن برقية من القاهرة تقول إن الخديوي ذبح، وحينما بادر إلى السؤال بالبرق من القاهرة عن حقيقة الأمر أبلغوه أن الخديوي قتل حقيقة وأن العاصمة في هياج والمذابح قائمة

1- كتب الأستاذ الإمام هذا التقرير عن هذه الأحداث وهو في منفاه بالشام سنة 1883م ونشره «بلنت» ضمن مجموعة من الوثائق والتقارير الخاصة بهذه الأحداث في ملاحق كتابه (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) ص672 - 680.

ضد الأوروبيين، فأرسل برقية ثانية وهو في حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب قصر النيل فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التي سبق له سماعها، وتبين فيما بعد أن هذا الخبر المكذوب أرسل من مكتب الأزبكية بالقاهرة وقصد به إثارة الخواطر بالإسكندرية، ولكن وجود يعقوب سامي هناك حينئذ أخر الهياج إلى زمن آخر.

وقبل الاضطراب الحقيقي ببضعة أيام شوهدت حركة غير عادية بين الأوروبيين في الحي المجاور للميدان الأكبر - ميدان القناصل - وقد وجه أحمد أفندي نبيه، رئيس بوليس الناحية، أنظار الضبطية والمحافظ إليها بدون أي جدوى.

وكذلك قدم طاهر أفندي الكردلي، من ضباط البوليس، تقريراً عن معلوماته الخاصة عن هذه الحركة، ولكن عمر لطفي لم يتخذ أية احتياطات.

بل إن عمر لطفي نفسه كان من أهم الشخصيات الظاهرة التي اعتادت حينئذ على عمل الولائم لرجال الحربية حيث كان يدعو الخطباء إلى منزله، وهناك كانوا يحضون على اعتناق مبادئ رجال الجيش، فهو الذي سن لغيره الخطة وتبعه كثيرون من ذوي الجاه والنفوذ في عقد مثل هذه المجتمعات، وكان هو أهم من يدعو إليها.

وكانت هذه المجتمعات تطرق من الخطباء والصحفيين والأجانب وغيرهم، وكانت تلقى الخطب فيها دون أن يظهر أقل إشارة تدل على رغبته في منعها، وأول شيء سمع عنه في سبيل هذا المنع كان تصريحه الذي نشر بعد ذلك.

ولكن سعادة المحافظ عاد أخيراً وادعى أن الهياج تسبب عن خطابات نديم، مع أن خطابات نديم في ذلك الوقت كان تعتبر من المسكنات، لأنها كانت تدعو الناس إلى عدم الاشتباك في مشاجرة حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوروبيين، منبهاً إياهم أن تلك هي الغاية التي كان يرمي إليها الخصوم لإعطاء الإنجليز حجة يتمكنون بواسطتها من إطلاق النار على الإسكندرية. وهناك كثير من الأعيان يشهدون ذلك، والحقيقة أيضاً أن نديم لم يكن في الإسكندرية عند حدوث الهياج، بل كان في القاهرة.



بدأ الهياج عند الساعة الواحدة بعد الظهر، في شارع إبراهيم، على مقربة من مركز البوليس، بين وطني اسمه «العجان» وآخر من الجنسية المالطية، ضرب الأول وألقاه إلى الأرض مضرجاً في دمائه، وحينما أراد شقيقه أن يستعين ببوليس إيطالي للقبض على المعتدي لم يكن من هذا أن ضربه وأساء إليه، وعندها قابل هذا الشقيق

إهمالا البوليس الإيطالي بالمثل. وتجمع الناس، وأصيب أحد رجال البوليس بضربة من شقيق المعتدي عليه.

وكان رجال البوليس من القلة بحيث لم يتمكنوا من تفريق المتجمهرين، ولكن لم تكن إلى هذا الوقت قد وجدت مشاغبات بمعنى الكلمة إلى أن أطلقت أعيرة نارية من النوافذ بواسطة فريق من الأوروبيين.

وقد هاجم نفر من الأوروبيين المسلحين بعض أوباش الإسكندرية الذين قابلوا ذلك بجمع كل ما وقعت عليه أيديهم من عصي ومظلات وكراسي من الحوانيت وقوائم الطاولات وغير ذلك، ولكن سعادة المحافظ لم يخف إلى مكان الحادث إلا بعد ساعتين ونصف الساعة من ابتدائه، وعندها أرسل للقنصل الإنجليزي المستر «كوكسون» لكي يلحقه إلى هناك بدون داع نعرفه لهذه الدعوة، فما كان من القنصل إلا أن حضر وأخذ يشق صفوف الجماهير المحتشدة معرضاً حياته للخطر.

ولم يبادر عمر لطفي حينئذ إلى دعوة هذا الفريق من البوليس الذي كان تابعاً للضبطية وخاضعاً لأوامره الخاصة، ولم يكن له علاقة ما بنظارة الحربية إذ كانت مرتباته وأنظمته كلها في أيدي الإدارة دون سواها.

وحينما اضطر أخيراً إلى دعوته - البوليس - طلب إليهم أن يحضروا غير مسلحين مما أدى إلى اقتناعهم أن المحافظ يرغب في زيادة الاضطراب، ولذلك حضروا إلى مكان الحادث بهذه الروح وعلى هذه العقيدة واشتركوا مع الرعاع في القتل والنهب وكانوا يرسلون ما تظفر به أيديهم إلى بيت سعادة المحافظ.

وحينما رأي المحافظ أن الحالة أصبحت من الخطورة بحيث أن مسؤوليته الجنائية محققة أرسل في طلب الأسلحة، وأمر أن ترسل في عربة من عربات الحكومة، ولكنها لم توزع على البوليس الذي كان قد تشتت حين وصولها.

ولقد كان معسكر الجنود النظامية على مقربة من الحادث، ولكنه ترك أربع ساعات طوال تمر دون أن يهم بدعوتهم، وحينما أرسل في دعوتها كانت رسالته شفوية، غير قانونية، فخاف رئيس الفرقة «مصطفى عبدالرحيم» من المسؤولية، وأرسل يطلب أن يكتب إليه الطلب بالطريق الرسمي المعتاد، وحينما أرسل هذا الطلب خرجت الجند وفرقت الجماهير وأعادت الأمن، بشهادة جميع قناصل الدول الأجنبية أنفسهم.

وكان يقصد المحافظ من إهمال الأنظمة والأصول العسكرية أن يطول الجدل

بينه وبين قائد الفرقة، وبذلك يساعد نيران الاضطراب أن تمتد وتنتشر، وقد قيل إن سعادته كان يحرض الناس على النهب، وحين سئل عن ذلك بواسطة أحد ممن وصلتهم الإشاعة، قال: نعم، فعلت ذلك لكي أحول أنظار الجماهير عن القتل.

يا إله السموات، إنها سياسة رشيدة حقاً؟!

وفي أثناء الهياج طاف أحد خدم المستر «كوكسون» القنصل الإنجليزي، على الأوروبيين وحرضهم على التقدم وأن يثابروا على النضال.

وحينما كان المحافظ وقائد القوات العسكرية ووكيل الضبطية جلوساً في ديوان المحاكم المختلطة بعد المغرب بساعة واحدة وصل إليهم خبر فحواه أن عربة مملوءة بالأسلحة كانت متجهة إلى دار القنصل الإنجليزي، وبينما قابل المحافظ هذا الخبر بدون أي اهتمام قام قائد القوات العسكرية وأوقف العربة وأفرغ ما بها في ديوان الضبطية.

وحينما تبين قائد القوات العسكرية الموجودة في «باب شرقي» أن «عمر لطفي» نفسه يحرض على الاضطراب، هم بالقبض عليه، ولكنه لم يتمكن من ذلك بما أن القطر لم يكن تحت الأحكام العرفية حينئذ، ولذلك انتظر حضور وكيل نظارة الحربية يعقوب سامي لكي يفضي إليه بحقيقة المسألة، ولكن فكرة القبض قد تلاشت حين وصوله إلى الإسكندرية.

وحوالي الساعة السابعة مساء وصلت أخبار إلى الأميرالاي مصطفى عبدالرحيم أن زوارق تسرع إلى الشاطئ وعليها جنود بريطانية بقصد إيصالهم إلى البلدة، وفي الحال أخطر المحافظ الذي استبعد ذلك كل البعد، ولكنه لم يقتنع، وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذي رافقه مع فريق من الضباط وشرذمة من الجند إلى شاطئ البحر، وهناك تأكدوا من صحة الخبر وتوجهوا تواً إلى القنصل الإنجليزي، وبعد شيء من الجدل صدرت الأوامر إلى الزوارق بالرجوع ثانية بمن عليها.

وقد احتج أغلب من قبض عليهم من المتهمين في اليوم التالي للقبض مباشرة بأن الذنب ليس ذنبهم فقط، بما أن سعادة المحافظ نفسه أمرهم بالنهب والاعتداء ولو أنه حصل تحقيق في هذه الأيام القلائل الأولى لانحصرت الشبهة بناء على أقوال الأغلبية الساحقة من المتهمين في شخص المحافظ. ولكن الأميرال «سيمور» لم يسمح بمثل هذا التحقيق لئلا يتلاشى السبب الذي اعتمد عليه في إطلاق النيران على الإسكندرية.

ولقد كانت عند السيد قنديل أوراق تبين كيف أن الأمر نظم بواسطة المحافظ والخديوي، ودبر بالاتفاق بينهما، وحينما قبض عليه أجبر على تسليم هذه الأوراق،

ومع ذلك لم يوجه أي سؤال إلى عمر لطفي، بل على النقيض من ذلك رقي إلى أعلى مراتب الدولة.

وحينما قامت المذبحة في طنطا ذهب «إبراهيم باشا أدهم» مدير الغربية إلى بناء الحكومة وجمع بقية الموظفين والكتاب والسكرتيرين وأغلق عليهم الأبواب تاركاً الأهلين وما يفعلون، وبذلك انتشر الاضطراب، وكان لابد أن ينتشر أكثر من ذلك لولا أن أحمد بك المنشاوي وأخاه - ولم يكونا من موظفي الحكومة - أخمدا الاضطرابات وأنقذا أرواح اليهود والمسيحيين والأغنياء من الرعاع ومهاجري الإسكندرية، ومع ذلك لم يسأل هذا المدير أيضاً عن شيء، وأعيد إلى وظيفته بعد الحرب.

ألا فليسجل الله عنده في أم الكتاب وزر من كانوا سبباً في إراقة هذه الدماء.. وفضلاً عن ذلك فإن من بين الأحكام التي صدرت في هذه الأيام حكما صدر من محكمة الإسكندرية ضد عبدالرزاق علوان، وكيل مديرية البحيرة أثناء الحرب، قاضياً بنفيه خمسة عشر عاماً إلى «مصوع» وذلك لمعاونته وتحريضه للثوار في دمنهور، ويعلم الله وكل إنسان يعرف كيف أنه عرض حياته للخطر في سبيل خدمة الناس والمحافظة على أموالهم.

والسبب الحقيقي في هياج دمنهور هو إبراهيم بك توفيق، المدير - الذي رغم فصله من وظيفته في اليوم السابق على الهياج، عمل على تنفيذ خطته قبل أن يستلم المدير الذي عين بدله أعماله - ومع ذلك أعيد إلى منصبه في مديرية البحيرة عقب انتهاء الحرب.. وقد أخذ هذا الرجل أيضاً ما يقرب من الاثني عشر ألفاً من الجنيهات رشوة من الأهالي، وعلى العموم فما عمله من سيئات كان يستلزم زمناً طويلاً لإصلاحه.

وإني اعتقد أن الحكومة الإنجليزية كانت مستعدة أن تعفو عن أي جريمة إرضاء للمحتمي بها، الجناب العالي الخديوي.

ويظهر أن مهمة «إعادة النظام» التي تتقلدها الآن الحكومة الإنجليزية تنحصر في تجسيم مطامع سموه وإثارة رغبته في الانتقام هو ومن حوله، مضحية في سبيل أهوائهم جمهور الأهلين البائس، وتعتقد أنه من الممكن إيهامنا على لسان الصحف أن إعادة النظام ونشر لواء العدل كان بفضل الخديوي ونظاره والجيش الإنجليزي.

وليست هناك أية حاجة لسؤال المصريين عن مبلغ آمالهم، إذ يكفي في ذلك أن تنصت إلى تأوهاتهم وأحزانهم.

(55) في[1] الأسبوع التالي للحادثة أشيع خبر أن «سيمور[2] لا يعتقد أن للحزب الوطني دخلاً في الواقعة، فاهتم الخديوي، وأمر عمر لطفي أن يخبر «سيمور» أن تعهد عرابي بالأمن أصبح لا يعتد به، ويخشى من مذبحة أخرى، ففعل، ولكن لم ينل جواباً شافياً «أخبر الكاتب نينه عرابي بذلك وطلب منه عزل (عمر لطفي) ولم يتيسر».

(56) ثم عينت وزارة راغب، وأصدرت عفواً عن الجرائم السياسية، غير أن القناصل لم يعترفوا بها تبعاً لقنصلي فرنسا وإنجلترا.

(57) (بعض[3]) ضباط سيمور خَبرّ الطوابي وانها ليست بشيء (هذا الباعث له على الضرب).

(58) عساكر الطبجية كانوا في بلادهم بتعلة الاقتصاد، كان في الطوابي مئة مدفع وواحد، منها 69 كانت في موضعها الحربية والباقي كان مرمياً بعضه بجانب بعض وذلك من نحو اثنتين وثلاثين سنة قبل الواقعة.

وأما «البمب» (أي القذائف أو القنابل) فلم يفارق مخازن الترسانة، قبل الضرب بيوم واحد لم يكن جهز مدفع من المدافع بما يلزمه من بارود و«بمب».

غيرة الأهالى يوم الضرب:

(59) تحت مطر «الكُلَل[4]» ونيران المدافع كان الرجال والنساء من أهالي الإسكندرية هم الذين ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطبجية الذين كانوا يضربونها، وكانوا يغنون بلعن الأميرال ومن أرسله.

(60) لورد نور ثبروك أرسل البروفيسور «بلمير» (بالمر) ليغوي قبائل عربان «غزة» من شهر يونيو، وقابله «نينه» وكان لا يذكر اسمه لتنكره، وقال له يوماً قبل الضرب بمدة: ليهاجر فإن المدينة ستضرب.

(61) قبل الضرب بمدة صدر أمر من مدير شركة التلغرافات الإنجليزية بتعديل في بعض الخطوط، وطلب وكيلها في مصر مد خطوط إلى بورسعيد والسويس تحت الماء، وأذن له عرابي ولكن لم يتم.

1- نعود من هنا إلى مواصلة إيراد النقاط التي دونها الأستاذ الإمام في (مفكرة الأحداث العرابية).

2- قائد الأسطول الإنجليزي في مياه الإسكندرية

3- في المفكرة: بعد

4- القذائف المشتعلة.

مدير الشركة في «لوندرا» طلب من وكيل بمصر في شهر مايو أن يتغيب بالإجازة إلى أن تنتهي الحوادث، فإن ميله إلى الوطنيين قد يضر به عند الغالبين إذا حدث حرب.

(62) قنصل الروسية أكد «لنينه» أن الإسكندرية ستضرب، وسأله أن يسعى على الأقل في عزل عمر لطفي، عز عزل لطفي وعين ذو الفقار، وهو لا يريد إلا ما أراد الخديو.

ز- شهر يوليو سنة 1882

تحرش الأسطول لضرب الإسكندرية:

(63) في 9 يوليه: كتب «سيمور» لطلبة (باشا) في شأن وضع المدافع وتجهيز الدفاع، وتوعد بالضرب.

(64) في 10 منه: كرر ذلك الاشتكاء وقال: إنه سينفذ تهديده إن لم يسلمه طابية «رأس التين» لتجريدها من السلاح - (لم يكن شيء من التجهيزات قد وصل في ذلك اليوم) - فأرسل إليه قرار من مجلس النظار تحت رياسة الخديوي حضره أيضاً كثير من الأعيان محصله: أن مصر لا يمكنها تسليم موقع من مواقع إلا قهراً، وإن شيئاً مما يدعيه لم يحصل من يوم صدور أمر السلطان بمنع ذلك. وما كان قد حصل (فإنه[1]) من الترميمات السنوية، وأن المدافع لم تزل على حالها من سنين.

وَصّل الجواب إليه ضابط قال له: إن شاء فليزر بنفسه وليتحقق ما يدعيه فأجاب بأنه مصر على وعيده، وأن عرابي لم يزل يحول بينه وبين مصر.. إلخ.

ح- «رأي الخديوي توفيق باشا في ضرب الإسكندرية وإحراقها»:

(65) 11 يوليه: أحد الميرالايات الذين في معية الخديوي قال له: ما مصير الإسكندرية لو ضربها الإنجليز؟

فأجاب (أي الخديوي) ستين سنة!! وهز كتفه..

فقال الضابط. لكن السكان سيحرقونها، فأرجو أن تتوسط لدى الأميرال والوقت لم يزل يسمح بذلك، استدع ذو الفقار وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية.

فأجاب «أي الخديوي» فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيه طوبة على طوبة،

1- مزيدة لربط الأسلوب

حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين، وسيذوق الأوروبيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب.

(66) الخديوي ذهب من رأس التين إلى الرمل، والمحافظ وموظفو المحافظة انسحبوا واختفوا.

ط - «حرق الإسكندرية وضربها والمهاجرة منها»:

(67) بين من حرقوا الإسكندرية أروام بلباس عرب رؤيت جثثهم بتلك الثياب أثناء الحريق، ومنهم عربان من «أولاد علي» ممن كانوا على صلة بالخديوي، ومنهم من أهالي الإسكندرية ممن يخشى عليهم.

(68) في 11 يوليو سنة 1882 الساعة 7 صباحاً ضربت الإسكندرية، وكان قد أوصى عرابي ضباطه ألا يضربوا إلا بعد خامس طلقة من المراكب.

(69) قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن على أيديهن ومات الأطفال أيضاً وحمل النساء والأطفال وهن على هذه الحالة.

(70) هدم المسجد الذي في طابية قائد بك عمداً وجهت إليه النار على قصد،

المهاجرون من الإسكندرية:

(71) نحو مئة وخمسين ألفاً من السكان مجردين من كل شيء أخذوا في الحركة لغير قصد ولا لمأوى، الموت والفزع ملء نفوسهم. على شطوط المحمودية إلى دمنهور، وجسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة.

كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء تارة عريضة وأخرى رقيقة، متحركة في كل جهة، أشبه بسلسلة إنسانية طويلة، هنا ينزلون، هناك يمشون ببطء، ولا وقاية ولا عيش، على طرفي تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة.

عودة الضرب ثاني يوم:

(72) في ثاني يوم الساعة 8 صباحاً عاد الضرب إلى الساعة الحادية عشرة، وأصاب «الاستبالية»، وهجرها كثر من المرضى والجرحى، وكان عليها العلم الأبيض بالهلال الأحمر.

(73) «طُلْبة» بعد أن رفع العلم الأبيض على نظارة البحرية ذهب إلى الأميرال يسأله عن سبب عودة الضرب؟ فأجابه أحد الضباط عن لسان الأميرال: أنه يطلب تسليم الطوابي والقشلاقات أيضاً. «طلبة» أراد المخابرة مع مجلس النظار، انتشر الخبر في المدينة، أخذ العساكر في إخلائها، هلع الناس وأخذوا ثانية في الهرب.

(74) دخل «أولاد علي» للنهب. سليمان سامي سلم محافظة «محلة الأوروبيين[1]» إلى عساكر الرديف الذين لم يكونوا أفضل من العربان، فانضموا إليهم في النهب آخر النهار.

ي - «عود إلى وصف المهاجرين من الإسكندرية»:

(75) أما الهاربون فكانوا كالأعاصير، أو كماء انكسر سده فاندلق، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين، في حالة عقلية أشبه بالجنون، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم: حيوان، أثاث ضئيل، ثياب رثة، حتى بعض المفروشات التي لا قيمة لها.

في هذه الحالة - حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديداً، وغيم من الغبار سد الأفق، وأظلم الجو، نساء يبحثن عن أولادهن، يتشاجرن بعضهن مع بعض، يتضاربن، في أخلاط لا يمكن التعبير عنه، عربات لا عجل استعملت مساكن، عربات من كل نوع بعضها ساقط في المحمودية، بعضها مقلوب، بعضها بخيل، بعضها بغير خيل، روائح شي اللحم، صياح على المارة: الخبز الخبز.

(76) ابتدأ الحريق في المدينة الساعة 11 مساء من ثاني يوم الضرب.

(77) في 13 يوليو توجه الخديوي من الرمل إلى رأس التين، وعسكر عرابي في كفر الدوار.

(78) في 14 يوليو عندما وصل عرابي لكفر الدوار اجتمع عليه النساء والرجال يلعنون العالم ويطلبون الخبز، فوعدهم بالقوت وبما يحملهم مجاناً إلى داخل البلاد وقد أرسلوا مع تواصي للمديرين ليقيتوهم ويضعوهم في أعمال بقدر الطاقة.

ك- «كتاب تاريخي من الخديوي إلى عرابي ورد عرابي عليه»:

(79) في مساء ذلك اليوم (14 يوليو) ورد لعرابي كتاب من الخديوي محصله بعد العنوان.

سعادتلو عرابي باشا ناظر الحربية في معسكر كفر الدوار-

«إنك تعلم أن الأميرال الإنجليزي لم يرد حرب مصر، وإنما أطلق المدافع على الطوابي بسبب ما كان جارياً من التجهيزات كما أنذر به، وقد أعلننا أنه يجب إعادة العلائق معنا، وأنه مستعد لتسليم الإسكندرية لجيش منظم مطيع، فإن لم يكن فإلي

1- المراد الحي الأوروبي.

جيش عثماني، وقد قرر مؤتمر الآستانة أن للسلطان وحده حق المداخلة بقوة السلاح في المسألة المصرية. فعليك أن تحضر مع رفاقك إلى رأس التين للمداولة في ذلك، وآمرك بالكف عن التجهيزات التي لا فائدة منها بعد الآن».

فأجاب عرابي بعد التعظيمات:

«أن الأميرال إنما أطلق المدافع بعد التأكيدات من الوزارة ومن سموكم بأنه لا تجهيز ولا تحضير، وقد عددنا جميعاً (وسموكم معنا) أن إنذاره بالضرب إهانة لمصر، وإعلان بحربها بلا سبب، ومع ذلك فلم يقتصر الضرب على الطوابي - كما قال - بل قذف قنابل مفرقعة على الأملاك، حتى قتلت ودمرت كثيراً، وأن عسكركم المنظم مستعد لأن يأتي المدينة عند الاقتضاء، وأنا لا أرفض أي مخابرة في الصلح، لكن يلزم أن يتذكر أن التعدي وخرق سياج السلم وتدمير المدينة إنما جاء من المراكب الإنجليزية، وإن الطوابي لم تجاوب إلا بعد خامس ضربة من المراكب، حسب القرار الصادر من المجلس المرؤوس بسموكم، وحضور درويش باشا.

ومن المعلوم أن إنجلترا أصبحت بذلك محاربة لمصر، إذ بعد إطلاق النيران اثنتي عشرة ساعة واضطرار العساكر المصرية لإخلاء المدينة، وإشغالها بعساكر إنجليزية، لا يمكن أن يقال إن البلد في غير حرب.

سموكم يعلم أنه في هذه الحالة لا يمكن أن تكون مداولة حرة ما دامت المراكب الأجنبية في مياه الإسكندرية، بل يجب أن تبعد عنها، فإذا حصل ذلك فإني مستعد لإجابة الدعوة حالاً. أما التجهيزت فيجب أن تستمر إلى أن تبعد المراكب عن الإسكندرية تلك التجهيزات التي يشير إليها سموكم، وهي جمع 25 ألف مقاتل، هي التي أمرتم بها، وما أنا إلا منفذ لأمركم».

ل - «عزل الخديوي لعرابي باشا»:

(واتفاق الناس على مخالفته واستمرار الاستعداد للحرب)

(80) بعد أيام صدر الأمر بعزله، ووزعت بذلك منشورات لهذا السبب، وصرح فيها بأنه كان ناظر الحربية إلى تاريخ الدعوة إلى رأس التين.

(81) طبعت نسخ من تلك المخاطبات ووزعت في البلاد، فجاء الناس لعرابي طالبين بقاءه، والاستمرار في الاستعداد، وأخذت الهدايا تتوارد عليه من كل جانب.

ثم شرع في بناء الاستحكامات، وأغرق الجانبان من جهة الملاحات، وانتهت القلاع في قليل من الزمن، وساعد على ذلك أن العدو لم يكن يعمل شيئاً.

م- «الجيش المصري والمتطوعون فيه، والجيش الإنجليزي»:

(82) كان الجيش مؤلفاً من ثمانية آلاف منظمة مع ثمانين مدفعاً من «كروب»، وكان يوجد في أبي قير ثلاثة آلاف وخمسمئة، وألفان وخمسمئة في رشيد، وخمسة آلاف في دمياط، المجموع أحد عشر ألفاً، أما الخيالة فلم يكن لهم وجود إلا قليلاً.

(83) كان من عمل المراكب أن تهدد في تحركاتها النقط المذكورة لتمنع عرابي أن يرسل جيشاً إلى الوادي.

(84) أدخل العربان في الجيش على علم من عرابي بمضرة دخولهم. شرع في جمع عساكر الرديف ولم يكونوا يصلحون لشيء. شرع في جميع غيرهم. ودخل كثير من المتطوعين ولكن لم يكن يكفي لجعلهم جيشاً صالحاً للدفاع وراء الجدران أقل من ثمانية أشهر مع الاجتهاد، وأما في الفلا[1] فلا أقل من سنة لعسكري ألماني ومن سنتين لعسكري إنجليزي.

(85) قالت «التيمس»: أرسلت الحكومة الإنجليزية 35 ألفاً، وستبلغها ثلاثين ألفاً لمقاتلة الجيش المصري.

5- «طلاب التطوع في الجيش المصري من الأوروبيين»:

(86) كثير من ضباط «التليان» و«الألمان» و«السويس[2]» عرضوا أنفسهم، ومعهم عدد وافر من المتطوعين، والبعض كان يطلب وسيلة للنقل، والبعض لم يكن يطلب (كالألمان) إلا تعيين الضابط الأكبر باسم رفيع في الجيش، أما الفرنساويون فجاء من بعض المفلسين منهم شيء لا يلتفت إليه.

غير أن البحر كان مأخوذاً تحت مراقبة المراكب الإنجليزية، والمواصلات كانت منقطعة تقريباً بين مصر وأوروبا.

س- «آراء عرابي في حالته وفي عدم الثقة بالفرنساويين»:

(87) لم يكن يهم عرابي عندما رأى في بعض الجرائد الفرنساوية والإنجليزية تلقيبه - بعاص - إلا مخافة أن يصدر بذلك أمر، وكانت له ثقة بالسلطان، إلا إذا أكره. وتذكر البارون «درنج» وكان يلومه على عدم مساعدته له عند حكومته مع أنه كان موظفاً في خارجيتها، ثم بعد ذلك أخذ يذكر مصائب الاحتلال الفرنساوي في مصر

1- الصحراء والخلاء.

2- أي السويسريين.

أيام نابليون، وما احتال به هذا و«منو» على المصريين من الأكاذيب، وما حصل من الفرنساويين في تونس، واستنتج أنه لا يمكن الاعتماد على فرنساوي في شيء.

(88) عندما ضبط الأسير الإنجليزي، واستنطقه عرابي وسأله عما كان مكتوباً على بعض الكلل من اسم «اسكندريا»؟ فأجابه: حصل تحريف والحقيقة «اكسندرا»، اسم المركب، فاعتذر عرابي بعدم معرفته الإنجليزية. ثم قال له: لعلك رأيت ما يخالف عما قرأت عن المصريين؟ فأجابه: نعم، ولكني عسكري ما عليّ إلا أن أطيع.

ع - «انخداع عرابي بغش دلسبس في تركه القنال»:

(89) عرابي اعتمد على «دلسبس» في حماية القنال، وكان يظن أن مس القنال يهيج عليه جميع الأمم، لهذا ترك الناحية عوراء، وعندما أحس «دلسبس» بأن الجيش المصري قد يتحرك ناحية القنال كتب تلغرافاً لعرابي يقول له: من المستحيل أن عساكر الإنجليز تمر من القنال.

وبعد واقعة مهمة في ناحية كفر الدوار جاء الخبر عقبها بأن اثنين وثلاثين مركباً توجهت إلى القنال، فورد تلغراف من «دلسبس» يقول: لا تشرع في شيء يمس القنال! لا يمر عسكري إنجليزي إلا ومع جندي فرنساوي! أنا مسؤول عن كل ما يحصل. فأجيب بأن هذا غير كاف، وتقرر إرسال جيش، ثم أرسل الجواب ببطء، وقبل أن يتحرك عسكري إلى ناحية القنال كان الجيش الإنجليزي قد احتله، وذلك لتأخر الجيش 15 ساعة في مخابرة «دلسبس» ويظهر أنه كان في الحاضرين خونة حملوا الأخبار وأبطأوا في المخابرة.

(90) قال «ولسلي»: لو قطع عرابي القنال كما قرر لم يكن لنا إلا حصر مصر، والضرب في البحر أربعة وعشرين ساعة خلصتنا وأنجتنا.

ف - «أخبار القنال بين المصريين والإنجليز وضعف عرابي وجيشه»:

(91) في 23 و24 أغسطس كانت واقعة «نفيشة»، وأسر محمود فهمي، فجاء سامي بنفسه وطلب من عرابي أن يذهب إلى ناحية الوادي.

(92) جيش الجهة الشرقية كان أغلبه من العساكر المجموعة حديثاً لايساوي شيئاً، خسارة محمود فهمي كانت جسيمة لا تعوض، وليس السهل تعويضه. عرابي وجميع الضباط، ومحمود سامي شعوراً بالضعف والوهن عند ذلك.

(93) قررت مشورة حربية إغراق المنطقة الشرقية مما وراء الزقازيق، ذلك أخاف عرابي وأرهبه فلم ينفذ. وتقرر سحب بعض الضباط من دمياط ورشيد، وإرسال مثل

عبدالعال إلى جهة الوادي، فنفذ شيء وأوقف شيء، ولم يحضر عبدالعال، وكان حضوره مفيداً.

(94) ذهب عرابي إلى الوادي في حزن وانكسار قلب، وقد اعترف أنه في مدة الستة أسابيع لم يأت اجتهاده بتنظيم قوة من المشاة يمكن الاعتماد عليها. أرسلت عساكر في الوادي، وجاء إلى كفر الدوار من عساكر الرديف الهرمون والمؤفون[1].

(95) في 27 أغسطس جاء خبر بأن فارسين خرجا من الإسكندرية وتوجها من الناحية الشرقية من البحيرة وهما بدويان من قبيلة «أولاد علي» من عائلة شهيرة بالفيوم فقبض عليهما عند مرورهما على قريب من معسكر كفر الدوار، ووجد معهما منشورات من سلطان باشا ورسائل منه إلى رؤساء قبائل وبعض الضباط يدعوهم إلى ترك عرابي والالتحاق بالجيش العثماني الذي جاء لإخضاع العصاة.

استنطقوا فاعترفوا بكل شيء: وذكروا أن جندياً بحرياً إنجليزياً يسمى (جيل) حمل ثلاثين ألف جنيه من «سيمور» ليلحق الأستاذ (بالمر) يستميل معه عربان «غزة»، وحمل معه رسائل من توفيق ومن سلطان باشا إلى رؤساء العربان في الشرقية، وأن مبلغاً لا يقل عن المبلغ السابق سيصحب القائد الإنجليزي إلى الزقازيق، وبعد أن سلم الضابط أوراق المرور إلى القائد ذهب إلى السويس لمقابلة بالمر، وقد قطع سلك التلغراف الذي يصل بين مصر والآستانة. وكان كل ذلك حقاً، فإن قائد الفرقة البحرية في القنال أخذ المبلغ من «جيل» وسلم منه أربعة آلاف جنيه إلى «بالمر»، وحجز الباقي على حسابه، وأرسل معه «جيل» وضابطاً آخر فقتلوا جميعاً بين العربان.

(97) مركز الدسائس والمخابرات كان في إسكندرية في مكتب يسمى (قسم المخابرات العسكرية) اجتمع فيه كثير من الإنجليز من موظفي الحكومة المصرية ومن المقيمين بمصر.

وكان روح الجميع سلطان باشا

(98) عرف سلطان باشا أن توزيع النقود باسم الإنجليزي لا يفيد، وعرف مقدار سلطان النقود على الأرواح، فأخذ في التوزيع باسم الخديوي والسلطان، واختار لبث الأفكار «الحاوي الطحاوي» أحد ثقاة عرابي، فكان الحاوي يعظ إخوانه العربان بعصيان عرابي، وقوة الجيش المحارب، ونحو ذلك، وكانت القيم التي تدفع إلى الأفراد

1- مفردها مؤف، من أصابته عاهة وآفة.

تتفاوت من جنيهين إلى ثلاثة. ولم يكن عرابي يقتنع بخيانة العريان، وكان «الحاوي» مع ذلك يخبر عرابي ببعض حركات العدو على وجه الصدق، وعرابي كان يفضي إليه بجميع ما عنده.

(99) في واقعة «القصاصين» كان الرسم كما ينبغي، وكانت العساكر المصرية يجب أن تزخف في الساعة الثانية بعد نصف الليل على الجيش الإنجليزي، وما راع القواد المصريين إلا وجود الفرق الإنجليزية زاحفة وآخذة جميع الطرق في الساعة واحدة، وجرح علي فهمي وراشد باشا وانهزم الجيش، وما ذاك إلا من الجواسيس العربان. وكانت الخيانة وصلت والنقود قد وصلت إلى قلب الجيش وإلى كثير من الضباط بسعي سلطان باشا ومراسلة العربان.

(100) في 11 سبتمبر جاء عرابي مراسله ينبئه بخيانة العربان، فأبى قبولها قائلاً إنهم مسلمون(!!!).

(101) في 12 سبتمبر أنبئ عرابي من المنبع نفسه (بعض رؤساء العربان أيضاً) بأن الإنجليز سيضربون التل الكبير ويرمون إلى بلبيس - (جهة حصنها الفرنساويون من قبل) - ليأخذوا هذا الموضع ويفتحوا طريق القاهرة. اقتنع عرابي بصحة الخبر، فأرسل إلى «طلبة» يطلب منه إرسال فرقة من الجنود لتكون في التل الكبير صباح الثالث عشر من شهر سبتمبر، جاءت الفرقة ماشية، وصلت الزقازيق في صباح اليوم المذكور بعد الهزيمة.

(102) يقول أحد الضباط إنه في الساعة الثانية بعد نصف الليل لم يشعروا إلا بصياح العربان، وبضرب النيران، ولم يعرف من كان لهم ممن عليهم، ووقع الاضطراب العام، والجيوش الجديدة انهزمت، فكان الإنجليز يقتلونهم كأنهم في الصيد، وقاوم ثلاثة آلاف فني نحو نصفهم، وبعض الضباط كان في عجز عن المشي (عند[1]) الفرار لثقل النقود التي كان يحملها فنهب من بعض السودانيين.

(103) يقال إن عرابي كان يحب إطالة زمن الحرب[2]

سلطان باشا[3]

1- في المفكرة: عن.

2- علل الأستاذ الإمام سبب رغبة عرابي هذه برجاء عرابي أن تتدخل الدول في المسألة قبل وقوع الهزيمة للمصريين.

3- مسودة كتبها الأستاذ الإمام عن سلطان باشا، ووجدت في أوراقه الخاصة مبتورة من كتابات يبدو أنه قدمها عليها. وأغلب نقاط هذه المسودة تدور حول موقف سلطان باشا.

فهذا الهمام الوطني الذي أوقد نار الفتنة في البلاد، وجمع لها وقودها وحطبها حتى أمد لهبها وعم جميع الأنحاء، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها، جاء في آخر الأمر نائباً عن الحضرة الخديوية في حبس كثير من الناس، ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم. نال المكافأة من الجناب العالي[1] بالإحسان جزاء إيقاد الفتنة ثم الهرب منها، ليتعلم كل مصري هذه الطريقة المفيدة لكسب الشرف ونيل الإحسان أولاً وآخراً.

إلا أن العدل الإلهي سيقوم بمجازاته حق المجازاة على ما صدر منه أول الأمر وآخره، «وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلا يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلا. لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولا[2]»، وكما أن العدل سيأخذه بما قدم من عمله، أظن أن محاكم العدل والإنسانية له خطأه في زعزعة راحة البلاد المصرية في أول الأمر.

في رمضان سنة 1298م دعا شريعي[3] للتوجه معه إلى الخديوي لطلب مجلس النواب، فامتنع ونصحه بأن لا يسعى في ذلك (حاكي الحكاية سليمان أباظة، وكان فيمن دعاهم لذلك).

قال سلطان في بيت علي باشا مبارك بحضوري: إن مصر يمكنها أن تجمع ثلاثمئة ألف عسكري فتحارب أي دولة كانت. وأجابة علي بعدم كفاية المالية، وانتهى الأمر بقوله: «نسمع المغني أحسن».

علي باشا رأي الضباط يهربون من أودة إلى أودة في بيت سلطان، وحكي لي الحكاية ثلاث مرات.

* جاء شواربي عند محمود سامي وهو ناظر الداخلية وقال: إن جميع النواب متكدرون من تعيين فريد باشا مأموراً للدائرة البلدية.

* تكدرت النواب جداً لأني أشرت بانتخاب سليمان باشا أباظة وكيلاً للداخلية، وذكر لي ذلك أحمد محمود فتبت على يديه.. إلخ.

* تعدي مجلس النواب ما ضرب له من الحد، وتذاكر في إبطال مصاريف

1- أنعم الخديوي توفيق على سلطان باشا بعشرة آلاف جنيه عقب احتلال الإنجليز للبلاد لقاء تخليه عن الثورة وخذلانه للعرابيين.

2- الفرقان:27

3- هو شريعي باشا.

الإبراهيمية مع أنها داخلة في إيراد مديرية أسيوط المرهونة للدين الموحد، وردت المالية القرار، ثم حكم المجلس بتوقيف الأطباء الذين كانوا في الكورنتينة بناء على عرض حالات قدمت إليه، وظن سلطان أنني الذي أبين هذا الخطأ للنظار مع أنه كان بحيث يفهمه الصبيان، فاشتكى سلطان باشا إلى ناظر الداخلية مني، وقال له: قل للشيخ محمد عبده لا يبدي ملحوظات على محاضر النواب.

كتب سلطان وهو رئيس النواب كتابة رسمية يطلب فيها من إدارة المطبوعات أن تعترف أن جريدة «الطائف[1]» هي لسان النواب المعبر عن أفكارهم، فاعترفت الإدارة بذلك تنفيذاً لأمره، ونشر ذلك رسمياً بأمر ناظر الداخلية (وزارة سامي)، ثم إنني عطلت «الطائف» شهراً لتهييجه، ومع ذلك لم يكتب الباشا ما ينقض ما كتبه أولاً، وهو الذي حمل النواب على الاشتراك في ذلك الجرنال، واكتتبوا له بمبلغ كبير.

* إشارتي بعدم الاهتمام بمسألة الجراكسة - تقرير راغب باشا يطلب العفو عن جميع من اشترك في الحوادث ما عدا الجانين في مذبحة الإسكندرية - وقبول الخديوي وصدور العفو.

* يوم الحرب ذهبت للتكلم مع ناظر الداخلية في طريقة نشر جريدة «المونتيور» الفرنساوية الرسمية لسفر محررها.

1- التي كان يصدرها عبدالله النديم، من أبرز دعاة الثورة العرابية، والناطقين باسمها.

في السجن

رسالة من السجن إلى أحد الأصدقاء

عزيزي..

تقلّدتني الليالي وهي مُدبرة كأنني صارم في كف مُنهزم

هذه حالتي!! اشتد ظلام الفتن حتى تجسم، بل تحجر فأخذتْ صخوره من مركز الأرض إلى المحيط الأعلى، واعترضت ما بين المشرق والمغرب، وامتدت إلى القطبين، فاستحجرت في طبقاتها طباع الناس، إذ تغلبت طبيعتها على المواد الحيوانية أو الإنسانية، فأصبحت قلوب الثقلين كالحجارة أو أشد قسوة، فتبارك الله أقدر الخالقين، انتثرت نجوم الهدى، وتدهورت الشموس والأقمار، وتغيبت الثوابت النيرة، وفر كل مضيء منهزماً من عالم الظلام، ودارت الأفلاك دورة العكس، ذاهبة بنيرانها إلى عوالم غير عالمنا هذا، فولى معها آلهة الخير أجمعين، وتمحضت السلطة لآلهة الشر فقلبوا الطباع، وبدلوا الخلق، وغيروا خلق الله، وكانوا على ذلك قادرين.

رأيت نفسي اليوم في مَهْمَهٍ لا يأتي البصر على أطرافه، في ليلة داجية غُطِّيّ فيها وجه السماء بغمام سوء، فتكاثف ركاماً ركاً، لا أرى إنساناً، ولا أسمع ناطقاً، ولا أتوهم مجيباً. أسمع ذئاباً تعوي، وسباعاً تزأر، وكلاباً تنبح، كلها يطلب فريسة واحدة هي ذات الكاتب، والتف على رجليَّ تنينان عظيمان، وقد خويت بطون الكل، وتحكم فيها سلطان الجوع، ومن كانت هذه حاله فهو لا ريب من الهالكين، تقطع حبل الأمل، وانفصمت عروة الرجاء، وانحلت الثقة بالأولياء، وضل الاعتقاد بالأصفياء،

وبطل القول بإجابة الدعاء، وانفطر من صدمة الباطل كبد السماء، وحقت على أهل الأرض لعنة الله والملائكة والأنبياء وجميع العالمين، سقطت الهمم، وخربت الذمم، وغيضّ ماء الوفاء، وطمست معالم الحق، وحرفت الشرائع، وبدلت القوانين، ولم يبق إلا هوى يتحكم وشهوات تقضي، وغيظ يحتدم، وخشونة تنفذ، تلك سنة الغدر، والله لا يهدي كيد الخائنين. ذهب ذوو السلطة في بحور الحوادث الماضية، يغوصون لطلب أصداف من الشُّبّه، ومقذوفات من التهم وسواقط من اللمم، ليموهوها بمياه السفسطة، ويغشوها بأغشية من معادن القوة ليبرزوها في معرض السطوة، ويّغْشوا بها أعين الناظرين، لا يطلبون ذلك لغامض يبينونه أو لمستور يكشفونه، أو لحق خفي فيظهرونه، أو خرق بدا فيرقعونه، أو نظام فسد فيصلحونه، كلا.. بل ليثبتوا أنهم في حبس من حبسوه غير مخطئين. وقد وجدوا لذلك أعواناً من حلفاء الدناءة، وأعداء المروءة، وفاسدي الأخلاق، وخبثاء الأعراق، رضوا لأنفسهم قول الزور وافتراء البهتان واختلاق الإفك، وقد تقدموا إلى مجلس التحقيق بتقارير محشوة من الأباطيل، ليكونوا بها علينا من الشاهدين. كل ذلك لم تأخذني فيه دهشة ولم تحل قلبي وحشة بل أنا على أتم أوصافي التي تعلمُها، غير مبال بما يصدر به الكم، أو يبرمه القضاء، عالماً بأن كل ما يسوقه القدر وما ساقه من البلاء فهو نتيجة ظلم لا شبهة للحق فيه، لأن الله يعلم - كما أنت تعلم - أنني بريء من كل ما رموني به، ولو اطلعت عليه لوليت منه رعباً أو كنت من الضاحكين. نعم حنقني الغم، وأصمى فؤادي الهم، وفارقني النوم ليلة كاملة عندما رأيت اسمك الكريم واسم بقية الأبناء والإخوان المساكين تنسب إليهم أعمال لم تكن، وأقوال لم تصدر عنهم، قد زجهم في المسجونين. ولكن اطمأن قلبي، وسكن جأشي، عندما رأيت تواريخ التقارير متقادمة، ومع ذلك لم يصلكم شرر الشر، فرجوت أن الحكومة لم ترد أن تفتح باباً لا يذر الأحياء ولا الميتين.

قدم فلان وفلان[1] تقريرين، جعلا فيهما تبعات الحوادث الماضية على عنقي، ولم يتركا شيئاً من التخريف إلا قالاه، وذكرا أسماءكم في أمور أنتم جميعاً أبعد الناس عنها. لكن لا حرج عليهما، فإني أراهما من المجانين، ولم أتعجب من هذين الشخصين

1- في التحقيقات مع العرابيين ذكر إسماعيل باشا محمد، وكان عضواً بالمجلس العرفي، أن الأستاذ الإمام والشيخ العدوي وحسين الدرملي كانوا يجتمعون مع «الجهادية» في جمعياتهم السرية، وأنهم كانوا متحدين معهم اتحاداً ظاهره كخافيه.. كما أشار كل من أحمد بك رفعت عضو المجلس العرفي، والبرنس أحمد باشا إلى دور الأستاذ الإمام في أحداث الثورة، وكيف جلس في اجتماع الداخلية الذي عارض أمر الخديوي بعزل عرابي، جلس وسط المجتمعين يقرأ «أوراقاً مضمونها أن العرابي يعمل إصلاحاً في البلد، والجانب الخديوي يريد عزله».. إلخ.. إلخ.

إذ يعملان مثل هذا العمل القبيح، ويرتكبان هذا الجرم الشنيع، ولكن أخذني العجب، كل العجب، غاية العجب، بالغ ما شئت في عجبي، إذ أخبرني المدافع عني[1] بتقرير قدمه فلان، الذي أرسلت إليه السلام، وأبلغته سروري عندما سمعت باستخدامه وأنا في هذا الحبس رهين، إلى هذا الوقت لم يصلني التقرير، ولكن سيصل إليّ، إنما فيما بلغني أنه شهادة بأقبح شيء، لا يشهد به إلا عدو مبين. هذا اللئيم الذي كنت أظن أنه يألم لألمي، ويأخذه الأسف لحالي، ويبذل وسعه إن أمكنه في المدافعة عني، فكم قدمت له نفعاً، ورفعت له ذكراً وجعلت له منزلة في قلوب الحاكمين؟! كم سمعني أقاوم هجاء الجرائد وأوسع محرريها لوماً وتقريعاً، وأهزأ بتلك الحركات الجنونية وكان هو عليّ في بعض أفكاري هذه من اللائمين، كان ينسب فلاناً لسوء القصد اتباعاً لرأي فلان وأعارضه أشد المعارضة، ثم لم أنقض له عهداً، ولم أبخس له وداً، وحقيقة كنت مسروراً لوجوده موظفاً فما باله أصبح من الناكثين؟!.

آهٍ ما أطيب هذا القلب الذي يملي هذه الأحرف!! ما أشد حفظه للولاء، ما أغْيَرَه على حقوق الأولياء، ما أثبته على الوفاء، ما أرقه على الضعفاء، ما أشد اهتمامه بشؤون الأصدقاء، ما أعظم أسفه لمصائب من بينهم وبينه أدنى مودة، وإن كانوا فيها غير صادقين. ما أبعد هذا القلب عن الإيذاء ولو للأعداء، ما أشده رعاية للود، ما أشده محافظة على العهد، ما أعظم حذره من كل ما توبخ عليه الذمم الطاهرة، ما أقواه إقداماً على العمل الحق والقول الحق، لا يطلب عليه جزاء، وكم اهتم بمصالح قوم وكانوا عنها غافلين. هذا القلب الذي يؤلمونه بأكاذيبهم هو الذي سرَّ قلوبهم بالترقية، وملأها فرحاً بالتقدم، ولطف خواطرهم بحسن المعاملة، وشرح صدورهم بلطيف المجاملة، ودافع عنهم أزماناً.. خصوصاً هذا اللئيم.. أفنشرح الصدور وهم يحرجون!! ونشفي القلوب وهم يؤلمون!! ونفرحها وهم يحزنون!! تالله قد ضلوا وما كانوا مهتدين.

هذا القلب ذاب معظمه من الأسف على ما يلم بالهيئة العمومية من مصائب هذه التقلبات، وما ينشأ عنها من فساد الطباع الذي يجعل العموم في قلب مستديم، وما بقي من هذا القلب فهو في خوف على من يعرفهم على عهد مودته، فإن تسللوا جميعاً بمثل هذه الأعمال، وأصبحوا من مودته خالين، واتخذوه وقاية لهم من المضرة،

1- هو المستر برودلي M.Broadley.

وجعلوه ترساً يعرضونه لتلقي سهام النوائب التي يتوهمون تفويقها إليهم، كما اتخذوه قبل ذلك سهماً يصيبون به أغراضهم فينالون منها حظوظهم ، فقد أراحوا تلك البقية من الفكر فيهم.

والله يتولى حسابهم وهو أسرع الحاسبين. آهٍ ما أظن أن تلك البقية تستريح من شاغل الفكر في شؤون الأحبة، وإن جاروا في تصرفهم.. إن طبيعة هذا القلب كطبيعة ناعم الخز إذ اتصل بذي الود وأن كان خشناً، فصعب أن ينفصل ولو مزقته خشونته، وإن هذا القلب في علاقته مع الأودّاء كالضياء مع الحرارة، أيما حادث يحدث، وأيما كيماوي يدقق لا يجد للتحليل بينهما سبيلاً، وأظنك في العلم بثبوت تلك الطبيعة فيه كنت من المتحققين.

أي عزيزي..

الآن وصلني تقرير اللئيم فقرأته بأول نظرة، ووجدته كما بلغني، وسأرد عليه في بضع دقائق بما يسوِّد وجهه ويخجله إن كان إنساناً، ولكن تصادف فراغ الحبر من الدواة، فسأنتظر بالرد عليه وتتميم رقيمي إليك بعض ساعات، فكن معي من المنتظرين.



رددت على التقرير، وكان كل ما فيه الغش والتغرير، وذكر فيه فلاناً بأشنع ما يؤاخذ به إنسان في هذه المسألة، كما ذكره الخبيثان قبله، ولكن دفعت ما قاله في جانبه أيضاً، وأخذت على نفسي كل مسؤولية تنسب إليه أو إليكم، فما عليكم إن سئلتم إلا أن تكونوا مُنكرين. ربما يسألكم (القومسيون)[1] عن معلوماتكم في شؤوني أيام الحوادث، فلا يدخل عليكم غش السؤال، والإرهاب، ولكن عبروا عما كنتم تشهدون وتعلمون من أفكاري وأقوالي التي كانت تهزأ بالحكومة (الفلانية[2]) ومن كانوا لها من الطالبين. إلى هذا الحد قفوا فإن سئلتم فقولوا ما نحن بتأويل الأحلام بعالمين.

هذا الوقت وصلني الرقيم مبشراً ببقائكم في مركزكم، فقمت ورفعت يدي ووجهي وناديت: الحمد لله رب العالمين، وأخذني الأسف على حبس فلان، لكن دل إطلاقه على حسن حالة الباقين.

1- هو «كومسيون» التحقيقات في أحداث الثورة العرابية، إسماعيل أيوب.

2- المراد حكومة الثورة برئاسة محمود سامي البارودي، وحذف الاسم من عمل الشيخ رشيد رضا.

يا عزيزي.. أعود إلى ذكر ما لأولئك القوم، كأنما قذف بهم من شاهق جبل فسقطوا على رؤوسهم، فغشيهم من شدة الصدمة ما غشيهم، فقاموا ينطقون بما لا يعون، ويتكلمون ولا يفهمون، ما بالهم يقذفون من أفواههم أخلاطاً أقذر من البلغم، وأمرَّ من الصفراء، وكأنما جرعوا جرعة من السم فقلبت أمعاءهم، فاستفرغت من حلاقيمهم أخبث ما يحملون؟! مابال دِنَان قلوبهم تفيض من اللؤم أشد من فيضان بئر برهوت[1] تقذف بسائلات بشعة الطعم، خبيثة المنظر كريهة الرائحة، تضطر معانيها للفرار منها، لكن أعضاء التحقيق من زكام الحوادث الأخيرة لا يشمون، ولا يذوقون، ومن ظلماتها لا يبصرون.

هل بطل يا عزيزي ما جاء على لسان النبوات: «الإنسان أسير الإحسان؟!» هل نقض ما جاء من ذلك «المعروف بذر المحبة يغرسها في أعماق القلوب»؟! هل هدمت قاعدة «أن الحيوان يقاد بالزمام والإنسان يقاد بالصنيعة»؟! هل كان خرافاً ما قرره الحكماء من الفصول الطويلة تقسيماً للمحبة، وبياناً لفضائلها ومنافعها في الاجتماع الإنساني الخبيث؟! هل كان خرافاً ما حوته الكتب متعلقاً بموجبات روابط النوع البشري؟! أم صح كله لكن الناس به جاهلون؟!

هل أتأسف أن كنت سباقاً إلى الخيرات؟! هل أتأسف أن كنت مقداماً في المكرمات؟! هل أتأسف أن كنت شجاعاً في الدفاع عن ذوي مودتي؟! هل أتأسف أن كنت أبياً أغار أن ينسب مكروه أو ذلك لأولي صلتي؟! هل استحق العقاب على حبي لبلادي، والناس لها كارهون؟! كلا والله لن يكون ذلك، ولم أزدد في سبيل الفضيلة إلا بصيرة، ولم أزدد في المحافظة عليها إلا ثباتاً، ولئن عشت لأصنعن المعروف، ولأغيثن الملهوف، ولأنقذن الهاوي في حفرة الغدر، ولآخذن بيد المتضرع من ضغط الظلم، ولأتجاوزن عن السيئات، ولأتناسين جميع المضرات، ولأبينن لقومي أنهم كانوا في ظلمات يعمهون، ولأظهرن الصديق في أجمل صورة، ولأجلونه للناس في أبهج حلة، ولأثبتن لهم ببرهان العمل أنه فكرك الثاني في روحك الواحدة، وأنه جسمك الآخر في حياتك المتحدة، وأنه صاحبك إذ طال ليل الكدر، ومصباحك إذا أغسق دجى الهموم، تستضيء به في حل ما انعقد، وتستعين بقوته في تيسير ما عسر، وتذهب به إلى أوج المعالي، والناس من معجزات الصديق يتعجبون!!

1- بئر بحضر موت، روي أنها شر بئر في الأرض.

إنني اليوم أعجز من المُقعد عن طلوع النخل، ومن المفلس عن حرية التصرف، وقد صار سقوط الجاه كمرض يصيب الجميل الفاتن، فينحف الجسم، ويغير اللون، ويقلص الشفاه ويضعف القوى، ويقعد عن الحركة ويبعد عن نيل المطلوب، ويثقل على الأهل والعشائر في التمريض، ويسئمهم إن طال من معاناة العلاج، فيصبح المريض منهم في أدنى المنازل وقد كان رباً وهم له ساجدون. يذهب عنه البهاء، وينكسف من وجهه الضياء، وتنكره عند الرؤية أعين العشاق، وتمجه طباع ذوي الأذواق، وتُمحى من جبينه تلك الأسطر الجليلة العبارة، الصادقة النسبة، الناطقة بالحق، القائلة: ههنا كنز الرغبات، ههنا منال الحاجات، ههنا ما يُروّح الروح، ههنا من يقضي وطراً في الأنفس، ههنا من يخشى منه على الأرواح والأفئدة، فينحرف عنه السالكون إليه، وقد كانوا قبل على آثار غباره يتدافعون. وقيسوا على مرض الجميل مرض صاحب جاه، ولا أظنكم بالقياس تجهلون!!

لكن أقول لكم إن الحوادث المريعة سوف تنسى، وإن هذا الشرف سوف يرد ولئن أبت طبيعة هذه الأرض بخستها أن يكون لها من عّودِه نصيب فليعودن في بلاد خير منها، ولأجذبن إلى المجد أحبتي، ومن إلى المجد ينجذبون[1]، كل ذلك إن عشت وساعدتني صحة الجسم، ولا أطلب شيئاً فوق هذين سوى معونة الله الذي عرفه بعض الناس وبعضهم له منكرون.

أطلت عليكم الكلام فلا تسأم وأظنه آخر كتاب مني إليك في السجن، إلا أن يحدث حادث يسمح بالكتابة مرة أخرى، فإن تلاقينا بعد اليوم كانت المشافهة أزكى، وإلا كانت المراسلة أجل وأعلى، ولا تجزع فليس في الأمر ما يفزع وهو أهون مما يتوهمون. وأسأل الله أن يغض عنكم أبصار الظالمين، ويحفظكم من نكاية الخائنين وييسر قلبي بالطمأنينة عليكم وعلى سائر الإخوان والأبناء أجمعين.

1- إشارة تحدد أن الأستاذ الإمام قد كتب هذه الرسالة وهو على وشك تنفيذ حكم الإنجليز عليه بالنفي من البلاد.

الثورة والثوار الذين خانوا[1]

هل يقدر أحد أن يشك في كون جهادنا وطنياً صرفاً، بعد أن آزره رجال من جميع الأجناس والأديان ، فكان يتألب المسلمون والأقباط والإسرائيليون لنجدته بحماس غريب وبكل ما أوتوه من حول وقوة، لاعتقادهم أنها حرب بين المصريين والإنجليز؟

•••

... وحينئذ أصبحت وسلطان باشا والبلاد المصرية قاطبة من أتباع أحمد عرابي..

•••

... إنني لم أعلم أنه قيل: إن كان يحارب جيشه، بل المعروف عند الناس أن الحرب وقعت برضاه وبأمره، وقد رسخ هذا الاعتقاد عندما علم الناس أنه أقال عرابي من منصبه لأنه لم يمتثل أمره بالاستمرار على المقاومة وتحصين بعض المراكز اتقاء لنزول غزاة من البحر.

وفي أثناء ذلك طفق العلماء يقرأون البخاري في الأزهر ومسجد سيدنا الحسين ويدعون بالنصر لعساكر عرابي والهزيمة للإنجليز. وكان إمام الخديوي الشيخ الصالح العالم الإبياري في طليعة الملتهبين غيرة ووطنية، فنشر قصيدة إبراهيم دريد في غارة

1- من مذكرة الأستاذ الإمام التي كتبها في السجن يدافع بها عن نفسه.

التتار على بغداد على أيام الخليفة العباسي المستعصم، وهي عبارة عن دعاء وابتهال وقد أضاف إليها أبياتاً من نظمه، فكان من الناس من يقرؤها ويتلوها بعد قراءة البخاري، وقد طلب إليَّ أن أنشرها في الجريدة[1] حتى يطلع عليها الجيش أيضاً. وقد كان عمله هذا مشروعاً، إذ إن المعروف عند الناس أن هذه الحرب حرب إسلامية ضد الكفار.

وعند رجوع الخديوي إلى مصر بعد انتهاء الحرب خطب هذا الشيخ حاثاً الناس على طاعته؟!

وقد تبرع الأمراء والأعيان والعلماء وسائر أفراد الحاشية الخديوية - حتى النساء - بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش، وأظهر المديرون والموظفون على اختلاف مراتبهم والكتبة غيرة وحمية في جمع الميرة المطلوبة وحشر المتطوعة للجيش ولسائر الأشغال العسكرية.

وقد أرسل عثمان باشا غالب، مدير «أسيوط»، في ذلك الزمن، ورئيس شرطة العاصمة الآن بضعة ألوف من أرادب الحبوب من مديريته ما عدا الخيول وغيرها من الحيوانات، وقام بأمر التجنيد بهمة ونشاط استحق عليهما ثناء وزارة الحربية، وها هو ذا كما قلنا آنفاً «رئيس بوليس العاصمة» بأمر الخديوي؟!

هذا شأن خليل بك عفت الذي تعين مديراً بأمر وزير الحربية، فأظهر غيرة ونشاطاً استحق عليهما الشكر الجزيل في الجريدة الرسمية، وها هو ذا نراه الآن مدير «المنيا» بأمر الخديوي؟!

وقد بذل من أذكر أسماءهم فيما يلي أموالهم بسخاء في سبيل الحرب، إما مباشرة وإما بواسطة دوائرهم، وهم:

البرنسيسة جميلة.. أخت الخديوي وحرم المرحوم سعيد باشا.

خيري باشا.. الأمين الأول

علي باشا مبارك.. وزير الأشغال العمومية الآن.

يوسف باشا جددي.. أحد أعضاء لجنة التموين

محمود بك.. كاتب (أو أمين) أسرار الخديوي.

علي حيدر باشا.. وزير المالية (الفعلي)

1- الوقائع.

وأسماء هؤلاء وردت في أعداد الجريدة الرسمية. وإذا كانت سجلات المديريات لا تزال موجودة فيمكن استقراء ما تبرع به كل واحد منهم بالتحديد.

وقد رأيت الناس من فلاحين وبدو ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم، متشوقين لمقاتلة الإنجليز، وقد شمل هذا الحماس الأقباط، وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم.. وكان شبان القاهرة يمرحون في المدينة ليلاً يتغنون بمديح عرابي، وفي أي اجتماع ذكرت فيه الحرب كان الناس يدعون الله طالبين النصر لجيوشنا.



... إن وطنيتي ووطنية سلطان باشا واحدة، وكلانا عمل وفكر تفكير الرجل الواحد، وقد أصبح سلطان باشا ذا لقب سير، وحصل على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة، لذلك وجب أن تكون وطنيته حسنة وأهلاً للثناء عليها؟!!.. إذن يكون سلوكنا كلينا أهلاً للثناء عليه؟! فلماذا يا ترى أزجُّ في السجن منتظراً محاكمتي على وطنيتي بينما يصبح سلطان باشا حائزاً رتبة الشرف الإنجليزية وحاصلاً على مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة؟!

رسالة للأسرة

ولدنا العزيز

بلغنا أنكم نقلتم إلى بيت آخر، فإن شاء الله يكون مباركاً، ويكون متسعاً ونظيفاً، وأرجو أن تخبروني عن موقعه وهيئته وعدد المحلات فيه. أجرة البيت القديم كانت العادة أن نسلمها للسيد مصطفالديب الماوردي بالحمزاوي، وهو يسلمها لصاحب البيت ويأخذ منه الوصل، فأظن لو عملتم مثل العادة في تسليم المفاتيح والأجرة يكون أحسن. المبلغ الذي طرف الشيخ الباجوري إذا حضر يستلمه منه الشيخ الذي «بالشيخ سلامة[1]»، والكمبيالات وورقة الحساب التي بخط الشيخ الباجوري في جيب الشنطة، وفي حالة الاستلام تكون حاضراً، وتحسبوا المبلغ على حسب ورقة الحساب المذكورة وعلى حسب الفرق الذي ظهر في هذا العام إن كان هناك فرق بحسب ذمة الشيخ الباجوري وصداقته، وبعد الحساب إما أن يبقى المبلغ بطرف الشيخ الذي «بالشيخ سلامة» على سبيل الأمانة ويعطيكم به وصلاً يحفظ في جيب الشنطة، وإما أن تسلموه لجماعتنا في البيت وتوصوهم بالمحافظة عليه، وإن كنت أخبرتك سابقاً بأنه يبقى طرف الشيخ الباجوري يشتغل فيه لآخر مدة القطن، لكن رأيت أنه ربما يلزمنا قريباً فالأصوب استلامه عند حضوره بالطريقة المذكورة، إنما تلزم المحافظة عليه، وأن يكون حاضراً تحت الطلب.

1- الشيخ سلامة اسم شارع من شوارع حي السيدة زينب بالقاهرة.

اسئل الجماعة عن المبلغ الذي تركته بيدهم في البيت، هل جرى عليه شيء من ضياع أو نحو؟

إذا تصرفتم في الحمار فلا يكون بأقل من عشرين «بنتو[1]»، وأظن أنه يساوي أكثر إذا كنتم ملتفتين إليه في الأكل والشرب والنظافة، ومع ذلك فتخبرونا بما يرسى عليه، ونعطيم الرأي.

(حاشية ابن عابدين) خمسة أجزاء، كانت في الدولاب، وأظن جزءاً منها كان على الترابيزة، اتركوا الجزء الأول وهاتوا بقية الأجزاء عند الخواجة «برادلي» للزومه له، وإذا وجدتم جزءاً منها غائباً فيمكن أنه طرف الشيخ داغر. والكتب التي كتبت لك عنها في المكتوب الذي كتبته من مدة يومين لم تحضر، ولم يجئ لي بخبر عن الجواب الذي كان بصحبة ذلك المكتوب هل أرسلته أم لا؟.

كتاب (الأحكام السلطانية) الذي أخبرتك أنه عند سعد ربما تجده في الكتب التي كانت في الديوان، أو عندنا في البيت، وعلى أي حال لابد من وجوده مع (شرح المواقف) و(شرح العقائد النسفية)، لازم من الإسعاف في تقديم الكتب المطلوبة كلها.

ويلزم أن تعرف مصطفى بيت الخواجة «برودلي»، ويمر عليه كل يوم، ربما يجد مكاتيب من طرفنا يوصلها لك.

والذي أوصيكم به دائماً، وتوصوا به الجماعة، هو الحذر من السارقين والخونة من النساء والرجال، ويلزم أن يكون محل نوم الجماعة في مكان بعيد عن الطريق، ويكون ذلك المحل مغلوقاً، مع التحفظ علىالمفتاح، وتكون إقامتهم في النهار أوده أخرى غير التي فيها هذه الأشياء، واشتروا لي نتيجة أوقات من حساب سنة 1300، واسرعوا بشراء قماش الفنلا بمعرفة من يعرف فيه، وفصلوا لي جلابية وخيطوها بالسرعة عند محمد عبدالنبي أو غيره، وأرسلوا الوقائع من بعد 20 الحجة، كما أخبرتكم سابقاً. وحيث إن الأوقات أوقات زراعة شتوي وخدمة صيفي فدرويش يسافر ويطمن والدنا وأقاربنا بأننا في صحة والحمد لله.

محمد

غرة محرم[2]

1- البنتو عملة مصرية قديمة كانت تساوي سبعة وسبعين قرشاً، أما قيمته بالفرنكات فتبلغ عشرين فرنكاً.

2- أي من عام 1300 هجرية.

(قولوا[1] للجماعة يخرجوا الثياب الجوخ والتبيت لأجل تهويتها خوفاً من العتة).
الآن[2] وصلني مكتوبكم
أرسلوا ثلاثة ريالات لإخوة مصطفى الخدام أجرته شهر شوال والقعدة والحجة، بعد أن تسألوه هل يرسل لهم أو يبقى محفوظاً له؟ ويكون ذلك بصحبة درويش عندما يسافر. إذا كان يمكن للشيخ الذي «بالشيخ سلامة» أن يساعد نجا في الشهادة فلا بأس بذلك[3].

محمد عبده

1- حاشية ملحقة بالرسالة.

2- حاشية ثانية ملحقة بالرسالة.

3- هذه الرسالة هي الوثيقة رقم 458 في أوراق «برودلي» M.Broadle المحامي الإنجليزي الذي دافع عن عرابي. وهي الأوراق التي بيعت إلى عضو مجلس الشيوخ المصري قرياقص ميخائيل ثم آلت إلى دار الوثائق القومية المصرية سنة 1951م.

رسالة إلى برودلي عن المعاملة بالسجن

إنني مع احترامي لعظمة الخديوي المعظم، حفظه الله، أقول: إن إبراهيم أغا التتونجي دخل عندي يوم الخميس 25 ذي القعدة، وشتمني، وكان معه جملة من شاويشية المعية السنية، جاءوا لأجل تفتيش «أودتي»[1]. وبعد التفتيش بغاية الدقة أخذوا من عندي ثلاثة مجلدات: مجلدين من كتاب (العقد الفريد) في علم الأدب، والمجلد الأول من (تاريخ ما توسط من القرون) ترجم من الفرنساوي للعربي بطبع مصر.

ولما سألت حامل المجلدات: إلى أين تأخذ الكتب؟ وقلت له: إن كان ولابد من أخذها فأوصلها إلى بيتي، قال لي: وهل لك بيت؟!

ومكثت بعد ذلك ثمانية عشر يوماً لا يدخل عندي مكتوب ولا مقروء من أي نوع كان، حتى كان عندي أحد رجال الدولة الإنجليزية يسأل عن حالي، فطلبت منه الإذن بدخول المصحف، فأذن لي به، فكان لي بذلك فرح كأني خرجت من الحبس!.

محمد عبده

14 ذو الحجة سنة 1299هـ[2]

1- أي حجرتي.. وهي الزنزانة.

2- هجرية: 27 أكتوبر سنة 1882م. (والرسالة من محفوظات مجموعة أوراق برودلي).

محضر الاستجواب[1]

س: أين كنت مستخدماً؟

ج: في الوقائع المصرية، بوظيفة محرر الوقائع ورئيس قسم إدارة المطبوعات العربية.

س: قد طلبناك الآن لاستشهادك عما يأتي: وهو أنه في يوم من الأيام، أثناء وزارة محمود سامي، دعا شخص يسمى عمر رشدي، من أركان حرب، جملة أناس إلى منزله، هل حضرت؟

ج: لم أحضر.

س: عقب الدعوة، تجمع ضباط العساكر لحد رتبة بكباشي في قشلاق عابدين، وتحالفوا، وطلبوك، وأعطوك المصحف وكلفوك بتلقين اليمين، فبين لنا صورة اليمين، ومن حضر؟

ج: لم أتوجه لدعوة عمر رشدي. أما مسألة اليمين، فهي: أن محمود سامي دعاني إلى منزله في يوم الجمعة غروباً، وقال إنه حاصل من بعض صغار ضباط العساكر

1- في يوم الاثنين 5 أكتوبر سنة 1882م (26 ذي القعدة سنة 1299هـ) استدعى «قومسيون» التحقيق في أحداث الثورة العرابية الأستاذ الإمام من السجن، ووجهت إليه عدة أسئلة بواسطة رئيس «القومسيون» إسماعيل أيوب، وأجاب الأستاذ الإمام على هذه الأسئلة، فكان ذلك «المحضر» الذي نثبته هنا.

هياج، ويريدون إعمال خلل بالبلد، والغرض اجتماع الكبار منهم وتحليفهم يميناً على المصحف لعدم إعمال خلل في البلد، إنما هم لم يعلموا كيفية حلف اليمين فتول أنت ذلك. فقلت: لا مانع: وفي الواقع توجهوا لقشلاق عابدين في «أوضة» علي باشا فهمي، وكان محمود سامي حاضراً، وحلفوا يميناً على مصحف أحضروه ووضعوه على «الترابيزة» ووضعوا أيديهم عليه، وها هو مضمون اليمين: والله العظيم ثلاث مرات، قاهر السماوات والأرض، المتسلط على القوي والقُدّر، وحق ما في كتاب الله تعالى أنني وأنا فلان لا أخون وطني ولا أخون نفسي، ولا أغش أحداً من أهل بلادي، وأُحافظ على عرضي وعلى ديني، وعلى عرض أهالي بلدي، ما دمت قادراً على منعه، وإنني أحافظ على النظام وعلى القانون العسكري بكل ما يمكنني، وبقدر استطاعتي، وإذا حنثت بيميني هذا، فأكون مستحقاً لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروماً من مزايا الإنسانية والآداب.

س: علم من التحقيق أنه ذكر في اليمين أن يكون الضباط يداً واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعوا أوامر من أحد ما إلا إذا اتفقوا عليها؟

ج: لم يحصل ذلك.

س: هل حصل ذلك في دفعة أخرى؟

ج: لم يحصل ما ذكر إلا في الدفعة التي كنت حاضراً فيها، وكان الغرض من اليمين الذي بينته: المحافظة على القانون العسكري وعدم الإخلال به، كما أفهمني محمود باشا سامي، وسبب ذلك هو أن محمد عبيد كان يريد محاصرة سراي الإسماعيلية، فلمنع ذلك أراد محمود سامي باشا جمع الضباط وتحليفهم هذا اليمين لمنع الخلل.

س: من هم رؤساء العسكرية الذين كانوا حاضرين؟

ج: عرابي، وعبدالعال، وطلبة، ويعقوب سامي، وعلي الروبي، وعلي فهمي، ومحمد عبيد، وعبدالغفار، والزمر، وحسن جاد، وعلي يوسف، ومحمود فهمي، ولم يحضر أحد من النظار غير من ذكروا، ومحمود سامي الذي حلف معهم أيضاً.

س: هل تتذكر التاريخ؟

ج: لم أتذكره.

س: حيث إن اليمين كان قاصراً على العسكر لعدم حدوث خلل، فلماذا حلف محمود سامي؟

ج: حلف معهم كي إذا أرادوا فعل شيء يشاورونه فيه، كما أنه يشاورهم.

س: هل حلف مثلهم أو كان يمينه قاصراً على ما ذكرته في جوابك.

ج: جميعهم حلفوا بصوت واحد.

س: هل حلفت معهم؟

ج: لم أحلف معهم، بل كنت ملقناً الصفة، ولم أُجر ذلك إلاّ لأنه أخبرني أن الغرض منع الخلل.

س: أنت في قلم الوقائع، وهذا الأمر مختص بالأزهر، فلماذا انتخبك محمود سامي؟

ج: لكوني معه في الديوان، ويعلم أني من أهل العلم، وأقرب الناس لسماع أوامره لكونه رئيساً.

س: هل حصر حلف يمين مثل ذلك في منزل عرابي بين الضباط ومشايخ العرب؟ وهل كنت حاضراً في الحلف أيضاً؟

ج: ما كنت حاضراً.

س: هل كان موجوداً السيد قنديل[1] عند حلف اليمين بقشلاق عابدين؟

ج: لم يكن موجوداً[2].

1- كان مأمور ضبطية الإسكندرية.

2- في ختام «محضر» الاستجواب نقرأ عبارة: «أعيد بعد ذلك إلى السجن» ثم توقيعات أعضاء «القومسيون» وهم: «محمد مختار»، و«مصطفى خلوصي»، و«سليمان يسري»، و«مصطفى راغب»، و«محمد حمدي»، و«سعد الدين»، و«محمد زكي»، و«يوسف شهدي»، و«علي غالب».. وأيضاً توقيع رئيس القومسيون «إسماعيل أيوب».

مواجهة بين الأستاذ الإمام ومحمود سامي البارودي[1]

س (للأستاذ الإمام): لما سألناك الآن عما إذا كنت توجهت «لقشلاق» عابدين، وحلَّفت الضباط الذين كانوا مجتمعين هناك يميناً بحضور محمود باشا سامي أم لا، فماذا قلت؟

ج (الأستاذ الإمام): قلت: نعم، حصل.

س (للأستاذ الإمام): محمود باشا أنكر ذلك؟

ج (الأستاذ الإمام): في مدة وزارته توجهنا «للقشلاق»، وكان معي محمود باشا، وصار تحليف الضباط، وهو حلف أيضاً.

س (لمحمود فهمي باشا): ماذا تقول يا محمود باشا؟

ج (محمود باشا): أقول: إن هذا لم يحصل، نعم.. توجهت «للقشلاق» مراراً، ولكن لم يكن الشيخ محمد عبده معي.

س (لمحمود باشا): صار تحليف الضباط أم لا؟

1- في التحقيق الذي أجري مع محمود سامي باشا البارودي في يوم 5 أكتوبر سنة 1882م (26 ذي القعدة سنة 1299هـ) أنكر البارودي الواقعة التي حكاها الأستاذ الإمام في التحقيق معه، والخاصة بوجود البارودي في «قشلاق عابدين» عند حلف الضباط لليمين. فاستدعي الأستاذ الإمام من السجن وتمت مواجهته بمحمود سامي، وسجلت محاضر التحقيق هذا الحوار الذي نثبته هنا.

ج (محمود باشا): الضباط حلفواجملة يمينات، لكن بغير واسطتي.
س (لمحمود باشا): نحن نسألك عن الذي كان بواسطتك وحضورك.
ج (محمود باشا): لم يحصل ذلك البتة، والشيخ محمد عبده يكذب.
س (للأستاذ الإمام): ماذا تقول يا شيخ محمد؟
ج (الأستاذ الإمام): أقول: إنه طلبني، وتوجهنا، وحلف الضباط اليمين على مصحف كان موجوداً هناك، وجميع الحاضرين وضعوا أيديهم عليه، وبالجملة هو[1].

1- في محاضر التحقيق أن الأستاذ الإمام عندما أعيد إلى السجن، بعد هذه المواجهة، استصوب الاستشهاد بيعقوب سامي، فتمت مواجهته بمحمود باشا سامي، حيث ذكر الواقعة كما ذكرها الأستاذ الإمام.

قصيدة في الأحداث العرابية[1]

ما لي يعنف قلبي من تغاضيه دهرٌ يبالغ في عُجْب وفي تيه
أبيت ليلي كملسوع تساوره زرق الأفاعي وقد شدت أياديه
الجسم في ألم والروح في قلق والقلب في فزع من خوف آتيه
وما ذنوبي لدى دهري سوى شمم يأبي الدنايا وأفكار تضاهيه
سربت للمجد هَوْناً غير ذي عجل على أساس من التقوى أراعيه
مجدي بمجد بلادي كنت أطلبه وشيمة الحر تأبى خفض أهليه
وإذ أحس عداة الفضل مشيتنا قاموا على قدم: هيا نناويه
فأوقفوني شهوراً في مقاومة نجوت منها بعزم هيب ماضيه
وأزددت بسطة جاه لم يُهَنَّ بها سوى مضيم ومظلوم أنجيه
أنزلت نفسي مقاماً لا يحف به إلاّ الفضائل تعليه وتغليه

1- هذه القصيدة نظمها الأستاذ الإمام وهو في السجن عندما قبض عليه عقب فشل الثورة، وفيها يصور مذهبه في الإصلاح، ومذهب العرابيين، ثم علاقاته بهم أثناء الثورة ثم ما حدث للثورة من فشل ولجيشها من هزيمة، ولم يقل الأستاذ الإمام شعراً سوى هذه القصيدة وأبيات قليلة أخرى عندما أحس بدنو أجله في مرضه الأخير. ولقد نقلها عنه الشيخ رشيد رضا.

وقمت للحق أجلو من مطالعه نوراً وكان غمام الظلم يخفيه
وأبرز الفكر كنزاً من جواهره وزين النطق باهيها بحاليه
وصحت بالظلم لا تطرق مغانينا (رياض) راع وعقلي من حواريه[1]
فخر كل غشوم واجفاً صعقاً وارتج كل ظلوم خيفة «الهيه»[2]
وكنت أسهر ليلي في مطالعة ونثر در لتبيان أوفيه
أنعم به من سهاد كنت آلفه وأبغض الشمس تنئي عن وصاليه
وكان لي أمل في وضع قاعدة لكل نوع من الأعمال تحويه
ويؤخذ القوم طراً في مناهجهم أن لا يجوروا عن المشروع أو فيه
حتى يكون نظاماً كل سيرهم بمقتضى الإلف مع فهم يزكيه
ويأخذ العلم والتهذيب مأخذه من النفوس فتزهو من دراريه
ويصبح العدل طبعا في جبلتنا ويشهد الكون أنا من مواليه
وتستقل بلادي في حكومتها ونمنع الترك مفروضاً نؤديه[3]
ويشمل الخصب أنحاها بجملتها ويثري القطر قاصيه ودانيه
نقضي ديوناً ونغشى من ينازعنا بصوت فضل يرج الكل داويه
هذا سبيلي خببت[4] السير فيه على رغم الأنواف من البله المعاتيه
ما كنت أسعى لنفسي في مصالحها جزءاً من الألف من سعي لأنهيه
وكنت أنجح قومي في مكالمة مع الرئيس لاخلاص بتنويهي
وتنهض العزم أقوالي ولا عجب شراب حق وروح الفضل ساقيه
أقاوم الصعب في سيري فأخفضه ولا حسام ولا رمح أروّيه
وإنما الفكر يغني نفس صاحبه عن الجيوش إذا صحت مباديه

•••

1- الإشارة إلى رياض باشا ناظر النظار، وكان الأستاذ الإمام من أنصاره، يجمعهما نمط فكري متقارب في منهج الإصلاح.

2- «هيه» صوت كان من لوازم «رياض باشا» ناظر النظار، يردده دائماً في حديثه مع جلسائه.

3- أي تقطع مصر عن الآستانة الجزية التي كانت تدفعها (الويركو)، وتستقل مصر عن تركيا العثمانية.

4- الخب: ضرب مع العدو يراوح فيه السائر بين يديه ورجليه.

وبينـما أنـا لاه في محادثتـي — مـع المعالي أقول: «الأمر ما فيه»
قامت عصابات جند في مدينتا — لعزل خير رئيس[1] كنت راجيه
ذاك الـذي أنعـش الآمـال غيرتـه — وخلـص القطر فارتاحـت أهاليه
قاموا عليه لأمر كـان سيـدهـم[2] — يـخفيه في نـفسـه والله مبـديـه
كان الرئيس حليف العدل منقبة — وسـيد القوم يهوي الجـور يأتيه
جروا مدافعهم صفوا عسـاكرهم — نـادوا بأجمعهـم سـل مـا ترجّيه
فنال ما نـال وانفضت جموعهم — أمـا النظـام فقـد دكـت مبانيـه
ثعالب الـشر هبت من مراقدها — وأفسـدت من قوام العدل باقيه
تفلـت الحكـم مـن أيـد مدبـرة — وصار فوضى شتيت الناس يجريه
مانـوا أمـاني تبكينـي وتضحكني — حريـة ونظـام الشـورى عاليـه
حديثهـم صخـب أسرارهم لجب — لاعقـل لا فهم أيـن النجح نبغيه
أمـا سـبيلي فقـد سـدت منازعه — طبعـاً وعـز صعـودي في مراقيـه
رجعت أجـري على خوف لمبداه — انـاد قومـي تعالـوا لا نعاديـه
فعنفـوني ورامـوا خفـض منزلتي — فلـت لا تعجلـوا هـذا مرائيـه
وعجت أسـأل مـاذا في حقائبكم — هـل ثـم فكر وفكـري لا يوافيه؟
هزوا الرؤوس جواباً أي نعم معنا — سياسة السيف فيها الفصل نقضيه
فولولت مهجتي حزناً على وطني — وقلت (خطب)[3] لعلي أن أجليه
وصغت من كلمي شمساً تكاشفهم — هذا المصـاب الذي حلت مرازيه
فأنكر الجهل ضوء الشمس ضاحية — وظلمـة الغـي وارت مـا تواريـه
لـووا رؤوسـهم عجبـاً بقوتهـم — واستكبروا النصح أن يصغوا لصافيه
مزجت بالهزل جزي عل يعجبهم — كوالـد الطفـل يلهيـه بمرضيـه
واعجم القول طوراً في مناصحتي — كسـاحر أمَّ مصروعـاً ليرقيـه

1- الإشارة إلى رياض باشا ناظر النظار الذي طلب عرابي خلعه في يوم عابدين 9 سبتمبر سنة 1881م.

2- أي سيد الجند، والمراد أحمد عرابي.

3- مكانها في المسودة كلمة «سال» وهي من تصحيحات الشيخ رشيد رضا.

وعندما حقت البلوى أشرت لهم هذا الخراب فقدُّوا[1] قدَّ[2] باغيه
فلم يصيخوا وعجوا في محاضرهم قـولاً هـراء بـلا فعـل يماليـه
ولم يزالـوا حيـارى في ترددهـم حتـى دهاهم أبو الهيجا بداهية
وشب حرباً صلاها من بني وطني مـن لا يهـاب المنايـا إن تغشـيه
وسـحَّ كل غنـي مـاء ثروتـه كـما همي دمـع عيني من مآقيه
وعـج كل فقيـه في تضرعـه كـما تفطـر قلبـي مـن عواديـه
والمسـلمون وكل القبـط في نهـج مـع اليهـود كأن لاديـن يأويـه
نـادوا بأجمعهـم هـذي مواطننا وطـارق السـوء فيهـا لا نخليـه
وبينـما الظفر معقـود بوحدتهم مـال الأمير لأمـر كان ينويـه
واستدبر الجيش واستدعى لحضرته زعيـم عسـكره يبلـو مغازيـه
وقـال أقـدم لا حـرْب ولا حَـرَبٌ فليـصرف الجيـشُ فـوراً لا تبقيه
فرابـه الريـب وانهـارت عزائمـه إذ كان جيـش العدا بالثغر ماليه
وخـالف الأمـر واستعصى بقوتـه ونـاصب الشـر مولى القطر واليه[3]
وصار جيد العدا جيشـاً لحاكمنا وقـوة الملـك تحمي وجـه عاديه
فانحـل عقـد نظـام كان ملتئـماً وبـدد الـرأي وهـم كان يوهيـه
هـذا وهـذا إلى ماكان مـن دَخَلٍ في أنفس مـن كبار الجند تطويه
وزاد في الضعـف ضعفـاً ان قوتنا ناسٌ يُـرى ضبطهم صعبـاً تلافيه
وقائـد الجنـد شـهم في مكالمـة أشـل قلبـاً إذ الهيجـا تناديـه
يسـتطلع الـرأي والتدبير في حلم مـن المنامـات جـل اللـه هاديـه
مـاكان أحسـنه شـيخاً بزاويـة يغـشى النسـاء بوعـظ كان يمليه
أمـا البـلاد فـوا غمـي لحالتهـا لم يبـق فيهـا سـوى أمـر وتنبيـه

1- أي اقطعوا.

2- القامة.

3- انظر في «مفكرة الأحداث العرابية» الفقرة «ك» ففيها خطاب الخديوي توفيق إلى عرابي ورد عرابي على الخديوي، فإلى هذا الحديث يشير الأستاذ الإمام هنا.

واستنزفت طلبات الجند ثروتها واستأسد الدب واشتدت عواديه
حكام أريافها هاضوا بأجمعها واستفرغوا من فقار الظهر شكويه[1]
مهاجروا الثغر زادوا في مصائبها قوم جياع وباع العقل شاريه
ماذا أحمل نفسي في مداركتي هذا البلاء بتخفيف يسريه؟!
أظل يومي وأمسي في مناضلة مع الأهالي لدى من هم مراميه
وسقت من منطقي جيشاً أروع به قلب الكميِّ فألهيه وأدهيه
حوائج الناس هالات على قمري وليس فيالناس إلاّ قائل «هيه»؟!
وينجح الجد مني في وقايتهم ويقشع الظلم مذهوراً طواغيه
ولا جزاء أرجيه سوى ألم يلم بالقلب والانجاز يشفيه
والناس قسمان قسم همه نشب وآخر همه العليا تطريه
وبينما الناس أحزاب وأغلبهم من (المنيفين)[2] يشدو باسم مسميه
ساق النظام على الأشتات عسكره فصبح التل[3] طود من سواريه
منا قتيل ومنا هائم جزعا قلبي الجريم فهلا من يداويه؟!
في موقع الشرق كانت شر هزمتهم والشرق ضأن وذئب الغرب راعيه!
وقائد الجند وافانا بلحيته يسيل رعباً وثوب العار كاسيه
وسلم السيف واستجدى بغفلته عفواً من الحَنِق المغزو خديويه
تخوف الذل فاستدعى مطيته ركضاً إليه فوفاه موافيه
....[4]
تنكرتني وجوه كنت أعرفها تعد لثم نعالي غاية التيه
تيقن العزم أني لو برزت له أخرجت من ضغنه أخرى مخازيه

1- أي كسروا عظام أهلها وأخرجوا ما لديهم حتى النخاع الشوكي لعظم الظهر؟!

2- هكذا بالمسودة، ونشرها هكذا الشيخ رشيد رضا ووضع أمامها علامة استفهام.. ولعلها المؤيفين، المصابين بالآفات، ولقد سبق أن استخدم الأستاذ الإمام في (مفكرة الأحداث العرابية) في الفقرة «ف» لفظ «المؤفون» جمع مؤف، وهو من أصابته آفة.

3- الإشارة إلى موقعة التل الكبير بين الإنجليز وجيش عرابي.

4- هنا حذف الشيخ رشيد رضا بضعة أبيات من القصيدة قالها الإمام في الطعن على سلطان باشا.

فهاص في قرم من ضل سحنته[1] يبغي مغالبتي كلا سأقعيه
حجبت عنهم وعضبي[2] غير محتجب صِلٌّ[3] يصلصل والأقدار تمليه
بنى الزمان لهم بيتاً وشيده وليس يُبْقى على ما لست أُبقيه
نعم له معنا فيهم مداركة فيهم أجرهم من صنع أيديه[4]
هذا الزمان زحمناه فذل لنا لكن به صرف عيب كنت أدريه
وأحفظ الدهر أني لا أُشاكله فيما تبطن من غش وتمويه
أحارب الدهر وحدي ليس ينفعني إلاّ الثبات وحسبي من أُصافيه
تعلم الدهر مني كيف يطعنني فخاب ظناً وخانته مزاكيه[5]
وليس يعجزني عن كسر فيلقه إلا المنايا تفاجيني فتحميه
إن المنايا سهام الله سددها وليس يُخطئ سهم الله مرميه

1- هكذا رواه الشيخ رشيد رضا.

2- العضب السيف القاطع، ويوصف به الرجل الحديد الكلام.

3- من معانيه السيف القاطع

4- هكذا رواه الشيخ رشيد رضا

5- ملاجئة ومخابئة، والمزكأ الملجأ.

(الدولة)[1]

إقبال الدولة: كناية عن سلامتها وعلوها، كأنها مقبلة على صاحبها تطلبه للأخذ بزمامها، وإن لم يطلبها، وعلو الدولة يعطي العقل مكنة الفكر ويفتح له باب الرشاد وإدبارها يوقع العقل في الحيرة والارتباك، فيذهب عنه صائب الرأي.

1- من تعليقات الأستاذ الإمام في (نهج البلاغة) على قول الإمام علي بن أبي طالب: «صواب الرأي بالدولة، يقبل بإقبالها ويذهب بذهابها». انظره في ص409 من الكتاب.

صدر في سلسلة كتاب الدوحة

- طبائع الاستبداد .... عبد الرحمن الكواكبي
- برقوق نيسان .... غسان كنفاني
(القميص المسروق) وقصص أخرى
- الأئمة الأربعة .... سليمان فياض
- الفصول الأربعة .... عمر فاخوري
- الإسلام وأصول الحكم .... علي عبدالرازق
بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام
- شروط النهضة .... مالك بن نبيّ
- صلاح جاهين .... محمد بغدادي
أمير شعراء العامية
- نداء الحياة .... أبو القاسم الشابي
مختارات شعرية - الخيال الشعري عند العرب
- حرية الفكر وأبطالها في التاريخ .... سلامة موسى
- الغربال .... ميخائيل نعيمة
- الإسلام بين العلم والمدنية .... الشيخ محمد عبده
- أصوات الشاعر المترجم .... بدر شاكر السياب
مختارات من قصائده وترجماته

الكتابات السياسية

الإمام محمد عبده

هذا هو الكتاب الثاني الذي تقدمه سلسلة «كتاب الدوحة» للإمام المصلح المجدِّد محمد عبده. وقد اخترنا أن نقدم هنا طائفة من مقالاته السياسية. تتعلق المقالات بوقائع الحياة السياسية ومعاركها في نهايات القرن التاسع عشر، لكنها لم تزل صالحة للمطالعة في أيامنا هذه، بل إن الأمة العربية والإسلامية في مسيس الحاجة إليها اليوم، إذ تكشف عن رؤية الإمام الإصلاحي لدور الدين في تصريف حياة الناس وشئون الدولة، وهي رؤية وسطية ترى أن الحضارة الأوروبية وضعت نفسها في مأزق بإقامة حداثتها على قطع الصلة مع موروثها الديني، وفي الوقت ذاته ينفي الكهانة عن الإسلام، ويرفض الدولة الاستبدادية باسم الدين. ويقول بوضوح إن الإسلام لم يعرف السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا، وليس في الإسلام من سلطة دينية إلا سلطة الموعظة الحسنة، والأمة هي التي تولي الحاكم، وهي صاحبة الحق في خلعه متى رأت المصلحة في ذلك.

هي صفحة أخرى من صفحات الفكر العربي المستنير، نقدمها بكل اعتزاز هدية لقراء «الدوحة».



www.aldohamagazine.com